



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES



الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

النضال حول سجيّة الحرب

من كلاوزفيتس إلى سيبينو الأفريكانوس وأنور السادات
وحتى العدو النظامي والمتكيف لحرب ضد
طفرة الشؤون العسكرية

رون تيرا

ترجمة: ثروت محمد حسن حسنين



النضال حول سجيّة الحرب

من كلاوزفيتس إلى سيبير الأفريكانوس وأنور السادات
وحتى العدو النظامي والمتكّيف لحرب ضد
طفرة الشؤون العسكرية

النضال حول سجيّة الحرب

من كلاوزفيتس إلى سيبيو الأفريكانوس وأنور السادات

وحتى العدو النظامي والمتكيف لحرب ضد

طفرة الشؤون العسكرية

تأليف

رون تيرا

ترجمة

ثروت محمد حسن حسنين



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES



الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الطبعة الأولى

1431 هـ - 2010 م

ردمك 1-974-87-9953-978

جميع الحقوق محفوظة

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES



الدوحة - قطر

هواتف: 4930181 - 4930183 - 4930218 (+974)

فاكس: 4831346 (+974) - البريد الإلكتروني: E-mail: jcforstudies@aljazeera.net

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.



عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (+961-1)

ص. ب: 13-5574 شوران - بيروت 1102-2050 - لبنان

فاكس: 786230 (+961-1) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما فيه التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو بأية وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات، واسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل

التتصيد وفرز الألوان: أبجد غرافيكس، بيروت - هاتف 785107 (+9611)

الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (+9611)

المحتويات

7	مقدمة المترجم.....
13	موجز الموضوعات الرئيسية.....
23	مقدمة.....
27	الفصل الأول: خلفية نظرية.....
47	الفصل الثاني: حروب "بسيطة" ومتوازية.....
	الفصل الثالث: حرب غير متوازية ومعقدة أمام عدو نظامي:
55	المشهد أصبح متعدد الأبعاد.....
	الفصل الرابع: حرب غير متوازية أمام عدو غير نظامي:
91	الالتقاء في نفس ميدان المعركة لأغراض مختلفة.....
	الفصل الخامس: حرب متوازية:
103	حرب واحدة تشمل معركتين لا تلتقيان.....
	الفصل السادس: حرب لبنان الثانية:
111	حرب متوازية أمام عدو غير نظامي (عصابات).....
	الفصل السابع: الحرب المستقبلية:
131	حرب متوازية ضد عدو نظامي ومتكيف.....
149	هذا لن ينتهي أبدا.....
	الخاتمة:

مقدمة المترجم

إن فهم الآخر الذي يضرب بجميع قرارات الشرعية الدولية عرض الحائط ويفعل ما يحلو له دون رقيب أو حسيب، كما أن نمط تفكيره وما يدور في مخيلته خاصة في المجالات العسكرية حيث يبدو هو الأقوى في منطقة الشرق الأوسط، هو ما دفعني إلى ترجمة هذا الكتاب القيم والثري من العبرية إلى العربية. أقصد بهذا الجهد إطلاع صانعي القرارات والقادة العسكريين والقارئ في العالمين العربي والإسلامي على الأساليب الحربية والقتالية التي تنتهجها إسرائيل في حروبها، خاصة وأن مؤلف الكتاب استعان بقيادة عسكريين سابقين وحاليين في إعدادة، كما أن المركز الذي أصدره مقرب جداً من دوائر صانعي القرارات، ومؤلفه متخصص وخبير في الشؤون العسكرية. فهذا الكتاب أصدره معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي تحت عنوان "النضال حول سجيّة الحرب" في سبتمبر 2008، وقام بتأليفه "رون تيرا" وهو من كبار الباحثين الإسرائيليين في مجال العلوم العسكرية.

تعرّض الفصل الأول لعقيدة كلاوزفيتس والعقيدة الأمريكية الحربية. فعقيدة كلاوزفيتس عرفت الحرب بأنها طريق أليم لتحقيق أهداف سياسية، وزعم كلاوزفيتس أن مركز الثقل هو المكان الذي يُثير العدو وهو المكتظ بالسكان. ومفهوم مركز الثقل هو وسيلة تحليلية تهدف إلى المساعدة في تحليل بؤر القوة والتراخي للعدو والتي يجب أن يتوجه إليها قالب المعركة والعمليات الكبرى. أما العقيدة الأمريكية فقد عرفت نقطة الحسم في الحرب بالمكان والحدث والعامل أو المهمة التي تمكن من تحقيق أفضلية وتفوق جوهري، أو التي تسهم في تنفيذ الأهداف، إضافة إلى محور العملية. أما التعريف الإسرائيلي للحسم فهو سلب الغريم قدرته القتالية خلال الحرب وفي ميدان القتال وبوسائل عسكرية تكون إمكانية الإفاقة منها ضئيلة جداً في إطار نفس الحرب، إضافة إلى تعريفات متعددة أخرى. ويؤكد الكاتب أن مصطلح الحسم يظهر كمصطلح أساسي في عقيدة دول أكثر صغراً كإسرائيل، حتى أنها حولت الحسم لمبدأ أساسي في عقيدتها العسكرية. ثم

انتقل الكاتب للحديث عن العقيدة الأمريكية والتكوين الإسرائيلي، وأكد أن العقيدة الأمريكية لا تتناسب مع الظروف الإسرائيلية، وأرجع ذلك إلى بضعة أسباب منها أنه على عكس الولايات المتحدة في كوسوفو، لا يمكن لإسرائيل التنازل عن المساس بقدرة جيش العدو كي لا يتحرك ضدها بنجاعة.

وفي الفصلين الثاني والثالث حل الكاتب نماذج حربية لتجسيد الحروب البسيطة التي نُفذت فيها، بقدر كبير، الخطوط العريضة للعقيدة الكلاسيكية (عقيدة كلاوزفيتس). وهذه الحروب البسيطة تتميز بكونها متوازية لحد بعيد، يريد كل طرف من أطرافها مهاجمة مركز الثقل العسكري الفعّال لعدوه. واستشهد الكاتب بحرب الأيام الستة (1967) قائلاً إن المعركة جرت من أجل غاية عسكرية واضحة ومباشرة وهي التدمير الشامل للعدو، والإضرار بقدرة عمل منظوماته الميدانية. وأشار إلى أن مصر لم تُحاول هزيمة منطق جيش الدفاع الإسرائيلي ولم تُحاول قولبة حرب تواجه فيها تفوق جيش الدفاع، بل تطوعت ووضعت أمام جيش الدفاع الإسرائيلي مركز ثقل ضخّم بمشاركة عالية. فمصر لعبت الدور الذي رُسم لها من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي. أما بخصوص حرب 1973، فيعتبر أن مصر تمكنت من هزيمة قالب الجيش الإسرائيلي وسرد الكاتب نتائج الحرب على جميع الأصعدة: الأهداف السياسية، الإستراتيجية الشاملة، الإستراتيجية العسكرية، الصعيد الحربي، الصعيد التكتيكي، والصعيد الفني.

أما بشأن حرب الاستنزاف فتساءل الكاتب عما إذا كانت إسرائيل قد حسمت الحرب فعلاً؟ وتحدث عن نمط العمليات العسكرية لمصر وإسرائيل، قائلاً إن مصر اعتمدت على فرضيتين: الأولى، أن إسرائيل لن تُصعد حرب الاستنزاف إلى حرب شاملة، ولن تجتاز قناة السويس من أجل تحقيق الحسم على الجيش المصري. الثانية، أن إسرائيل غير مؤهلة لمضاهاة مصر بنفس الصورة. وتحدث الكاتب عن المنتصر في حرب 1956، وقال إن الهدف الأساسي والمشارك لفرنسا وبريطانيا وإسرائيل كان إسقاط نظام عبد الناصر وتغييره بنظام ليس محارباً بل موالياً للغرب. كما أن فرنسا وبريطانيا رغبتا أيضاً في تأمين مصالحهما الوطنية في قناة السويس، بينما إسرائيل أرادت وقف النشاطات "الإرهابية" للفدائيين، ومنع زعزعة توازن القوى الإقليمية نتيجة لصفقة الأسلحة المصرية-التشيكية، وتقوية قوة الردع.

في الفصل الرابع تحدث الكاتب عن حرب غير متوازية أمام غريم ليس بدولة (عصابات)، وعرض لحربين: حرب لبنان الأولى، وقال إن المناورة تحقق حسما عسكريا وإستراتيجيا. كما تحدث عن كيفية تصدى حزب الله لجيش نظامي كإسرائيل، وهجوم التيت (رأس السنة الفيتنامية) ونجاح أمريكا تكتيكياً ونجاح فيتنام إستراتيجياً، مشيراً إلى أن مصطلحات حرب العصابات لا تتناسب بصورة عامة والعقيدة العسكرية الكلاسيكية. ففي الحالات التي تنتصر فيها حرب العصابات (أي تُحقق أهدافها السياسية)، لا يأتي انتصارها نتيجة تحقيق حسم عسكري ولكن بفعل شبكة ترابط واسعة، وبصورة عامة من خلال استنزاف رغبة القتال المدنية/السياسية للطرف المتمثل في دولة (الطرف النظامي). فالعصابات تخفي مراكز الثقل العسكرية/المدنية الخاصة بها، وتمتنع بشكل عام عن خوض قتال واسع النطاق. فمن أجل تنفيذ أهدافها، لا تحتاج العصابات للحفاظ على الفعاليات العسكرية ويكفيها الحفاظ على قدرة مقاومة دائمة تستنزف بالتدريج الوعي السياسي الشعبي للعدو.

في الفصل الخامس تعرّض الكاتب للحرب المتوازية مستشهداً بعدة حروب منها الحرب البونية الثانية وكيف استطاع سكيبيو الأفريكانوس زعزعة وتقويض العقيدة العسكرية لحنيبال، من خلال التهديد المباشر لقرطاج وإجبار حنيبال على الانسحاب من إيطاليا والتوجه إلى الدفاع عن عاصمته.

وجدد الكاتب تعريف بعض المصطلحات الحربية، منها مصطلح مركز ثقل عسكري/فعّال، وحسم عسكري/فعال، ومركز ثقل إستراتيجي. وهنا كشف الكاتب النقاب عن القالب الأصلي الذي يربط بين سجيّة الحرب وموضوعاتها ونماذجها، وبين المحور الأساسي لتشغيل القوة ونماذج مراكز الثقل المتوقع مهاجمتها.

حرب لبنان الثانية كانت محور الفصل السادس حيث اعتبر الكاتب أن قالب الحرب التي خاضها حزب الله تمثل في مهاجمة قدرة الصمود للمنظومة السياسية/المدنية الإسرائيلية (مركز ثقل إستراتيجي) بطريقتين بديلين: طريق مباشر - بنيران القذائف، وطريق غير مباشر - تشغيل قوة العصابات ضد جيش الدفاع الإسرائيلي في جنوب لبنان. فقد سمحت مخططات حزب الله لإسرائيل،

ظاهرياً، فقط باختيار أي جوف هش لها يجب الكشف عنه. وقد أوضح الكاتب أن إسرائيل عملت وفقاً لقلب حزب الله خاصة لدى تمركزها لحرب متوازية تبادلت فيها ضربات نيرانية لفترة زمنية محددة اختبرت خلالها قدرة الصمود لدى الطرفين. كما عملت إسرائيل وفقاً للنمط الأمريكي من أجل وقف الاستنزاف عن طريق الامتناع عن التنافسات البرية في ميدان القتال التكتيكي، دون أن تُدرك أنه وفقاً للظروف الجيو - إستراتيجية الإسرائيلية مازال العدو يمتلك قدرة تكتيكية تمكنه من تحقيق هجوم إستراتيجي متبادل. وقال الكاتب إن قدرة حزب الله على الاستمرار ومهاجمة قدرة الصمود الإسرائيلية عن طريق المقاومة الثابتة، إلى جانب إخفاء مراكز ثقل أساسية، تُعتبر القاعدة التي اعتمد عليها حزب الله لتحقيق "انتصار عن طريق عدم الخسارة".

وأكد الكاتب أن إسرائيل لم تر في الحرب أكثر من مجرد قائمة أهداف لمهاجمتها بنيران مضادة. فالفشل ليس فقط في فقدان فعاليات النيران المضادة في ظروف الحرب، بل في حقيقة رؤية الحرب كقائمة أهداف يتعين ضربها. كما أن إسرائيل لم تُحدد أي موضوعات ترغب في وضعها للاختبار أثناء الحرب، وأي محور تشغيل للقوة سيوجه الحرب نحو تلك الموضوعات. وانتهى الفصل بجملة من العبر استخلصها الكاتب من حرب لبنان الثانية.

خصص الكاتب الفصل السابع والأخير للحديث عن الحرب المستقبلية، وهي حرب متوازية ضد عدو نظامي قادر على التكيف مع أوضاع مختلفة وفي الوقت نفسه يتبنى قالب حرب العصابات. واعتبر أن تبني عبر حربي الخليج لرسم نموذج لحرب مستقبلية ضد جيش نظامي قد يكون فرضية خاطئة، فالجيش العراقي لم يتكيف بما فيه الكفاية لمواجهة القدرات الأمريكية، ولم يعرض قالب حرب بديل لمهاجمة قالب الحرب الأمريكي. ومن جهة أخرى فإن قدرة المواجهة العالية والناجحة لحزب الله أمام جيش الدفاع الإسرائيلي عام 2006 من شأنها دفع جيوش نظامية لتبني قالب حرب العصابات.

وفرق الكاتب بين المناورة (العملية البرية) التي وصفها بأنها وسيلة أساسية من وسائل حرب الحسم وتقود لتعجيل وتعظيم اختبار الفعاليات العسكرية للأطراف المتحاربة، وبين المناورة السريعة تجاه مركز ثقل إستراتيجي بهدف سلب العدو

قدرته على مواصلة حرب الاستنزاف لمدة طويلة، وبين المناورة الصحيحة التي تفرض على العدو رداً من شأنه زعزعة قلب حرب العصابات لصالحه. وفي الخاتمة شبه الكاتب الحرب بلعبة الأطفال التي يُطلق عليها "حجر وورقة ومقص". فعندما نستخدم خاصية الحجر، يستخدم العدو خاصية الورق، وعندئذ نحن مضطرون لاستخدام خاصية المقص، فيكون رد العدو باستخدام خاصية الحجر، وهلم جرا.

ثروت محمد حسن

القاهرة، فبراير/شباط 2010

موجز الموضوعات الرئيسية

ترسم عقيدة الحرب الكلاسيكية المنتمية إلى مدرسة كلاوزفيتس صورة شاملة وكونية ومنظمة وسببية وبسيطة نسبياً، تقول إن الانتصار في الحرب مغزاه تحقيق الهدف السياسي لها، وهذا الانتصار يُنفذ بواسطة الحسم العسكري. والحسم هو المس بكفاءة جيش العدو للعمل ضدنا بنجاعة، ويتم هذا بواسطة ضرب مركز الثقل الفعّال لديه - بصورة عامة - خلال القتال الأساسي الضخم. فالجيشان متمركزان بشكل متواز في نفس ميدان المعركة ولنفس الهدف، وهو ضرب متبادل لمراكز الثقل العسكرية، بغية أن يمس هذا بالفعالية العسكرية لذلك.

هذه العقيدة أثبتت ذاتها في جزء من الحالات فقط. والهدف من هذا الكتاب تحليل الحالات والظروف التي تقل فيها موضوعية العقيدة الكلاسيكية، واختيار أي وسائل تحليلية وإدارية أخرى أكثر تعقيداً تكون لازمة من أجل التنافس مع تلك الحالات، عبر الأخذ في الحسبان الظروف والاعتبارات الشخصية لإسرائيل أو الشعب المعني بالاختبار. ويبدأ هذا الكتاب بعرض أنواع معينة من الحروب والظروف التي يبدأ ينقص فيها سريان العقيدة الكلاسيكية، ويحاول أن يستخلص استنتاجات من ذلك، إلى ناحية فهم وسائل الاختبار والمصطلحات الإضافية الضرورية من أجل فهمها.

ومن ثم، وعلى أساس وسائل الاختبار والمصطلحات الإضافية نفسها، تتم دراسة تناسب العقيدة الكلاسيكية مع حالتين أساسيتين: الأولى، حرب لبنان الثانية (2006) التي لم تعكس وسائل التحليل المقبولة بشأنها تعقيدات الواقع والسياق وحقيقة أن إسرائيل ترى الحرب مجرد قائمة أهداف لضربها من دون التنافس، مع الحاجة إلى هزيمة نموذج الحرب لدى العدو. والثانية، الجيل القادم للحروب التي قد تدخلها إسرائيل ودول غربية أخرى مستقبلاً، ومنها حرب ضد دولة تتبنى نموذج حرب العصابات (في إشارة إلى حزب الله). وفيما يلي عدد من النقاط الرئيسية التي يطرحها هذا الكتاب:

• الحرب لا تختبر بالضرورة الفعالية العسكرية للجانبين في ميدان القتال فقط، ولكن تختبر في بعض الأحيان موضوعات إضافية أيضًا. هذه الموضوعات قد تكون - على سبيل المثال - اختبار قدرة الصمود في نضال استنزافي متواصل، أو اختبار قدرة تجنيد المنظومة الدولية لبلورة وضع نهاية سياسية، أو اختبار حجم وحشد الموارد الداعمة للحرب لدى الجانبين، وما شابه ذلك.

المحور الأساسي الذي في ضوئه يساعد تفعيل القوة العسكرية على توجيه الحرب نحو الموضوع المختار، قد يكون على سبيل المثال، هجوما مباشرا أو غير مباشر لجيش العدو، أو سلب حرية العمل الإستراتيجي للعدو على مواصلة القتال، ومحاولة التأثير على رغبة الحرب لدى المستوى السياسي للعدو، ومحاولة تبديد التأييد الشعبي على مواصلة الحرب عن طريق رفع ثمنها ومهاجمة موارد داعمة للحرب وخطوط إمداد دولية، وما شابه ذلك. فاختيار الموضوع الذي سيخضع للاختبار واختيار المحور الأساسي لاستخدام القوة في ترابط دائم ويستندان إلى مقياس الربح والخسارة النسبية للأطراف المعنية. إن الحسم العسكري يتصل بصورة عامة مع حروب تختبر الفعاليات العسكرية للأطراف، ولكن في معظم الحروب لا يتم تحقيق الحسم في غضون وقت كاف لأن عناصر أخرى (مثل قدرة الصمود والموارد وحشد المنظومة الدولية) هي التي تُحدد نتيجة الحرب. ويتأثر مركز الثقل المهاجم كما هو معروف من الموضوع المطروح للاختبار ومن محور استخدام القوة.

• في خلفية أي حرب يُدار نضال بشأن سجيّتها وبشأن الموضوعات التي ستُطرح فيها للاختبار، لذا علينا توجيه الحرب نحو السجية والاختبارات التي يستتر فيها تفوقنا النسبي:

في الحرب العالمية الثانية أرادت ألمانيا اختبار الفعالية العسكرية للأطراف، إلا أنه في نهاية المطاف تراكمت الحرب حول الحجم ووتيرة حشد الموارد القومية وحول قدرة الأطراف على الصمود. وفي حرب فيتنام رغبت الولايات المتحدة في دراسة الفعاليات العسكرية والموارد القومية للأطراف، إلا أن الحرب تراكمت حول قدرة صمودهم المدنية/السياسية، وفي حرب يوم الغفران [أكتوبر 1973]

أرادت إسرائيل اختبار الفعاليات العسكرية للأطراف، إلا أن مصر نجحت في توجيه الحرب لتتجمع حول قدرة الصمود وقدرة حشد المنظومة الدولية لقبولة وضع النهاية السياسي.

● المس بالقدرة الميدانية للعدو لا يكفي بالضرورة لتحقيق الحسم والانتصار، فالحرب ظاهرة متعددة اللبنيات، وتحقيق إنجاز في لبنة واحدة لا يضمن إنجازاً في لبنة أخرى:

ثمة لبنيات كثيرة للحرب: اللبنة الإستراتيجية الكبرى، واللبنة الإستراتيجية العسكرية، واللبنة المنظوماتية، واللبنة التكتيكية، واللبنة الفنية التكتيكية، ولبنات أخرى ذات صلة (إمداد، معلومات، وعي ورواية تاريخية.. إلخ)، والمقاربة الكلاسيكية تفترض أن جميع الإنجازات في لبنة واحدة يتبلور من أجل تحقيق إنجاز كذلك في لبنات أخرى. وهكذا - على سبيل المثال - فإن الافتراض السائد تقليدياً هو أن جميع الإنجازات في اللبنة التكتيكية يتبلور لتحقيق إنجاز حربي، وتجميع إنجازات حربية يتبلور من أجل تحقيق إنجاز إستراتيجي، ومزيد من الإنجازات الإستراتيجية يُمكن من تنفيذ الهدف السياسي للحرب.

ورغم العلاقات المتبادلة البديهية بين لبنات الحرب المختلفة تتواجد أيضاً عزلة وُبعد معيّن بين اللبنيات، فأحياناً يُدار على كل لبنة نضال ذو منطقية ذاتية وأوحدية لذات اللبنة. وتوجد معضلات لخلق نقل أي إنجاز تم تحقيقه على لبنة ما إلى نتيجة على لبنة أخرى. وعلى سبيل المثال، فحرب يوم الغفران على الجبهة الجنوبية انتهت بنتيجة مختلفة جوهرياً من لبنة إلى لبنة، حيث إن إسرائيل حققت إنجازاً عسكرياً على اللبنة القتالية، في حين جسدت مصر مخططها وهدفها على اللبنة الإستراتيجية/العسكرية/الإستراتيجية الشاملة وانتصرت في الحرب. ولذلك فهناك حاجة للتنافس مع العدو والتغلب عليه في كل لبنة على حدة، بناءً على مزايا ملعب الألعاب الذي يحدد كل لبنة.

● في الحرب الكلاسيكية كانت هناك ضرورة للانتظار بداية لاستيضاح النتيجة العسكرية، وعندئذ فقط - ومن داخلها - يمكن قبوله وضع النهاية السياسي. فخلال الحرب المتعددة اللبنيات يُمكن أحياناً قبوله وضع النهاية السياسي حتى قبل استيضاح النتيجة العسكرية وكذلك بدون علاقة بها:

فالحروب التي تكون العلاقة فيها بين اللبنة ضعيفة أو أنها لا تختبر فعاليات عسكرية فقط، من شأنها - في الظروف المناسبة - إيجاد حالة لا ينبع وضع النهاية السياسي فيها من وضع النهاية العسكري، حيث إن الإجراءات العسكرية تهدف فقط إلى توفير الصلة والعامل المحفز. مرة أخرى، حرب يوم الغفران على الجبهة الجنوبية جسدت ذلك، ومثلتها حرب لبنان الثانية أيضاً، فالقرار رقم 1701 الصادر عن مجلس الأمن الدولي والذي تفاخر بتسوية وضع نهاية إستراتيجية/سياسية للحرب، لم ينبع مباشرة من نتائج المعارك.

● مسألة التوازي/اللاتوازي ليس لها وضعان فقط (حرب بين جيشين متماثلين في دولة [نظامين] أو بين دولة وبين غريم ليس بدولة [عصابات])، وهي تتميز بأوضاع مرحلية كثيرة، فكلما اشتد اللاتوازي قلت موضوعية العقيدة الكلاسيكية ولو حتى في الحرب بين الجيوش النظامية:

اللاتوازي في الحرب بين جيوش نظامية تنتمي لدولة من شأنه أن يبدأ باللاتوازي في منطقية الحرب (ألمانيا - الاتحاد السوفياتي) أو في سجية الحرب (ألمانيا - فرنسا 1940) ويصل إلى ذروته في الحرب المتوازية التي يُدير فيها كل طرف معركة منفصلة ومختلفة في مزاياها ومتوازية لضرب مراكز الثقل المختلفة لغريمه، دون أن تتلاقى المعركتان بالضرورة في نفس المجال وتشوش كلتاها على الأخرى، أو أن الجيشين يلتقيان حقا في نفس ميدان المعركة وعندئذ يستخلصان من التلاقي فوائد مختلفة على المسارات الإستراتيجية. والنموذج الكلاسيكي لللاتوازي هو الحرب البونية الثانية (218-201 قبل الميلاد) عندما أدار القائد "هنيبل" معركة ضد روما في إيطاليا، وأدار القائد "سيبيو الأفريكانوس" معركة ضد "هنيبل" في شبه جزيرة إيبيريا في شمال أفريقيا بتهديد مباشر على العاصمة قرطاجنة. وفي مقابل ذلك، هناك معارك أُديرَت بين دول وبين غرماء ليسوا بدولة لوحظت فيها علامات توازي وتماثل كلاسيكية. ومن أمثلتها حرب لبنان الأولى ومعركة ديان بيان فو (Dien Bien Phu) (1953-1954).

● الحرب تبدو معقدة أساساً خلال مواجهات بين جيوش غربية وبين ثقافات آسيوية وشرق أوسطية، تنظر إلى المواجهات بمنظور أوسع من الصدمات بين هياكل عسكرية في ميدان المعركة والتخطيط في الوقت والمجال:

الدول الغربية لم تحارب بعضها بعضاً في منتصف القرن الماضي، وكذلك الدول الصناعية (غربية أم غير غربية) تقريباً لم تحارب بعضها بعضاً في العقود الماضية. وخلافاً للغرب، فالثقافات الآسيوية والشرق أوسطية التي لا تؤمن بعقيدة كلاوزفيتس العسكرية الكلاسيكية، ترى في الحرب مصدراً للصدمات الشاملة بين الحضارات والتي تُشرك عمداً مواطني الطرفين وتطمس الحد بين الحرب والدبلوماسية وبين الحرب والسلام، وأنها حرب لا تقتصر على ميدان المعركة وغير محددة بجدول زمنية. فقد زعم "ماو تسي تونغ" أن التطلع إلى أن يتحدد الانتصار الإستراتيجي وفقاً للنجاحات التكتيكية يعتبر خطأً ويتجاهل حقيقة أن الانتصار نابع أولاً وقبل أي شيء من الرد على تساؤل هو: هل الوضع برمته تم أخذه في الحسبان بالشكل اللائق؟

● التفوق التقني والفني/التكتيكي والتكتيك الغربي والإسرائيلي يوجه أعداء فعّالين نحو قبوله حروب تتجاهل اختبار فعاليات معارك الميدان العسكري، والتي تختبر أساساً طول نفس المؤخرة [الجهة الداخلية] المدنية والسياسية: العدو المضمحل عسكرياً ولكن يتمتع بقدرة صمود مفضلة يحاول إيجاد وضع يعتبر - من ناحية - تلاعباً ولا يُمكن تحمله طيلة الوقت، ومن ناحية ثانية يسلبنا فرصة تحقيق حسم ومخرج عسكري. ومن أجل أن يتملص العدو من اختبار الحسم لا يتمركز في قتال أساسي كبير، ويعمل على إخفاء مراكز الثقل الفعالة ومحوها، ولا يتطلع إلى العمل كمنظومة يمكن إفسادها. أحياناً يمتلك العدو القدرة على إنجاز أهداف الحرب أيضاً دون أن يحقق الحسم العسكري لصالحه، ولكن يتم ذلك من حقيقة أنه لم يتقوض في غضون فترة كافية، وهكذا يمكن القول إن موضوعات مثل قدرة الصمود أو تدخل المنظومة الدولية هي التي تقرر مصير الحرب. وهذه هي القاعدة لظاهرة "الانتصار بواسطة عدم الخسارة" التي جسدها حربا فيتنام ولبنان الثانية وحرب يوم الغفران على الجهة الجنوبية.

● سواء كان ذلك من العقيدة الأميركية أو من النهج الإسرائيلي الكلاسيكي، فإن كليهما يرغب في الامتناع عن الحروب التي تختبر طيلة الوقت قدرة الصمود للمنظومة السياسية/المدنية، وأقصد الحروب التي طابعها الاستنزاف، بيد أن الظروف التي تُوجد الاستنزاف تختلف في حالة ما إذا كان الحديث يُقصد به قوة كبرى أو دولة صغيرة:

تدير الولايات المتحدة حروباً عبر البحار وبشكل أحادي الجانب (مثلاً، أمام غرماء ليست لديهم بشكل عام قدرة هجوم إستراتيجية ضد الولايات المتحدة ذاتها). ولذلك من المنظور الأميركي، فإن حقيقة التمرکز في ميدان المعركة البرية هو الذي يسمح لجيش العدو بتبادل الضربات والاستنزاف - ومن هنا فإن البديل المفضل هو شن هجوم إستراتيجي أحادي الجانب على قيادات وموارد الحرب الخاصة بالعدو من خلال الاعتماد على النفس الطويل للقوة الكبرى. وفي مقابل ذلك، مغزى الجيوإستراتيجي الإسرائيلي (غياب العمق) هو القدرات التكتيكية للعدو التي من شأنها خلق تهديد إستراتيجي مضاد. وعلى عكس الولايات المتحدة، أيضاً عندما تستخدم إسرائيل التكتيك الفني في النيران المضادة، فإن إسرائيل لا يمكنها - على اللبنة العملية والإستراتيجية - إدارة حربها المضادة، وستكون دائماً عرضة لتلقي ضربات من جانب العدو، ولذلك فإن إسرائيل مُضطرة لأن تزيل سريعاً تهديد العدو وبكل الطرق بما فيها التنافس ضد جيش العدو، لأنه من دون تجريد العدو من القدرة العسكرية أو تقليل نافذة الفرص لضرب إسرائيل طيلة الوقت، سيتواجد هجوم إستراتيجي متبادل يضع طول النفس القومية تحت الاختبار، وهذا من المنظور الإسرائيلي يعني الاستنزاف. وإذا كان للقوى الكبرى حق اختبار طول النفس للأطراف من داخل تفوقها النسبي، فإن هذا الاختبار بالنسبة لإسرائيل غير مرغوب فيه بمحد ذاته.

- تقريراً في حالة إسرائيل فإن أي نوع من الحرب لا يختبر الفعاليات العسكرية للأطراف ولكن يختبر أمراً آخر، يُعتبر حرب استنزاف غير مرغوب فيها: تلك الحروب "الأخرى" تتميز بتملصات العدو من اختبار الحسم العسكري، وتتواصل الحرب فترة كافية حتى تقوم عناصر أخرى مثل قدرة الصمود وحجم موارد الحرب أو تعبئة المنظومة الدولية لتقرير وتحديد مصيرها، وفي كل هذا يوجد إسرائيل - بشكل عام - نقص نسبي. أما جوهر مفهوم الأمن الإسرائيلي فيلزم بأن يكون التنافس حول توجيه الحرب نحو اختبار الفعاليات العسكرية. وهكذا فإن مخططات الحرب الإسرائيلية يجب أن تتركز على ضرب قلب وصورة العدو وسلبه حرية العملية والفرصة على إدارة حرب الاستنزاف التي هي مبتغاه. ومن أجل سحق قدرة الصمود للمؤخرة المدنية والسياسية الإسرائيلية يجب على العدو إطالة

أمد الحرب، ولهذا يجب علينا تحقيق الحسم السريع. وإذا كان الأمر كذلك فإن عامل الوقت أصبح أساساً مركزياً في رسم سجيّة الحرب والموضوعات التي ستُختبر فيها. وهذه الحقيقة تلقي بظلال كثيفة على أفضلية وتفوق استخدام النيران المضادة من منتقياتنا المعمول بها بصورة رائجة في إسرائيل خلال السنوات الأخيرة، إذ إن الممارك بالنيران تميل فقط لأن تكون متواصلة وفي نهاية المطاف يتم اختبار طول النفس للأطراف.

● تمييز كلاوزفيتس للحسم بمصطلحات تدمير كتلة تكتيكية أو بمصطلحات بدنية لا يكفي:

فالعقيدة الكلاسيكية تُعرّف الحسم - كما ذكر - بأنه المساس الجوهري بقدرة العدو على العمل ضدنا بنجاعة. كما أن جداول ولوحات "فون ناومان" لتقدير انهيار وحدات الجيش المتفق عليها منذ القرن الـ 19 تقول إن ضرب 60% من قوات الوحدة العسكرية جدير بتدميرها. وهذا مثال للمقياس التكتيكي/البدني الذي يكون في حالات معينة غير عملي من أجل التكهن بالحسم، خاصة في نفس الحروب التي لا يحاول فيها العدو التغلب على جيشنا في ميدان المعركة، ولكن فقط مهاجمة قدرة الصمود المدنية/السياسية لإسرائيل. أما العدو فغير مطالب بالبقاء كخدمة عسكرية كاملة، وطالما ظلت له قدرة معارضة تفاوتية فمن شأنه العمل بشكل بناء على تنفيذ مخططاته. وهكذا على سبيل المثال، يمكن التفكير ملياً في ما إذا كان ضرب 60% من القدرات القذائفية لحزب الله سيققل من عدد عمليات إطلاقها على المؤخرة الإسرائيلية في حرب لبنان الثانية من 250 قذيفة إلى 100 قذيفة في اليوم، وهي دلالة لحسم حزب الله. لا يبدو ذلك، لأن الجدوى الحربية/الإستراتيجية لحزب الله المستمدة من إطلاق 250 قذيفة أو 100 قذيفة في اليوم ستكون واحدة. أو بمعنى آخر، إن إطلاق 100 قذيفة في اليوم ستبقي أيضاً في يدي حزب الله قدرة المقاومة والمعارضة التفاوتية التي تمكنه من العمل بنجاعة إستراتيجية على تحقيق هدفه. ولذلك فإن التحدي هو كيفية المساس بقدرة العدو على العمل بنجاعة، في ظل استمرار استخلاص الفائدة الإستراتيجية المطلوبة، وكذلك في ظل تضرر نجاعته التكتيكية وأيضاً الفعالية بشكل واضح. وهذه الحقيقة جعلت الإنفاق على وسائل الدفاع (مثل اعتراض القذائف) أقل نجاعة على اللبنة

الإستراتيجية.. كذلك لأن منظومة الاعتراض الناجحة لا تضمن توفير دفاع محكم السدّ لأن اختراق عشرات القذائف يكفي العدو لتحقيق التأثير المأمول (النزول إلى الملاجئ، الإخلاء، إرباك نمط الحياة المدنية) ويتحدى قدرة الصمود المدنية/السياسية الإسرائيلية.

● مفهوم الحسم ظل موضوعياً خاصة كأداة تحليلية لشرح وتوضيح مكونات الحسم التي ستمكّن من سلب قدرة العدو على تحقيق أهدافه ومخططاته على لبنات الحرب العالية:

نجاعة القوة العسكرية ليست عامة أو شاملة، ولكنها مترابطة الصلة في سجيّة الحرب وفي الموضوع المطروح للدراسة بالشكل السائد في الحرب. لذلك فإن دلالة مصطلح الحسم مرتبطة أيضاً بسلب القدرة أو الفرصة من العدو على تحقيق شكل الحرب والجدوى التي يريد تحقيقها.

● في العقيدة الكلاسيكية، كان مركز الثقل - في الأغلب - مركز الكتلة لجيش العدو أو نقطة الضعف البدنية أو العملية في منظومة فعالياته، ولكن الآن يميل أيضاً العدو المتمثل في دولة (نظامي) إلى إخفاء مراكز ثقل الفعاليات وتطوير مخططات متعددة الجوانب والجهات (أقصد: بعيداً عن شبكة الخلايا الاستقلالية التي تُربك العمود الفقري الحربي). ولذلك يجب على مفهوم مركز الثقل أن يُمثّل كذلك وسيلة تحليل لرصد النقطة التي من خلال ضربها تُسلب حرية العملية الإستراتيجية ومواصلة العدو للقتال، أو على الأقل تزعزع الصورة القتالية له:

الظواهر المحددة الموصوفة سلفاً تؤدي إلى سحق الجدوى أو الإنجاز المتوقعين على اللبنة الحربية/الإستراتيجية نتيجة للهجوم على منظومة المقدمة الميدانية للعدو. وهذا الواقع فرض القيام بالبحث عن مراكز الثقل للهجوم عليها، من بينها مراكز ثقل إستراتيجية بدنية ومراكز ثقل غير بدنية، مثل خطط العدو وخطوطه الحربية العريضة. ومراكز الثقل هذه يصعب رصدها ولا يمكن تحديدها في قائمة محددة (check list)، فهي مترابطة الصلة ويجب تحليلها قبل أي حرب.

● ليس كل إرث ثمين وقيم يعتبر مركز ثقل، ففي الحرب التي سجيّتها وضع الفعاليات العسكرية للأطراف للاختبار، يميز مركز الثقل بأن مهاجمته أو

ممارسة التهديد عليه تؤثر بصورة مباشرة وفورية على العملية العسكرية للحرب (مثلاً: التأثير على القدرات العسكرية للعدو أو على حرية عمله الإستراتيجي):

وفي مقابل ذلك، الهجوم على ممتلكات تؤثر أساساً على ثمن الحرب أو تلك التي تتعاضد للتأثير على رغبة قيادات العدو، يعتبر أمراً منطقياً للغاية مع اختبار صبر وطول النفس للأطراف في حرب استنزاف متواصلة وليس مع سجية الحسم السريع. وحقاً، تهديد "سييو" على قرطاج عاصمة "هنيعل" كان يتمثل في احتلالها الفوري والبدني، وهكذا لم يكن في مقدور "هنيعل" تجاهل هذا التهديد واضطر إلى هجر المعركة على إيطاليا. وعلى عكس ذلك، فإن الهجمات الجوية الأميركية على هانوي خلال حرب فيتنام رفعت حقاً من ثمن الحرب، إلا أنها لم تخلق تهديداً فورياً وبدنياً يُجبر جنوب فيتنام على وقف القتال، ولكنها أبقت في يد زعامتها الخيار لدفع الثمن ومواصلة القتال. وحقاً، تصعب زعزعة الحرب لدكتاتورية من دكتاتوريات العالم الثالث التي اتخذت قرارها بالخروج إلى الحرب وفي نيتها دفع الثمن.

● إسرائيل فشلت في حرب لبنان الثانية، ومن بين ما أدى إلى فشلها أنها لم تر الحرب سوى أكثر من قائمة أهداف لمهاجمتها بنيران مضادة. الفشل ليس فقط في غياب الفعاليات للنيران المضادة في ظروف الحرب، ولكنه أساساً يتمثل في رؤية الحرب من المنظور القصير كقائمة أهداف تجب مهاجمتها وليس غير ذلك.

ولذلك فإن إعادة القتال البري (المناورة⁽¹⁾) حقاً يعتبر أمراً حيوياً، فالمناورة وسيلة ليس لها بديل في خزانة الوسائل العسكرية وفي قولبة سجية الحرب، ولكن إذا تطلعنا فقط لأن نهاجم - في المرة القادمة - نفس قائمة الأهداف بنيران سطحية المسار وقصيرة المدى بدلاً من النيران المضادة، فإننا بذلك لم نتعلم ما يكفي. مع العلم أنه يجب أن نعي الحرب بكل تعقيدات سجيتها وعلى كل لبناتها - وليس فقط كقائمة أهداف للمهاجمة - سواء بنيران مضادة أو بنيران أرضية سطحية

(1) قتال الحركة البري يُعرف في هذا الكتيب بالمناورة، حتى لو ذكرت تعريفات مقابلة أخرى لمصطلح المناورة.

المسار. فهكذا مثلاً، في حرب لبنان الثانية ردت إسرائيل بالإيجاب - دون قصد - على محاولات حزب الله إملاء طابع حرب عن طريق تبادل لطومات نيرانية تختبر قدرة الصمود وطول النفس للأطراف على مدار الوقت، وهو اختبار لم ترغب إسرائيل فيه حقيقة. وفيما يتعلق بالحرب نفسها، فحتى لو كان الجيش الإسرائيلي يجري مناورة ناجحة ومقيدة في الجنوب اللبناني، فإنه ما زال يعمل داخل مدى مخططات حزب الله ولا يهاجمها. وإسرائيل لم تفكر في زعزعة الخطوط العريضة وإلحاق هزيمة بقلب حزب الله. وأكثر من ذلك، إسرائيل لم تنجح في إجبار المنظمة على حرب أخرى ملائمة كثيراً لإسرائيل.

● الجيل القادم للحروب التي قد تنجر إليها إسرائيل ودول غربية أخرى هو الحرب ضد جيش الدولة النظامي الذي تبني نموذج حرب العصابات. وحرب كهذه تضع تحديات أمام الخطوط العريضة للعقيدة الكلاسيكية، وهي تحديات من الأنواع التي ذكرت أعلاه وتستوجب وسائل تحليل وتخطيط أكثر تعقيداً: يبدو أن تحقيق إصابة مباشرة لقدرة العدو على العمل على إنجاز أهدافه على لبسات الحرب العالية أصبح صعباً ويصل إلى حد المستحيل، ولذلك فإن تحقيق الحسم والانتصار كامن في مواضع أخرى تتمثل في سلب حرية العملية الإستراتيجية من العدو على إدارة القتال، وزعزعة الشكل الحربي له عن طريق فرض نوع حرب أخرى، ومهاجمة مراكز ثقل مختلفة عن تلك المعروفة من حروب الماضي "البسيطة". ومن المفارقات أن تبني نموذج حرب عصابات على يد العدو المتمثل في دولة، يُصعب عملية تحقيق حسم متعقل ضد منظومته الميدانية، وقد يُحوّل الحرب إلى حرب أكثر تطرفاً وعنفاً.

مقدمة

تحاول نظرية كلاوزفيتس العسكرية إيجاد نظام شامل مفهومي وسببي في تخطيط الحرب وفي إدارتها استناداً إلى تواصل الخطوط العريضة، كالتالي:

1. انتصار في الحرب دلالة تنفيذه الهدف السياسي للحرب.
2. انتصار في الحرب يتحقق بحسم عسكري.
3. حسم عسكري مغزاه المساس جوهرياً بالقدرة العسكرية للعدو على العمل ضدنا بنجاعة.
4. حسم عسكري يتم تحقيقه عبر مهاجمة مركز الثقل العسكري للعدو المقام بصورة عامة في مجال الفعالية للحرب.
5. النهج الشائع لمهاجمة مركز الثقل العسكري للعدو هو نهج القتال الأساسي الكبير.

في هذا الكتاب أزعّم حدوث تفتت في سريان مفعول الخطوط العريضة التي ستُلقب فيما بعد بالعقيدة العسكرية الكلاسيكية. وفي الكتاب يُفحص ويُدرس التساؤل القائل: هل حقيقةً توجد علاقة سببية مباشرة بين تلك الخطوط العريضة؟ وكذلك ستُبَحِّث الاعتبارات المختلفة المميزة للحسم العسكري والمميزة لمركز ثقل العدو الذي تجب مهاجمته، وإلى أي مدى يُعتبر نهج مهاجمة مركز الثقل حقاً القتال الأساسي الكبير. كما سيتم في هذا الكتاب طرح تساؤلين يساعدان على التنافس مع العقيدة العسكرية الكلاسيكية وهما: هل مهاجمة مركز الثقل للعدو تستوجب تمركز الجانبين في نفس ميدان المعركة؟ وما الحالات التي يتمركز فيها الطرفان في نفس ميدان المعركة؟ وهل يفعّل ذلك لنفس الجدوى؟

وفي هذا الكتاب سندرس الاعتبارات السياسية للحرب، ولكن فقط بالقدر المطلوب لفهم الوجه العسكري لها⁽¹⁾. ومثلما نرى أدناه، فإن أحد الاختبارات

(1) رون تيررا، "هل تنتصر إسرائيل في الحروب؟" معراخوت، عدد 407، مطبعة الجيش الإسرائيلي، تل أبيب، يونيو 2006، ص 4-9.

الأساسية للحرب قدرة تحفيز وتلجيم المنظومة الدولية على تأييد وضع النهاية الإستراتيجي/السياسي للحرب، وهذا يعتبر اختباراً معقداً يخفي بين طياته عناصر مختلفة منها: قدرة إقناع حكومات أجنبية بوجود مصلحة مشتركة، وقدرة إيجاد تحالفات قتالية أو دبلوماسية (محور الحكومات)، وكذلك قدرة تعبئة الرأي العام وتوجيه المعلومات العلنية المتدفقة من الحرب وقولبة روايتها، وأيضاً مفهوم شرعية الحرب (محور حكومي/شعبي). وأحياناً تكون هذه موضوعات متدفقة ووقعية وليست هناك قدرة من قدرات تحفيزها مترابطة الصلة، في التوقيت وفي المقدار. فمثلاً، الشرعية التي تمتعت بها إسرائيل في حرب لبنان الثانية وتمتعت بها منذ الانسحاب من غزة، لم تكن وسيلة كافية للسماح لها بتحقيق الهدف والانتصار في الحرب. وهناك اختبار أساسي آخر هو قدرة الصمود القومية التي سيتم تحليلها في هذا الكتيب كقشرة جوز، وهي قدرة مترابطة الصلة ومتغيرة ومتدفقة، فخلال الحرب العالمية الأولى استعرضت فرنسا قدرة صمود مثيرة للدهشة والتعجب، بيد أنه بعد مرور عقدين فقط وفي الحرب العالمية الثانية تقوضت القيادة الفرنسية المدنية والعسكرية والجمهور الفرنسي في غضون أسابيع عدة.

العقيدة العسكرية الكلاسيكية محل خلافات، سارت وتفاقت على الأقل على أربعة مستويات:

1. مع التعاضم النيرانى ومع إشباع ميدان المعركة بقوات في الحرب العالمية الثانية.
2. مع اندلاع العصر النووي.
3. مع نماء المواجهات بين دول وبين غرماء غير متمثلين في دولة وغير نظاميين.
4. خلال الأعوام الخمسة عشر الأخيرة، مع تطور طفرة الشؤون العسكرية (Revolution in Military Affairs، "RMA") في دائرتها المختلفة وعلى مكوناتها المتنوعة.

فالخلافات لا تتصل فقط بالعلاقة السببية التي بين الخطوط العريضة المتوقعة، إلا أنها أيضاً في مضمون كل خط من الخطوط العريضة وفي المصطلحات الفنية التي تم استخدامها. من المستحيل كما هو معروف أن نستعرض في كتاب من هذا

النوع كل الخلافات التي بدت حول الخطوط العريضة المتوقعة، ولكننا سنذكر فقط أجزاءها الصغيرة.

لضرورة تحليل موقف العقيدة الكلاسيكية في الاختبارات المعقدة المتشابكة، سيُعرض الكتاب على عدة محطات مرحلية هامة. ففي الفصل الأول استعراض موجز للخلفية النظرية وغير العملية المقبولة، وفي الفصل الثاني تحليل للحروب "البسيطة" والمتوازية [المتماثلة] التي وجدت فيها بمعيار كبير الخطوط العريضة للعقيدة الكلاسيكية. كما يحلل الفصل الثالث عددا من حروب الدول والتي بدأت تنحرف عن العقيدة الكلاسيكية، خاصة أنها تبرز في تراخي الصلة بين ما يحدث على مستوى لبنات الحرب المختلفة، وبهذا فإن الحرب تضع للتحليل موضوعات واسعة للغاية أكثر من تحليل فعاليات الميدان للأطراف المتقاتلة. أما الفصل الرابع ففيه تحليل لحروب بين دول وبين غرماء غير متمثلين في دول، وعلى وجه الخصوص قوات العصابات، في حين سيصف الفصل الخامس النهج غير المباشر والحرب المتوازية التي تعتبر حرباً يدير فيها كل طرف معركة منفصلة ومتوازية ضد غريمه، دون أن تتلاقى المعركتان أو تشوش بصورة مباشرة إحداها على الأخرى. وبعد تلك الاستعراضات وتحليل عام للمصطلحات والوسائل التحليلية النابعة منها، يصل الكُتيب إلى محطتين أساسيتين، ففي الفصل السادس تضع العقيدة الكلاسيكية للتحليل حرب لبنان الثانية، وفي الفصل السابع يحاول الكُتيب عرض أطروحة تتعلق بسجية وتحديات الجيل القادم في الحرب المستقبلية - الحرب ضد الغريم المتمثل في الدولة والنظامي الذي تبني صورة العصابات - وتحليل صلاحية عقيدة كلاوزفيتس لهذه الحالة.

يطرح في الكتاب أيضاً زعمٌ يقضي بأن العقيدة القتالية لا يمكنها أن تكون عامة وشاملة بسبب أن درب الحرب القومية والموضوعات التي ترغب كل أمة في وضعها للتحليل وللإختبار في الحرب، تتغير في أسبابها وفي ربحها وخسارتها النسبية. وإذا كان الأمر كذلك، فإن وصف الحرب لا يمكن أن يجري في فضاء خالٍ، وهي مرتبطة بصورة لا يمكن فصلها بسياق قومي/ذاتي.

هذا الكتاب لم ينشغل بالمساواة بين الحرب المتوازية والحرب غير المتوازية في تعارضهما فيما بينهما، ومع ذلك فإن موضوع عدم التوازي - بتعريفه الواسع

الذي سيعرض لاحقاً - يُمثل وسيلة مريحة لاختيار أمثلة سيتم استعراضها فيما يلي.

أرغب في توجيه الشكر من أعماق قلبي إلى اللواء احتياط غيورا أيلاند الذي بفضل إرشاده وتوجيهه وتأيده خرج هذا الكتيب إلى النور. وكذلك أرغب في توجيه الشكر إلى العميد احتياط الدكتور دوف تماري، واللواء احتياط غيورا روم، واللواء احتياط حايم إيرز، واللواء احتياط أهارون زئيفي - فرکش، والعقيد احتياط شلومو كاشي، والبروفيسور عزرا جات، والدكتور عنات كورتس، والمقدم روني أمير رئيس مجال العقيدة في شعبة تخطيط المعركة (سلاح الجو).. على أوقاتهم وملاحظاتهم.

خلفية نظرية

يناقش هذا الفصل المفهوم الكلاسيكي لكلاوزفيتس، إلى جانب مفاهيم أكثر عصرية ومصطلحات الانتصار والحسم ومركز الثقل والقتال الأساسي الضخم وأغلبية الخطوط العريضة المذكورة أعلاه.

كما يحدد كيفية تطرق مفهوم الأمن التقليدي لإسرائيل لتلك الموضوعات، ويصف اعتبارات موضوعية معينة للعقيدة الأميركية الخاصة بمفهوم طفرة الشؤون العسكرية مثلما تنعكس من العقيدة الهجومية الإستراتيجية لسلاح الجو الأميركي، وكذلك من علم المعركة.

إلى جانب ذلك سيناقش هذا الفصل الزعم بأن العقيدة لا يمكنها أن تكون تجريدية وشاملة، وأنها متعلقة بالأسباب والربح والخسارة النسبية لكل أمة. وهكذا على سبيل المثال، سيتم توضيح المتغيرات الجوهرية بين الولايات المتحدة وبين إسرائيل، مع إمعان النظر في الحرب وفي الموضوعات التي يجب تحليلها فيها في ظل وجود مصطلح الحسم. كما سيتم توضيح مفهوم حرب "الاستنزاف" وتحديد مراكز الثقل التي يجب مهاجمتها، وكذلك نمط العمل من أجل منع الاستنزاف.

كلاوزفيتس والعقيدة الأميركية

عرّفت عقيدة كلاوزفيتس الحرب بأنها طريق أليمة لتحقيق أهداف سياسية. وافترضت أن مركز الثقل المركزي للعدو يتمثل في الكتلة العسكرية المتمركزة في مجال الفعالية (ساحة المعركة) للحرب، ومن هنا، فإن جوهر الحرب يتمثل في التلاقي بين الجيوش الغرماء في ذات ميدان المعركة ولنفس الغاية، أي أن كل جيش سيحاول مهاجمة مركز الكتلة لجيش العدو.

وحقيقة، كلاوزفيتس زعم أن الدرب الأساسي لتحقيق الانتصار في الحرب

هو تدمير جيش العدو⁽¹⁾، وبكلماته: "نوافق على أن الهدف الضخم لأي عملية عسكرية هو التغلب على العدو، أقصد تدمير قوات العدو المسلحة"⁽²⁾. بيد أن تدمير جيش العدو - يضيف كلاوزفيتس - ليس مغزاه التصفية المطلقة للقوة المحاربة حتى آخر جندي، ولكن شَطْر الهيكل الأساسي للعدو بالشكل الذي لا يمكنه ثانية من تنفيذ مهمته، حيث إن تحليل التطلعات التي يُحلل كلاوزفيتس وفقاً لها شَطْر هيكل جيش العدو تدل على أن نيته تتجه أساساً إلى نفس تشكيلات العدو التي نتلاقى معها للقتال في مجال الفعالية الحربية. فعلى سبيل المثال يحدد أن "ساحة الحرب" كبرها مثل صغرها، وأن القوات المتمركزة فيها دون الارتباط بحجمها تتمثل على نحو يشبه الوحدة ولها مركز ثقل فريد يمكن رصده، وهذه هي النقطة التي بها يتحقق الحسم"⁽³⁾. وزعم كلاوزفيتس أن مركز الثقل هو المكان الذي يُثير العدو وهو المكتظ بالسكان، وعملياً ينتج عن ذلك أن القتال الأساسي يمكنه بالذات أن يُعتبر كحرب مُركزة، وكمرکز الثقل للصراع برمته⁽⁴⁾.

إن هدف القوة العسكرية في الحرب - مثلما تُعرفه العقيدة الأميركية⁽⁵⁾ - هو التغلب على جيش العدو وتقويض قدرته الحربية والسيطرة أو احتلال مناطق من أجل تغيير حكومة الغريم أو سياساته. أما وضع النهاية العسكري لأي معركة فيُوصف كنقطة الحسم الرئيسي فيها لا يحتاج ثانيةً لوسائل عسكرية لتحقيق الأهداف القومية (ومواصلة نرى أن هذا التعريف على عكس تعريف الحسم). ومن وضع النهاية الإستراتيجي القومي الذي حدده الرئيس، يُحدد القائد العسكري وضع النهاية العسكري الضروري لتنفيذ وضع النهاية القومي. أما وضع النهاية الإستراتيجي القومي ووضع النهاية العسكري الحربي فيتم تحقيقهما عن طريق "الحملة" التي هي عبارة عن سلسلة عمليات كبرى مُحفزة تتم تحت منطقية واحدة.

(1) Carl von Clausewitz, On War, Princeton University Press, NJ, (Clausewitz).

1984, p. 596 4

(2) نفس المصدر السابق، ص 577.

(3) نفس المصدر السابق ص 487.

(4) نفس المصدر السابق ص 258.

(5) FM 3-0, Department of the Army, February 2008; JP 3-0, Joint Chiefs of Staff, February 2008 (Clausewitz أدناه).

العقيدة الأميركية تُعرف مركز الثقل كمصدر قوة يعطي حرية العمل والقوة البدنية ورغبة القتال. وفقدان مركز الثقل يقود إلى هزيمة. والعقيدة تُفرق بين مركزي الثقل الإستراتيجي والقتالي، فالإستراتيجي قد يكون جيشاً لديه تحالف حربي، وزعامة، وقدرات حاسمة أو رغبة قومية، في حين أن القتالي قد يكون - إضافة إلى ذلك - مكوناً حيوياً في منظومة قوات العدو. ومركز الثقل ملحوظ بالقدرات التي يحتويها، أقصد أنه بهذا يسمح للعدو بمعارضة وضع النهاية، وكذلك معارضة المساس به، أعني أنه بهذا يكشف نفسه للهجوم. وتُميز العقيدة الأميركية بين مركز الثقل البدني مثل الأمكنة المكتظة بالسكان التي تُثير جيش العدو أو عاصمته، وبين مركز الثقل التجريدي مثل رغبة القتال. أما الأسلوب القتالي (Operational Approach) فيُعتبر الدرب المختار للتنافس مع مركز الثقل.

إذا كان الأمر كذلك، فالعقيدة توضح أن مفهوم مركز الثقل هو وسيلة لتحليله، تهدف إلى المساعدة في تحليل بؤر القوة والتراخي للعدو والتي يجب أن نوجه إليها قلب المعركة والعمليات الكبرى. وبمعنى آخر، فإن عملية التحليل ذات مرحلتين: أولاً **هما** تمييز مركز العدو الذي تجب مهاجمته، والثانية تشخيص نهج العملية التي تُمكن من مهاجمة مركز ثقل العدو بنجاعة.

العقيدة الأميركية تُجدد وتُعرّف أيضاً "نقطة الحسم" (Decisive Point) بالمكان والحدث والعامل أو المهمة التي تُمكن من تحقيق أفضلية وتفوق جوهري، أو التي تُسهم في تنفيذ الأهداف (وكذلك هذا التعريف يختلف عن تعريف الحسم). فنقاط الحسم ليست مراكز ثقل، بيد أن مهاجمتها يعتبر السبيل غير المباشر للوصول إلى مركز الثقل عندما يستحيل ذلك بالسبيل المباشرة. أما محور العملية (Line of Operation) فهو ميزة تشغيل القوة - خاصة في العمليات العسكرية - بالشكل الذي يمر عبر نقاط الحسم ويحقق وضع النهاية العسكري.

على الرغم من مركزية مصطلح "الحسم" في العقيدة الكلاسيكية التي تم وصفها أعلاه، فإن الوثائق النظرية الأميركية لا تُعرّف مصطلح الحسم وأيضاً لا تستخدمه - وفيما بعد نرى أن الأمر ليس عرضياً - ولذا علينا البحث عن تعريف الحسم في مواضع أخرى.

آبسي كوبر الذي استعرض الخلفية النظرية لمصطلح الحسم، يُركز على مصادر نظرية مختلفة ويقترح التعريف التالي⁽¹⁾: "الحسم العسكري في الحرب هو سلب الغريم قدرته القتالية خلال الحرب وفي ميدان القتال وبوسائل عسكرية بحيث تكون إمكانية الإفاقة منها ضئيلة جداً في إطار نفس الحرب". ويصف كوبر مركز الثقل المهاجم من أجل تحقيق الحسم بأنه⁽²⁾: "نقطة ضعف المساس بها أو السيطرة عليها... يربك ويقوض كل استعدادات العدو، إلى حد سلب قدرته على الإضافة والقتال". أما مصطلح "قدرة القتال" الذي لم يُعرفه كوبر تفصيلاً، فيُعرف بصورة عامة على أنه وحدة متكاملة للقدرة والرغبة في القتال. ومع ذلك، ففي الوثائق الكلاسيكية تشير النية في مصطلح "رغبة" - بطريقة عامة - إلى رغبة القوات الميدانية للعدو المكشوفة في مباشرة أهوال الحرب، وليس إلى الرغبة السياسية لصانعي القرارات لدى العدو. والتركيز على رغبة قيادة العدو التي ستناقش لاحقاً، هو بصورة عامة نتيجة تفكير جاء في وقت متأخر من فترة كلاوزفيتس.

النهج الإسرائيلي والألماني

نموذج التفكير الكلاسيكي قُبِلَ في إسرائيل منذ فجر أيامها، فعلى سبيل المثال حدد إسرائيل طال⁽³⁾ أن عقيدة الأمن لإسرائيل تستوجب السعي نحو تحقيق حسم عسكري سريعة في غايتها لإنهائها بفائدة، في ظل تسديد ضربات مؤلمة للعدو تؤدي إلى التدمير الواضح والهام لجزء من قواته واحتلال أجزاء من أرضه.. وتدمير قوة العدو العسكرية معناه تدمير تنظيماته وسلب قدرته على تنظيم صفوفه وفقاً لأهدافه المحددة، فتدمير القوة.. يزيح التهديد المباشر والفوري المتمثل في القدرة على البقاء، ولذلك فإن هذا يعتبر هدفاً عسكرياً هاماً وقابلاً للاستخدام في الواقع. أما النهج الكلاسيكي فينعكس ذلك من أقوال رئيس شعبة التنصت الإسرائيلي في بداية الثمانينيات والذي وفقاً لأقواله⁽⁴⁾: "أي إستراتيجية وأي إجراء فعال أو

(1) آبسي كوبر، حسم عسكري في حروب إسرائيل والعرب 1948-1982، إصدار معراخوت، تل أبيب، الطبعة الرابعة، 2001، ص 25-26 (أدناه: حسم عسكري)

(2) نفس المصدر السابق، ص 121.

(3) إسرائيل طال، أمن قومي - قلة أمام كثرة، إصدار دافير، 1996، ص 57.

(4) حسم عسكري، ص 172، اقتباس من أقوال اللواء مناحيم عينان.

تكتيكي كهذا أو آخر لن يمنع من تلاقٍ مرحلي مع أعدائنا على ساحة القتال.. وكذلك النهج غير المباشر - حتى وإن كان أفضل - ليس في مقدوره منع التلاحم - خاصة على جبهة القتال - الذي يُخصّص فيه للقوات البرية دور مركزي هو دور الحسم.

كما قيل أعلاه، مصطلح الحسم لم يُعرف تفصيلاً في جزء كبير من الوثائق النظرية الأميركية (حتى لو كان أحياناً ضمن تعريف "الأهداف")، بينما يظهر كمصطلح أساسي في عقيدة دول أكثر صغراً كإسرائيل، وأيضاً في بروسيا/ألمانيا في القرن الـ 19 وبداية القرن الـ 20. والسبب في ذلك كامن في تغييرات الظروف، فالقوى العظمى التي تحارب أعداء أكثر ضعفاً يمكنها - في ظروف معينة - تحقيق أهداف الحرب أيضاً دون الحاجة إلى تدمير جيش العدو بكامله. فعلى سبيل المثال، في حرب الخليج الثانية حققت الولايات المتحدة هدف الحرب (تحرير الكويت) عبر هزيمة القوات العراقية المتمركزة في ساحة المعركة (الكويت والمجال المحاذي شمالاً) دون الحاجة إلى تدمير الجيش العراقي كله. كما أن القوى العظمى بمقدورها محاربة عدد من الأعداء في آن واحد بل وهزيمتهم.

بيد أن مفهوم العالم في حالة إسرائيل وبروسيا/ألمانيا مختلف، فرغم الفروق الكبرى المدركة بين إسرائيل وألمانيا، فإن كلتا الدولتين اعتبرت ذاتها دولة صغيرة لديها موارد متقلصة وطول نفس محدد ومحاطة بعدد من الجبهات ينشط فيها في آن واحد أعداء أكبر حجماً ولديهم نفس طويل. وهذه الظروف قادت إسرائيل وبروسيا/ألمانيا إلى تسبني إستراتيجية عسكرية تتطلع إلى إدارة حروب متعددة الجبهات. تدريجياً، ونقل الجهد الأساسي من جبهة إلى جبهة أخرى خلال الحرب. وربما يكون الشرط الأساسي لتقليل القوة في جبهة معينة ونقل الجهد منها هو المساس بقدرة العدو على مواصلة تمثيل تهديد بناء في نفس الجبهة.. أعني تحقيق الحسم أمام وعلى جيش العدو بكامله. وفقط عندما يدمر جيش العدو مطلقاً في جبهة واحدة، يمكن حينها إدارة الظهر له والتركيز على الجبهة التالية. وبهذا تم رفع منـزلة تدمير جيش العدو إلى مستوى مبدأ أساسي في العقيدة العسكرية. إضافة إلى ذلك وفي الظروف التي تم تحديدها فإن مفهوم الحسم يتصل أيضاً بقولية سجيّة الحرب على مستوياتها العالمية جداً.. محاولة إيجاد تواصل لاختبارات قصيرة وسريعة

للفعاليات العسكرية للأطراف في ظل الامتناع عن الاختبارات التي تُعبر عن تفوق الأعداء الذين يتمتعون بأفضليات طول النفس وحجم الموارد القومية وبقدرة صمود وما شابه ذلك.

وحقاً، كان جوهر الإستراتيجية العسكرية لبروسيا/ألمانيا خلال القرن الـ 19 وبداية القرن الـ 20 هو تنقل القوة المركزية بين الجبهات وتحقيق الحسم التدريجي والسريع في المعارك الكبرى باستخدام الحد الأقصى للقوة ضد الحد الأقصى لقوة العدو.. كل ذلك من أجل تقصير طول الحرب الشاملة وتحقيق إنجازات رائعة، بصورة تقلل شهية أعداء محتملين إضافيين للانضمام إلى دائرة الحرب (إستراتيجية تحريك القوات وتركيزها في الجبهات المختلفة تدريجياً تُسمى⁽¹⁾ "System of Expedients"). وفي الحالة الإسرائيلية، فإن تحويل الحسم إلى مبدأ أساسي نظري اعتمد أيضاً على ثلاث منطقيات إضافية:

1. إسرائيل طمحت إلى توسيع نافذة الوقت بين الحروب، ولذلك استغلت فرصة الحرب لتحقيق تدمير واسع على قدر المستطاع لجيش العدو بهدف توسيع الفترة الزمنية المطلوبة لإعادة إعمارها.
2. إبان بلورة مفهوم الأمن الإسرائيلي في خمسينيات القرن الـ 20 أُنْهكت إسرائيل في حرب متواصلة بقوة ضئيلة (أمام الفدائيين) وأرادت تغيير المواجهات المتواصلة والمستنزفة التي تختبر قدرة صمودها إلى حرب قصيرة بقوة عالية تم خلالها هزيمة الجيش المصري.
3. افترضت الإستراتيجية الشاملة لإسرائيل أن تراكم تواصل الإنجازات العسكرية التي لا لبس فيها ستخلق ردعاً شاملاً وعاماً، يوجه الإستراتيجية الشاملة العربية من عزيمة المواجهات إلى عزيمة الدبلوماسية (مثلما حدث في نهاية المطاف لمصر بعد الحسم الإسرائيلي في أربع حروب).

وحقاً - على سبيل المثال - كان يمكن فتح مضائق تيران للإبحار من خلال تنفيذ عملية محدودة على شواطئ خليج إيلات، ولكن بسبب الظروف التي نوقشت أعلاه (وأسباب أخرى) مالت إسرائيل إلى فتح ممرات الإبحار بطريقة

(1) Arden Bucholz, Moltke and the German Wars 1864-1871, Palgrave, New York: 2001, p. 154-159.

تضمن أيضاً القضاء على الجيش المصري كله. ولذا أصبح التطلع لهزيمة جيش العدو بكامله مبدأ حيويًا مستقلاً وهاماً يدنو لتحقيق الأهداف المعينة للحرب التي اندلعت.

فن المعركة وطفرة الشؤون العسكرية "RMA"

أفكار شمعون نافيه وآخرين حول تطوير مفهوم عسكري حديث أو "فن المعركة" عادت هي أيضاً في نهاية الأمر إلى أحضان جزء من الخطوط العريضة الكلاسيكية⁽¹⁾، ففكرة الضربات الحربية تصف بمصطلحات عملية وضع نتائج لمنظومة مقاتلة ليس في مقدورها تحقيق أهدافها. وهذه النتيجة تتطور بعملية تمثل المناورة الحربية فيها الأساس العملي السائد... العمق يشتمل على المجال الذي تنتشر فيه الكتلة المقاتلة الحربية، وهذا هو مصدر فكرة "مركز الكتلة"... وكذلك يصف عمق الجبهة التي فيها المناورة الحربية.. فكرة مركز الثقل تشتمل على: (1) رصد دقيق لنقاط القوة والضعف للمنظومة العدائية، (2) استغلال نقاط الضعف عن طريق ضربات مناورة... نقاط الضعف الحربية معناها رصد وضع معين تم إيجاده عن طريق تراكم ظروف حربية معينة، والذي يشجع تسديد ضربة تُفسد قدرة المنظومة المهزومة على تنفيذ مهمتها الأساسية". يشار إلى أنه رغم المفهوم المستخدم في هذا الاقتباس لمصطلح "عمق"، فمن العلاقة يتضح أن الحديث يدور عن عمق ميدان المعركة (المجال الفعال للحرب التي فيها تتركز كتلة جيش العدو)، والمصطلح "عمق" في هذا الصدد يختلف عن المصطلح "عمق إستراتيجي" الذي سيتم استخدامه لاحقاً.

محاولة إضافية - من بنات عصرنا - للانحراف عن العقيدة العسكرية الكلاسيكية، وهي مفهوم طفرة الشؤون العسكرية الأميركي بمكوناته ودوائره المختلفة. فمفهوم طفرة الشؤون العسكرية يقوم على الانطلاقة التقنية في قدرات الأسلحة ذات التوجيه الدقيق والتي تهدف أساساً إلى تدمير المستويات المنتشرة في عمق المنظومة الفعالة السوفياتية والمنتظر إدخالها في القتال باستمرار. غير أنه مع

(1) شمعون نافيه، تكوين روائع عسكرية، إصدار معراخوت، تل أبيب، الطبعة الثالثة، 2003، ص 36-39.

نهاية الحرب الباردة تم تنفيذ قدرات هجومية عن بعد بشكل أكثر بعداً للمدى. وتحول مفهوم طفرة الشؤون العسكرية إلى مشهد هَيؤ واستعداد بديل للحرب، التي تتطلع لمهاجمة مباشرة لمراكز الثقل الإستراتيجية للعدو وإرباك تنظيمه ومنطقيته كمنظومة، دون التمرکز والتناور قبل ذلك في ميدان القتال ضد جيش العدو. وبدون دهشة يُمَيِّز مشهد هذا الفكر أساساً مصادر النيران طويلة المدى، وخاصة السيران الجوية. وحقاً، رغم أن مفهوم طفرة الشؤون العسكرية نضج فقط خلال الأعوام الـ 15 الأخيرة يُمكن رصد فكر خام عن إدارة معركة بنيران إستراتيجية ضد المؤخرة المدنية (وليس ضد منظومة الميدان لجيش العدو) لدى المنظرين الأوائل للحرب الجوية خلال الحرب العالمية الأولى، مثل "جوليو دوهي" الإيطالي و"يو ترنتشارد" البريطاني و"بيلي ميتشل" الأميركي.

وبروح مفهوم طفرة الشؤون العسكرية أكدت عقيدة الهجوم الإستراتيجي لسلاح الجو الأميركي (وثيقة AFDD 2-1.2 عام 2007)⁽¹⁾ أن الهجوم الإستراتيجي الموجه مباشرة ضد مراكز ثقل إستراتيجية يحدث تأثيرات على المستوى الإستراتيجي، أو يؤيد مباشرة تحقيق أهداف على المستوى الإستراتيجي دون الحاجة إلى تحقيق أهداف عليا كمرحلة انتقالية. وهذا الهجوم الإستراتيجي يتم بفضل القدرة الفريدة للقوة الجوية لإنجاز أهداف بواسطة هجوم على قلب منظومة العدو وإرباك الأنشطة الحيوية لقيادته وموارده المساندة للحرب ولإستراتيجيته، وتحاشي الحاجة للقتال عبر مَدَمَكات تشكيلات قتالية ميدانية. ولذا فمركز الثقل الإستراتيجي يُعرف في هذه العقيدة كنقطة تُعزِّز تشكيل أو هيكل العدو الفريد وتزود كل منظومة العدو بالغاية والتوجيه. وتؤكد عقيدة الهجوم الإستراتيجية أساسيات مهاجمة موارد العدو المساندة والداعمة للقتال كطريق غير مباشر للتأثير على رغبته السياسية.

وثيقة AFDD 2-1.2 توضح أن التنافس المباشر ضد القوة العسكرية للعدو تكشف أهدافنا الحيوية لهجوم مضاد من جانب العدو، وتُلزم بتخصيص موارد ضخمة للقتال. والمزعم في الوثيقة هو أنه إذا كان مفهوم الحرب الكلاسيكي قوة - ضد - قوة مرتبط بالاستنزاف المتبادل حتى تحقيق أهداف الحرب، فالهجوم

(1) Air Force Doctrine Document 2-1.2, Secretary of the Air Force, June 2007.

الإستراتيجي يُمكن من تجنب التنافس في مواجهة القوة العسكرية للعدو، وبدلاً من ذلك المساس بمكونات أخرى له ذات تأثير قوي.

بيد أن الاهتمام البالغ بمفهوم طفرة الشؤون العسكرية تجلّى بالذات في نسخة سبقت وثيقة العقيدة AFDD 2-1.2 لعام 2003⁽¹⁾، والتي حددت أنه طالما أن استخدامات أخرى في القوة العسكرية تتطلع في نهاية المطاف لتحقيق أهداف قومية، فإنه يتم تنفيذ ذلك عن طريق تراكم التأثيرات على المستوى التكتيكي و/أو الفعالية ضد قوات جيش العدو. أما الهجوم الإستراتيجي - في مقابل ذلك - فيتطلع لتنفيذ أهداف الصراع دون التركيز على الاستنزاف أو على مواجهات مع القوة العسكرية للعدو.. ودون الضرورة التقليدية لهزيمة العدو في مواجهة قوة - ضد - قوة.. فحتى ظهور القوة الجوية كان لا يمكن تنفيذ تأثيرات إستراتيجية في القتال إلا عن طريق القتال من خلال قوات العدو التي تدافع عن مراكز ثقله، أو عبر إخضاع العدو بالاستنزاف أو بالمساس. والهجوم الإستراتيجي يقترح خياراً لتحاشي شكل الحرب التقليدي هذا..".

وكذلك⁽²⁾: "قوات الجيش متواجدة من أجل الدفاع عن مراكز ثقل والحفاظ على حرية العملية أو تمكين الإستراتيجية، ففي حالات كثيرة تكون هناك - ابتداءً - حاجة إلى تحييد وإبطال مفعول قوات العدو المتمركزة في ميدان المعركة عبر عملية تكتيكية قبل العملية المباشرة لتنفيذ الأهداف الإستراتيجية.. فالمواجهات القائمة على فتوى كلاوزفيتس تتركز على المواجهات مع قوات العدو. وهزيمة قوات العدو أصبحت هدفاً بحد ذاتها، والهدف الأساسي للمواجهات تبديد خلال محاولة تحقيق الوسائل.. والهجوم الإستراتيجي يريد إنجاز الأهداف بشكل مباشر جداً عن طريق هزيمة رغبة العدو في القتال وذلك بآلية لا تتمثل في المواجهة مع قوات العدو في ميدان المعركة".

(1) Air Force Doctrine Document 2-1.2, Secretary of the Air Force, September 2003, p. 2-3.

(2) نفس المصدر السابق، ص 7.

العقيدة الأميركية والتكوين الإسرائيلي

هكذا مثلما اتضح من تلك السطور ومثلما سيتم توضيحه أيضاً لاحقاً، هناك اختلافات جوهرية في ظروف "الاستنزاف" في الولايات المتحدة وفي إسرائيل، وكتيجة لذلك هناك اختلافات في موضوع المحور المركزي لتشغيل القوة وموضوع مركز الثقل المراد مهاجمته. فالدولتان تتطلعان للامتناع عن الاختبارات المتواصلة لقدرة صمود منظومتهما السياسية/المدينة، غير أن الظروف التي تؤدي إلى اختبار قدرة الصمود هذه مختلفة جداً: واشنطن تدير بصورة عامة حربها عبر البحار ضد أعداء صغار جداً لا يمتلكون قدرة عمل مباشرة ضد الولايات المتحدة نفسها. وكما هو معروف من وجهة نظر أميركية، فإن حقيقة وضع قوة إرسالية عسكرية في ميدان القتال التكتيكي هو الذي يمكن العدو من العمل بصورة بناءة ومتبادلة ضد الولايات المتحدة والمساس بجنودها.. أعني أنها تمكن العدو من تحقيق استنزاف. وتُعلم التجربة الأميركية أن زيادة عدد المصابين بين القوة البرية من شأنه أن يقود إلى المساس بالمساندة المدنية والسياسية لمواصلة الحرب والانسحاب الأميركي من التحدي، لذلك فإن الخيار المفضل لدى الأميركيين هو الهجوم بنيران جوية أحادية الجانب مباشرة ضد قيادات العدو وموارده المساندة للقتال، دون المخاطرة بحياة الجنود.. وهكذا يتم تحقيق قدرة لإدارة الحرب على كل مدايمها "على اختلاف". فالصرب على سبيل المثال، كانوا لا يمتلكون قدرة الرد بنيران بناءة ليس فقط ضد الطائرات المهاجمة، بل ضد القواعد التي تقلع منها الطائرات في إيطاليا وضد واشنطن أو نيويورك. وبدون صور الجنائز والنعوش الملفوفة بالأعلام والمشحونة في طائرات نقل، سيكون الضغط على الشعب الأميركي ضئيلاً جداً، خاصة أن الولايات المتحدة تتمتع بطول نفس غير مقيد تقريباً. كما أن الهجوم الإستراتيجي الأحادي الجانب بواسطة معصرة ومكيس النيران الأميركية يمكنه أن يتواصل أسابيع وأشهرات تحت مظلة طول النفس الذي تتمتع به القوة العظمى دبلوماسياً واقتصادياً ولوجستياً، إذ عندما تُهاجم قوة عظمى دولة صغيرة بضربات أحادية الجانب فإن دفعة الحرب تميل عملياً إلى جوهر التفوق النسبي للقوى الكبرى، وهكذا يتم اختبار موارد الجانبين وقدرة صمودهما وقدرتهما على حشد المنظومة الدولية.

وعلى العكس تماماً، حوّل الواقع الجيوستراتيجي الإسرائيلي (خاصة غياب العمق الإستراتيجي) قدرات العدو التكتيكية إلى تهديد إستراتيجي، وللعدو قدرة عمل متوافرة ضد إسرائيل بدنياً، لذلك على الأخيرة أن تصيب قدرة العدو العملية العسكرية، أو على الأقل تقلص نافذة فرصه للعمل ضدها من خلال التمرکز في ميدان المعركة التكتيكي للقيام بعملية مباشرة أو غير مباشرة ضد جيش العدو. فبدون المساس بقدرة العمل العسكرية للعدو قد يتم خلق هجوم إستراتيجي متبادل يضع قدرة الصمود القومية للأطراف في اختبار. في المنظور الإسرائيلي، تعبيرات حرب الاستنزاف غير مرغوب فيها وهي عندما يكون لإسرائيل نفس قصير بمصطلحات عسكرية ولوجستية واقتصادية وبمصطلحات المساس بالمؤخرة. أما البديل الأميركي للاستنزاف (مهاجمة رغبة القتال لدى قيادات العدو وموارده المساندة للقتال)، فهو عندما يُنجز على أساس متبادل في ظروف إسرائيل ويخلق حرباً تدور حول قدرة الصمود للطرفين. وكما ذكر سبقاً، من منظور إسرائيلي هي تمثل حرب استنزاف.

فضلاً عن ذلك، تمنح عقيدة الهجوم الإستراتيجية الأميركية وزناً كبيراً لمهاجمة الموارد الإستراتيجية للعدو التي تُعتبر مساندة للقتال، عندما يكون الأساس نموذجاً يُذكر بظروف الحرب العالمية الثانية (التي ستوصف لاحقاً). إلا أن لهذا النهج تحقيقات محدودة جداً لحروب إسرائيل، ففي واقع الشرق الأوسط صناعة الحرب المحلية لا تتأثر بمقررات زمنية موضوعية لعملية المواجهات (المتواصلة في أوضاع القوة العالمية ليس أكثر من بضعة أسابيع)، فكل الموارد الضرورية لشن الحرب متوافرة مع بدايتها بحوزة تشكيلات الميدان التي ترتبط بالتزود بموارد إضافية من المستوى الإستراتيجي تكون محددة. ومثلما نرى لاحقاً، في قالب الحرب القائمة على الامتناع عن خوض معارك كبرى، وعن معارك معارضة نرى الاتكال على موارد محددة.

خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، تركز الحوار الأمني المكثف بين الولايات المتحدة وإسرائيل على الاستخلاص الأميركي للعبير الإسرائيلية من الحرب، فإسرائيل تقاسمت مع الولايات المتحدة تجاربها في التنافس ضد العرب الذين اعتمدوا على عقائد ووسائل قتال سوفياتية، كما أن إسرائيل أسهمت من تجاربها

في أوضاع تنفيذية للولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال، المعركة ضد سوريا عام 1973 شابت بقدر ما المتوقع من الناتو في هجوم حلف وارسو المفاجئ على ألمانيا الغربية. وبدءاً من التسعينيات انعكست الغاية، وبدأت إسرائيل في استخلاص عبر الحروب الأميركية، وذلك عندما بدأت أفكار مفهوم طفرة الشؤون العسكرية تنفذ إلى فكر الأمن الإسرائيلي، إلا أن هناك إشكالية في دراسة التجربة الأميركية وتنفيذها في إسرائيل نظراً لبعض الظروف.

ومثلما نرى أيضاً في الفصل السابع، فإن الجيش العراقي خلال حربي الخليج (1991-2003) لم يكن مؤهلاً للتنافس ضد القدرات الجديدة للجمع المخبراتي والنيراني ومفهوم طفرة الشؤون العسكرية، ولم يحاول عرض شكل قتالي يزعزع التفوق النسبي للولايات المتحدة ويهاجم مخططها الحربي. بل على العكس، فقد تطوع لوضع تشكيلات سلبية ضخمة في سهل مكشوف للقيام بالدور الذي رسمه له الأميركيون. وتمركز الجيش العراقي في ميدان معركة التسعينيات والألفين أمام القوة المسلحة والأكثر تنظيماً في العالم مع قالب حرب موائم لقوات متساوية ولسنوات السبعينيات. علاوة على ذلك، حجم الموارد القومية التي حشدتها الولايات المتحدة كانت لا تتناسب مع الموارد الوقتية للعراقيين.

كذلك العبر المستخلصة من حرب كوسوفو عام 1999 (Operation Allied Force) ليست موضوعية جداً لإسرائيل. يُحتمل أن الأمر الذي وضح أكثر من أي شيء سحجية استخدام القوة التي نُفذت في كوسوفو ومنطقيتها هو السجال الذي نشب بين الجنرال ويسلي كلارك (القائد الأعلى لقوات التحالف) وبين الجنرال مايكل شورت (قائد القوات الجوية المشتركة لقوات التحالف) بشأن نمط العملية الملقاة على عاتق القوة الجوية⁽¹⁾، حيث رغب كلارك في المساس مباشرة بقدرات القوات السوفياتية في كوسوفو وبقدرتهم على مواصلة تنفيذ التطهير العرقي، بينما رغب شورت في المساس برغبة القيادة الصربية في مواصلة التطهير

(1) David Johnson, Learning Large Lessons: the Evolving Roles of Ground Power and Air Power in the Post-Cold War Era, Rand Corporation, Arlington VA, 2007, p. 82-89.

العراقي، عن طريق هجمات عقابية متواصلة علي بلغراد وضد ممتلكات صربية قومية. إلا أنه في نهاية المطاف تم استخدام القوة الجوية بناءً على رغبة الجنرال شورت سواء نظراً لأفضليتها أو لنقص الفعاليات التي بدت في تجربة العملية الجوية فقط ضد قوات الميدان الصربية. وحتى اليوم لم يتضح بعد لماذا خضع ميلوسوفيتش في نهاية الأمر. يُحتمل أن يرجع هذا إلى الغارات الـ 38 ألفاً التي نفذتها قوات حلف شمال الأطلسي، أو إلى التهديد بالغزو البري، كما يُحتمل أن يكون ذلك قد نتج في أعقاب إزالة التأييد الروسي وعزل صربيا دولياً. وعلى أية حال، فالحرب لم تدر حول اختبار الفعاليات العسكرية للأطراف، إذ إن المعركة الجوية لم تكن فعالة بتاتاً ضد القوات الصربية في كوسوفو، حيث واصلت تلك القوات تنفيذ التطهير العرقي تقريباً دون أي إزعاج خلال هجمات القتال. كما أن قدرة القوات الصربية علي العمل بنجاعة لتنفيذ أهدافها لم تتضرر، وبمصطلحات عقائدية: القوات الصربية لم يتم إخضاعها. وبدلاً من ذلك اختبرت الولايات المتحدة على مدار 78 يوماً وبصورة أحادية الجانب قدرة الصمود وطول النفس لدى الإدارة الصربية أمام معصرة ومكبس النيران الأميركية، وقدرات الناتو على تعبئة المنظومة الدولية - خاصة روسيا - لتأييد وضع النهاية المطلوب.

نموذج هذه الحرب لا يتناسب مع إسرائيل، نظراً لأنه خلافاً لتشغيل النيران أحادية الجانب للولايات المتحدة في كوسوفو فإن أي معركة بالنيران تكون إسرائيل ضالعة فيها ستكون ثنائية ومتبادلة. وعلى عكس الولايات المتحدة، ستكون مكشوفة لضربات وهجمات مضادة. ومن هنا نبعت ثلاثة استنتاجات: الأول، على عكس الولايات المتحدة في كوسوفو، إسرائيل لا يمكنها التنازل عن المساس بقدرة جيش العدو على العمل بنجاعة ضدها (أقصد: حسم جيش العدو بصورة مباشرة أو غير مباشرة). الثاني، توجيه الحرب نحو الاختبار المتبادل والمتواصل لقدرة الصمود وطول النفس للأطراف وكذلك اختبار قدرة حشد المنظومة الدولية، معناه توجيه الحرب نحو اختبارات يوجد لإسرائيل بصورة عامة نقص نسبي بارز فيها، ولأعدادها في معظم الحالات تفوق نسبي بارز. الثالث، يتعلق بالوقت: فتبادل الضربات النيرانية تميل إلى التواصل على فترات زمنية طويلة، بيد أن إسرائيل لا تمتلك موارد وطول نفس للأشهر الـ 44 التي استمر خلالها

تنفيذ الهجمات الجوية "صاعقة تتدحرج" (دون نجاح) في إطار حرب فيتنام، كما لا تمتلك الموارد وطول النفس لـ 78 يوماً مثلما حدث في كوسوفو. فهذه الاختبارات من الضروري أن تتماشى مع أساس مفهوم الأمن الإسرائيلي.

قصة حربي الخليج وحرب كوسوفو هي بالذات رواية قوة عظمى متفردة تمتعت بتفوقات مطلقة وفجوة كبرى في كل ما يتعلق بالموارد القومية وطول النفس وفي قدرة تعبئة المنظومة الدولية. فهذه رواية قوة يفصل بينها وبين ساحة المعركة محيط أو محيطان، وقد حاربت على المدماك الإستراتيجي بشكل أحادي الجانب بواسطة ذراع نيراني عالمي وقوات إرسالية. ويُحتمل أن إسرائيل قد تبنت مفاهيم أمنية أساسها التكوين الأميركي، فهي لم تتعلم فقط الفن التكتيكي بل أيضاً طريقة الحرب الأميركية (The American Way of War). ومثلما سيدو لاحقاً، فإن تلك المفاهيم الأميركية لم تتناسب والظروف الإسرائيلية، وكانت جزءاً من عناصر الفشل في حرب لبنان الثانية (2006). وفعلاً، لقد كتبت في أعقاب هذه الحرب مقالات فيها انتقادات كثيرة لتبني مكونات طفرة الشؤون العسكرية في إسرائيل، بما في ذلك في غرف الحرب (غرف العمليات)⁽¹⁾، ولذلك فإن الاختبار النقدي لمفهوم طفرة الشؤون العسكرية لن يُطرح في صدارة هذا الكتاب، وإنما سيتم ذكره في الجزء الأخير. ومع ذلك، من المناسب أن نخصص سطورا في هذا الكتيب بالذات من أجل تحليل المشترك بين العقيدة العسكرية الكلاسيكية وبين فن الحرب ومفهوم طفرة الشؤون العسكرية.

المشترك بين المفاهيم المختلفة

أولاً، العقيدة العسكرية الكلاسيكية وفن الحرب ومفهوم طفرة الشؤون العسكرية كلها ترى مخطط الحرب كعملية تحليلية ثنائية المرحلة. في البداية علينا تعريف مركز الثقل أو مراكز ثقل العدو التي بضرها تتحقق الأهداف السياسية للحرب، وبعد ذلك علينا تمييز منهجية العملية التي ستمكن من المساس بمراكز الثقل المتوقعة بشكل أكثر نجاعة. كل المفاهيم مشتركة بشأن عملية

(1) رون تير، المعركة بنيران مضادة وعوائقها، مذكرة رقم 89، معهد دراسات الأمن القومي، تل أبيب، مارس 2007 (أدناه: مذكرة 89).

تفكيرية تدور حول مراكز الثقل للعدو (حتى إذا كانت أي عقيدة من العقائد تُعرّف مراكز الثقل بتعريف مختلف، وهذا نابع من التطلع المختلف إلى العالم).

ثانياً، رغم الاختلافات الدلالية في الخلفية النظرية والمصطلحات الفنية، كل المفاهيم التي تم استعراضها أعلاه لا تطمح إلى تحقيق تدمير شامل لجيش العدو حتى آخر جندي، ولكن تطمح إلى إيجاد وضع يكف فيه جيش العدو عن أداء المهمة بالشكل الذي يحول بيننا وبين تنفيذ أهدافنا، أو يفقد القدرة على تحقيق الهدف المطلوب منه. ففي مصطلح كلاوزفيتس يدور الحديث عن القضاء على الهيكل المركزي لقوة العدو بالشكل الذي لا يمكنه ثانية من تنفيذ مهمته المحددة، بينما في المصطلحات التي استعرضها آبي كوبر يدور الحديث عن سلب قدرة الغريم القتالية. ولكن بحسب إسرائيل طال فإن تدمير القوة العسكرية معناه هدم تنظيمات وسلب قدرة العدو على أداء مهمته ووظيفته وفقاً لأهدافه. وفي مصطلحات شمعون نافيه يدور الحديث عن إفشال قدرة المنظومة المنهزمة على تنفيذ مهمتها الأساسية. وفي مصطلحات وثيقة AFDD 2-1.2 يدور الحديث عن رصد نقاط الوهن والعقد الحرجة في منظومة الغريم ومهاجمتها لقمع وإخماد الفعاليات العملية والوظيفية وسلب منطق العدو الحربي.

يمكن بالتأكيد الزعم بأن تلك التعريفات متماثلة في جوهرها رغم أن كلاوزفيتس اعتاد أن يرى مركز الثقل للعدو كمركز كتلة لجيشه، ولنفترض أنه في حالات معينة تقلص الفجوة التي بين بحث كلاوزفيتس أثر مركز الثقل وبين "العقد الحرجة" لمفهوم المعركة الموجهة التأثيرات (Effect Based Operation – EBO) لمفهوم طفرة الشؤون العسكرية⁽¹⁾، وينتفي الفرق في ماهية الأمور بين فقدان قدرة العدو عسكرياً على القيام بمهمته وبين سلب منطق المنظومة الغريمة وفقاً للمعركة الموجهة التأثيرات. أما مصطلحات "مخططات العدو" و"قالب العدو" و"منطقية المنظومة المعادية" فهي في الحقيقة منسجمة ومتطابقة تقريباً، أما مصطلحات "مركز الثقل" و"مكونات الحسم" فهي فقط تُمد بمنظور. وهكذا نقف أمام مصطلحات

(1) مفهوم العملية موجهة التأثيرات "EBO" يقصد بها رصد العقد الحرجة في المنظومة الغريمة ومهاجمتها بشكل يقمع الفعاليات التنفيذية ويسلب منطقيتها.

فنية ثرية ومتنوعة تصف وتحدد في نهاية المطاف أسسا متماثلة. وهذا الزعم يُجسد بواسطة نموذج صغير.

أحد مبادئ قوات التحالف في عملية Overlord للإنزال على شواطئ نورماندي عام 1944، كان عزل رأس الجسر وسلب قدرة قوات الاحتياط الألمانية (التي تركزت معظمها بعيداً عن نهر السين) لمهاجمتها. وهذا الأمر تم عن طريق هجوم جوي مباشر لقوات الاحتياط الألمانية، بواسطة هجوم مستبق لخطوط السكك الحديدية والأنفاق والجسور والمعابر المحتملة في طريق قوات الاحتياط إلى رأس الجسر، وبواسطة إبراز لقوات المظليين في عمق التشكيلات الألمانية والتي عزلت شواطئ الإنزال. هكذا نجحت قوات التحالف في خلق وضع تنافس فيه القوات المتناسقة أساساً مع الخط الأمامي للقوات الألمانية، ومنع القائد الألماني في الجبهة الغربية الجنرال روندشتت وقواته الاحتياطية المتحركة من تنفيذ مهمتهم كمنظومة وكجبهة والعمل بنجاعة ضد رأس الجسر. ويخضع محور عمل قوات التحالف هذه لوصف وتعريف مماثل سواء بمصطلحات العقيدة الكلاسيكية (مهاجمة مركز الثقل الفعال للعدو بالصورة التي لا يتمكن فيها جيشه من تنفيذ مهمته)، وسواء بمصطلحات فن المعركة (مناورة حربية في عمق المنظومة المعادية وسلبها القدرة على تنفيذ مهمتها) وسواء بمصطلحات فنية عملياتية موجهة التأثير، كالمساس بنقاط الوهن من أجل هزيمة منطقية المنظومة المعادية. وذلك - كما هو معروف - عندما تمثل مصطلحات مركز الثقل والحسم (التي مغزاها المساس الجوهري بقدرة جيش العدو للعمل ضدنا بنجاعة وفقاً لأهدافه) انعكاسات معينة حددتها هي أيضاً عقائد متطابقة.

يشار على هامش الأقوال إلى أن كلاوزفيتس يبدو أنه حاول التنافس مع مفاهيم مختلفة معقدة (مثل مفهوم طفرة الشؤون العسكرية⁽¹⁾)، في كتابته "كيف نتنافس مع النظرية الذكية التي تفترض أنه يمكن عن طريق نهج عبقرى تكبيد قوات العدو أضراراً مباشرة محدودة تقود إلى تدمير غير مباشر واضح، أو الادعاء بأنه يمكن - عن طريق ضربات محددة ولكنها بارعة - إسكات قوة العدو والسيطرة بالقوة على رغبته بالشكل الذي يؤدي إلى تقصير الطريق نحو النصر بشكل واضح.

(1) عزز جات، مصادر الفكر العسكري الحديث، إصدار معراخوت، تل أبيب، 2000.

ونعترف بأن هجوماً على نقطة واحدة من شأنه أن يكون أكثر مماثلة من الهجوم على نقطة أخرى، كما نعترف بأن الإستراتيجية تحتوي على براعة وحداقة في اختيار جدول الأولويات للهجوم. وحقاً، هذا موضوع إستراتيجي وليس في رغبتنا إنكار ذلك، ولكننا هنا نزعّم أن التدمير المباشر لقوة العدو يستوجب أن يكون دائماً هو الاعتبار والتفكير المستحوذ والمهيمن، فنحن ببساطة نبدي اهتماماً بالغاً لتأسيس هيمنة مبدأ التدمير⁽¹⁾.

عندئذ ماذا نفعل في الحرب؟

المداولات في هذا الفصل قد تُرى أنها قراءة نظرية وذات قيمة تنفيذية محدودة للعالم العملي، إلا أنها ليست كذلك، والتساؤلات المطروحة فيها حاسمة لاتخاذ القرارات الأكثر أهمية في قولبة ورسم الحرب والتخطيط لها. وهذه النقطة ستتجسد بالنموذج التالي⁽²⁾: فين عامي 1904 و 1906 كانت فرنسا وبريطانيا على حافة الحرب ضد ألمانيا بسبب الأزمة التي وقعت في المغرب. فعلى خلفية المخاوف من أن المملكة المغربية توشك على التفكك، طلبت بريطانيا وفرنسا الدفاع عن مصالحهما الحيوية خاصة تلك التي تتعلق بمضيق جبل طارق وموانئ شمال أفريقيا. بيد أن ألمانيا بدأت تتدخل فيما يحدث في المغرب وتهدد مصالح الدولتين الاستعماريّتين. وفي أساس الموضوع، وضعت أمامهم قضية كبرى جداً: بريطانيا وفرنسا طلبتا فرملة وإيقاف تطلع القوة الأوروبية الجديدة - التي وحّدها بسمارك - إلى أن تصبح لاعباً هاماً في المنظومة الدولية. وفي هذه الظروف درس المخططون البريطانيون والفرنسيون عدداً كبيراً من البدائل على مداميك الإستراتيجية الشاملة والإستراتيجية والتخطيط الحربي وفي اختيار ساحة المعركة والمحور الأساسي لتشغيل القوة.

الأول - تشغيل قوات إرسالية في المغرب نفسه من أجل الدفاع المباشر عن المصالح الحيوية، وربما بمشاركة إسبانيا التي لها أيضاً مصالح شرعية في المغرب.

(1) Clausewitz, p. 228.

(2) للتوسع والاطلاع على مصادر أخرى انظر: Samuel R. Williamson, The Politics of Grand Strategy: Britain and France Prepare for War, 1904-1914, Ashfield Press, London, 1990.

الثاني - إدارة معركة بحرية للسيطرة على غرب البحر المتوسط والممرات الأطلسية القريبة من المغرب.

الثالث - فرض حظر بحري على ألمانيا، وهذا البديل انقسم إلى قسمين: حظر متواصل للشاطئ محكم السد ولكن باحتكاك عال مع الأسطول الألماني، أو حظر في عمق البحر غير محكم السد ولكن التفوق البحري البريطاني فيه أكثر بروزاً. يشير إلى أن المخططين البريطانيين ساد بينهم خلاف في الآراء حول ما إذا كان الحظر البحري وسيلة لجر الأسطول الألماني إلى القتال الأساسي الكبير أم هو أساساً وسيلة لإحداث تأثيرات اقتصادية على ألمانيا.

الرابع - مهاجمة الأسطول الألماني في مينائه.

الخامس - مدامات برمائية على أهداف ألمانية على طول شاطئ البلطيق.

السادس - التنافس البري على الحدود الفرنسية الألمانية في معركة كانت من شأنها أن تمتد إلى برلين وباريس أو إلى بروكسل.

السابع - تعبئة روسيا للحرب ضد ألمانيا على جبهتين بريتين. وبدون ذلك صدرت أصوات في بريطانيا تنادي باختيار بديل ثامن: التنصل من "الوفاق الودي" مع فرنسا والتقرب إلى ألمانيا بالذات.

تعدد البدائل تطرق إلى أهداف حرب مختلفة بداية من التوصل إلى حل مُركّز ومُكسب لمسألة موانئ المغرب وحتى إحباط مجمل الطموحات الاستعمارية لألمانيا، وكذلك تطرق لهدف بعيد المدى وهو وقف التعاضد البري في أوروبا. فالبدائل المختلفة قولبت سجية حرب مختلفة، ووضعت موضوعات وقضايا مختلفة للاختبار: بداية من اختبار الفعاليات العسكرية البرية أو البحرية مروراً باختبار حشد قوات تحالف (إسبانيا وبلجيكا وروسيا)، واختبار قدرة الصمود الاقتصادية القومية (في حالة إغلاق بحري على ألمانيا)، وكذلك قدرة تعبئة الموارد القومية (تعبئة جيش بري بريطاني هام للحرب في أوروبا وسرعة إعادة بناء أسطول فرنسي بعد الذي بُني في ضوء مفهوم خاطئ (مفهوم مدرسة الشبان) ومحاولة ألمانيا بناء أسطول ثنائي التنافس مع الأسطول البريطاني). وتحركت البدائل من تبني نهج مباشر لتنفيذ أهداف الحرب مروراً بنهج غير مباشر، حتى ضعفت القدرة على ترجمة وضع نهاية عسكري أياً كان لوضع نهاية إستراتيجي/سياسي مأمول (على سبيل المثال: لم

يتضح كيف سُحِدت مdahمات على أهداف على طول الشاطئ الألماني وضع نهاية عسكرياً مستقراً يقود إلى تنفيذ أهداف الحرب). فكل فكرة حرية بديلة تطرقت إلى مركز ثقل مختلف في جوهره وسجيته، بداية من ميناء طنجة في المغرب، مروراً بالمرات البحرية واعتماد الاقتصاد الألماني على استيراد موارد ومركز كتلة الجيش البري الألماني ومناطق بمثابة المفتاح في بلجيكا وإفناء مراكز ثقل تجريدية والمخاوف الإستراتيجية الألمانية من حرب على جبهتين. وعدد من الأفكار الحرية طالبت بتدمير الجيش أو الأسطول الألماني أو على الأقل المساس مباشرة بقدرتهما على العمل، وأخرى سلبت حرية العمل الحربي أو الإستراتيجي من ألمانيا. وهناك أفكار حرية بديلة جمعت بين الأطراف في مواضع مختلفة وتمثلت في ربح وخسارة نسبية أخرى. ففي جزء من البدائل كانت الأطراف تتمركز في نفس ميدان المعركة، مع أو بدون قتال أساسي كبير، وفي جزء آخر كان كل طرف يدير معركة متوازية أخرى، دون أن تلتقي المعركتان على نفس الجبهة. وكانت هناك أفكار رَغِبَتْ في التنافس أيضاً مع مشكلة التأيد المدني للحرب وردع الشعب والحكومة البريطانيين عن تعهداتهم بخوض معركة برية في أوروبا، بل وعن تأييدهم غير المتحفظ للدفاع عن مضيق جبل طارق وبلجيكا.

كثرة البدائل وكثرة الدلالات تطرح تساؤلاً عملياً حول كيفية الاختيار بينها وكيفية الاقتراب من مشكلة قولبة وتخطيط الحرب. وهنا دخلت إلى المشهد العقيدة المنتظرة لتساعدنا على مواءمة وضع النهاية العسكري لوضع النهاية السياسي اللازم ولرصد سجية الحرب التي نختارها ولتمييز الموضوعات التي نحاول اختبارها وتعريف المحاور الأساسية لتشغيل القوة واختيار مراكز الثقل التي نهاجمها وبلورة الأفكار الحربية لمهاجمة مراكز الثقل وفي النهاية إعداد خطة تنفيذية. عملية التفكير من المنتظر أن تعكس الربح والخسارة النسبيين لنا ولأعدائنا وظروف المواجهة المعينة، ولذلك فإن مفهوم الحرب لا يمكن أن يكون شاملاً وعاماً. وفعلاً، فإن أزمة المغرب ذابت عام 1906، ولكن لو اندلعت الحرب لطلب كل طرف - ربما - توجيهها إلى وضع ومكان آخرين وفقاً لما يتناسب مع مميزاته وظروفه. فعلى سبيل المثال، كانت بريطانيا تطلب توجيه الحرب إلى قلب البحر، وفرنسا تطلب فتح جبهة متزامنة روسية ثانية، وألمانيا تطلب تحقيق حسم سريع على فرنسا في معركة

بسرية كبرى بعد تحقيق المفاجأة عبر بلجيكا، وبعد ذلك تحقيق الاستعدادات لجهة
ثانية. فالعقيدة من المنتظر أن تساعدنا على الرد على التساؤل القومي الذاتي: ماذا
نفعل في حرب معينة إذا فُتحت؟

حروب "بسيطة" ومتوازية

في هذا الفصل سٌحدد وُوصف وتُحلل بضعة نماذج لتجسيد الحروب "البسيطة" التي تُفذت فيها بقدر كبير الخطوط العريضة للعقيدة الكلاسيكية (عقيدة كلاوزفيتس). وهذه الحروب البسيطة من بين ما تتميز به، كونها متوازية كثيراً يريد كل طرف فيها مهاجمة مركز الثقل العسكري/الفعال لغريمه، ويفهم فيها القتال الأساسي الكبير كنهج مفضل لمهاجمة مركز الثقل المنتظر، فالجيشان الغريمان يتمركزان في نفس ميدان المعركة ولنفس غاية الهجوم المتبادل، فكلاهما يريد مهاجمة مركز كتلة الآخر. وفي هذه الحالات تتواجد بقدر كبير مقولة كلاوزفيتس المشهورة وهي أن الحرب تعتبر أمراً صعب التنفيذ، إلا أنه بسيط الإدراك والفهم.

حروب كتلك تتميز أيضاً بكونها تدور حول موضوع وحيد أو على الأقل موضوع مركزي هو اختبار الفعاليات العسكرية للأطراف، وعليه فإن النتيجة على مداмик ميدان المعركة تُترجم مباشرةً إلى نتيجة على مداмик الحرب العالمية. وعلى عكس الحروب التي سنستعرضها في الفصل القادم، تشابه رواية وقصة الحروب البسيطة على المداмик المختلفة. فتلك الحروب البسيطة المتوازية ستميز بالذات بشكل عام بواحدية الأبعاد: مَدْمَاك مُستحوذ ومُهيمن (بمستويات الميدان) وموضوع مُستحوذ ومُهيمن (فعاليات عسكرية).

البحث عن نماذج بارزة لتجسيد فكرة الحرب البسيطة أصعب من التوقع. ولاحقاً سنزعم أن معظم الحروب الكلاسيكية بين غرماء متمثلين في دولة ونظاميين ليست متوازية وواحدية المعايير. والموضع العملي الذي نبدأ به هو أكبر حربين سابقتين من حروب إسرائيل مع العرب (خلافاً لحروب الاستنزاف وللحروب ضد الإرهاب).

الأيام الستة.. مستوى الميدان التكتيكي كعنصر استحواذ وهيمنة

خلال حرب الأيام الستة (1967) وعلى جبهتها الأساسية في الجنوب، نُفذت - بقدر كبير - الخطوط الأساسية للعقيدة الكلاسيكية، فبناء القوة لدى الجانبين كان مشابهاً، وَوَثِقَ الجانبان في أن مصير الحرب سيتحدد بمركز الثقل الفعّال المقام في مجال فعّال وأن ضربه يكون خلال قتال أساسي كبير. واعتمد الجانبان منطق تلاق ميداني لقوة ضد قوة، دون تنفيذ محاولة للعمل ضد مراكز الثقل الإستراتيجية غير المؤثرة مباشرةً على الحرب (عملية مُركزة ضد سلاح الجو المصري يمكن الاعتداد بها كهجوم إستراتيجي، ولكن ضد تشكيل مقاتل يؤثر فوراً ومباشرةً على الحرب). وقد جرت المعركة من أجل غاية عسكرية مباشرة بارزة الوضوح وهي التدمير الشامل للعدو والإضرار بقدرة عمل منظوماته الميدانية. وفعلاً فقد اشتملت المعركة على نهج غير مباشر ولكن أساسي على مدمّك الوحدة الميدانية.

رغم الفروق الكبيرة في الظروف والموارد وقدرة الصمود لديهما، فقد رأى الجانبان في الحرب اختباراً للفعاليات العسكرية لمستويات الميدان، دون أن تستغل مصر تفوقها في قدرة الصمود. فمصر لم تُحاول هزيمة منطق الجيش الإسرائيلي، ولم تُحاول قبوله حرب يتضح فيها تفوق الجيش الإسرائيلي، بل تطوعت ووضعت أمام هذا الجيش مركز ثقل ضخماً بمشاركة بدنية عالية مناسبة لشن هجوم عليه في قتال أساسي كبير وفي ظروف ومميزات أرض واستعدادات أيديولوجية للتفوق النسبي للجيش الإسرائيلي في قتال مدرعات/جو مشترك. ولعبت مصر الدور الذي رُسم لها من قبل الجيش الإسرائيلي (ومثلما سنرى في الفصل القادم، فهي لن تكرر مرة أخرى تلك الأخطاء).

نصب المصريون في سيناء منظومة دفاع متعددة المستويات مهيأة لعمق شبه جزيرة سيناء المكونة من مجالات محصنة ومن احتياطات متنقلة. فعملية الحسم للجيش الإسرائيلي كانت مصادرة المستوى المصري الأول في العريش ورفع والتغلغل السريع إلى عمق سيناء من أجل السيطرة على مجالات جبل لبنى وبئر الحسنة، الأمر الذي أحبط إمكانية تمرکز خط الدفاع الثاني. وقد تلاقى الطرفان في قتال متحرك مدرع ومتوازٍ في الوقت الذي أنزل فيه المصريون احتياطياتهم للقيام

بهجمات مضادة، مثل: القتال بين الفرقة المدرعة الرابعة ومجموعة عمليات يافا في مجال بئر الحفن. وأسهم الانتصار في هذه المعركة في اختراق عمق المنظومة المصرية وتقويضها بعدما فقدت قدرتها على تنفيذ أهدافها. إلى جانب تلك العمليات الأرضية، نظرت إسرائيل إلى سلاح الجو المصري كمركز ثقل أساسي هاجمته ودمرته فوراً في مستهل الحرب (وكما هو معروف فقد فقد قدرته على تنفيذ أهدافه).

وإذا كان الأمر كذلك فإن المصريين والإسرائيليين على حد سواء رأوا في معارك المدرعات/سلاح المشاة المتأهب لضرب مدرعات العدو، مركز ثقل لتعاظمه العسكري⁽¹⁾. وهكذا خلق منظور لعقيدة كلاوزفيتس ولكنه بسيط ومباشر لقوة ضد قوة.

قياس حرب الأيام الستة من الناحية العملية هو القياس أحادي البعد البسيط لمستويات الميدان، خاصة قياس المدمك التكتيكي، عندما يُترجم الإنجاز في الميدان مباشرة إلى مداميك أكثر علواً. وكما هو معروف، فقد كانت هناك معايير على مداميك الإستراتيجية الشاملة والإستراتيجية العسكرية، مثل: قرار تعبئة الاحتياطيات وشل الاقتصاد، ولكن مع كل هذا يجب الانتظار لفترة متواصلة قرار الخروج لحرب وقائية وقرار مهاجمة مصر أولاً، ولكن تلك المعايير لا توفر منظورا مختلفا أو نتيجة مختلفة للحرب.

يوم الغفران على الجبهة الشمالية.. قتال التدمير المتبادل بين مراكز الكتلة

في حرب يوم الغفران (1973) بدأ انشقاق مثير في الجانب العربي، حيث ظل السوريون متأخرين وواصلوا التمسك بنهج عقيدة كلاوزفيتس المتوازي والكلاسيكي، أما المصريون فقد تطوروا ووصلوا إلى المجموعة العليا لقولبة حرب غير متوازية بمعظم الموضوعات وأغلبية المداميك وخسفت الأرض بمنطق المنظومة الإسرائيلية الغريمة. وسنبحث بتوسع تعقيدات الجبهة الجنوبية أمام مصر في الفصل

(1) إسرائيل كما هو معروف، فاجأت مصر لأنها هاجمت أولاً، بينما المصريون اعتمدوا على نظام الحصون الثابتة.

القادم، وفي إطار هذا الفصل سنلّمح بإيجاز إلى المميزات الكلاسيكية للمعركة على الجبهة الشمالية أمام سوريا، فقد أراد كلا الطرفين المساس - بشكل مباشر ومتواز - بمركز الكتلة العسكري للطرف الآخر عندما مثلت مراكز الكتلة مراكز ثقل هامة.

الهجوم السوري اعتمد على مبادئ كلاسيكية للهجوم الجبهويّ ومعارك التدمير مدرعات ضد مدرعات وتنافس مباشر ومتواز و"بسيط" لقوة ضد قوة. كما عمل الجيش الإسرائيلي بمنطق هجوم جبهويّ ضد مركز الكتلة للعدو خلال القتال الأساسي الكبير. وبعد تدمير ساحق لقوة سوريا المهاجمة، انتقل الجيش الإسرائيلي إلى هجوم مضاد يوم 10 أكتوبر، وفي اليوم التالي تمكن من اختراق الأرض السورية وتقدم بالجنح الأيسر حتى مواقع تبعد نحو 40 كلم من دمشق، ومنها أطلق نيران مدفعية (رمزية) على مداخل المدينة مما أوجد ثباتاً حريباً نُظر إليه ظاهرياً كتهديد (غير مُنفذ) في مناورة تجاه العاصمة السورية. وإزاء التدمير الضخم للكتلة العسكرية السورية وإزاء فقدان الأرض والضغط على العاصمة، طلبت سوريا بشكل عاجل مخرجاً من الحرب.

ومع ذلك، ففي الوقت الذي بدأ فيه زخم هجمة الجيش الإسرائيلي على الجبهة الشمالية في الذوبان، وعندما بررت التطورات على الجبهة الجنوبية نقل موارد (خاصة جوية) والانتباه القيادي للجهد الأساسي على الجبهة الجنوبية، كان الجيش السوري لا يزال يحافظ على قدرته القتالية خاصة إثر تعزيزه بقوات "إرسالية" عراقية وغيرها. ووفقاً لمصطلح كلاوزفيتس، فإن الهيكل الأساسي للجيش السوري وشريكه في التحالف لم يُحطم بعد حتى لا يتمكن من تنفيذ مهمته وأهدافه، إلا أنه تقلص في هذه المرحلة لبلورة خطوط دفاعية إضافية في عمق المجال الفعّال وفي العمق الإستراتيجي السوري (حول دمشق). وفعلاً، فإن محاولات الجناح الأيمن للجيش الإسرائيلي من أجل مصادرة أراض وتعميق الإنجاز في الجناح الأيسر واجهت مقاومة سورية صلبة اعتمدت على وحدات لم تتفتت أو تتفكك.

هناك من يزعم أنه يمكن أن نستخلص من ذلك أن الجيش السوري لم يدمر، بيد أنه يجب التفريق بين القدرة الدفاعية والقدرة الهجومية للجيش السوري، فهذا الجيش فقد من قدرته الهجومية القدر الذي سمح لإسرائيل بعدم الخوف من هجوم

جوهري سوري مضاد، وإذا تذكرنا المنطقية التي قام عليها مبدأ الحسم في العقيدة الإسرائيلية (المفصلة في الفصل الأول سالف الذكر) نرى أن هذا يعتبر بقدر كبير هدف الحسم العسكري. كما أن جوهر حقيقة أن إسرائيل تمكنت من إقرار تغيير أولويات مهام سلاح الجو ونقل الانتباه القيادي من سوريا إلى مصر دون مخاطرة ملحوظة، برهان على أن سوريا فقدت فعلاً قدرة الهجوم. من هنا يُتأكد أن الجبهة الشمالية تحقق فيها الحسم على الأقل بالمصطلحات الموضوعية للظروف الإستراتيجية التي وُضعت أمام إسرائيل في نفس التوقيت.

الحسم (الجزئي) تميز إذا كان حقاً بالمكونات التالية:

1. أبعاد التدمير لدى الجيش السوري سلبته قدرة الهجوم على المدماك الحربي والإستراتيجي، والجيش الإسرائيلي كان يمكنه إدارة ظهره له.
2. إسرائيل جسدت تفوقاً تكتيكياً بارزاً إذ انتصرت في مجال المعارك ودمرت 1150 دبابة سورية من إجمالي أولي يصل إلى نحو 1650 دبابة، إضافة إلى نحو 150 دبابة لقوات "إرسالية" عربية. وحققت إسرائيل بناءً على ذلك تدمير كتلة دلالية.
3. استغلت إسرائيل تفوقها في القتال من أجل تحقيق إنجازات حربية بارزة، من بينها: تدمير أغلبية المدرعات السورية واختراق خطوطهم الدفاعية واحتلال أراض سورية (الجيوب وجبل الشيخ السوري).
4. وهذا لا يقل أهمية عن سابقه، خلقت إسرائيل ثباتاً حريباً نُظر إليه كمُنتج جهد تهديد على مراكز ثقل إستراتيجية لسوريا تتمثل في احتياطات الأركان العامة والقوات التي تدافع عن دمشق وكما هو معروف العاصمة السورية نفسها (إلا أن هذا الجهد لم يُنفذ، ويُحتمل أنه إزاء وهن القوة الإسرائيلية لم يكن للجهد وجود في الحقيقة).

سمحت مميزات الحسم (الجزئي) على الجبهة الشمالية لحرب يوم الغفران - مع ذلك - بشحذ عدد من تعريفات العقيدة الكلاسيكية، حيث تم تحقيق الحسم رغم قدرة العدو على مواصلة العمل ضدنا بقدر ما من النجاعة الهجومية (ولكن ليس بنجاعة الهجوم)، وتحقيق أيضاً عن طريق تهديد على مراكز ثقل إستراتيجية مُقامة خارج مجال الفعالية في العمق الإستراتيجي. وأوجدت إسرائيل جهداً كامناً للإخضاع

الإستراتيجي (مثل التهديد على مراكز ثقل إستراتيجي) حتى قبل أن تُحقق حسماً عسكرياً كاملاً (أمام مركز الثقل الفعّال)⁽¹⁾. تلك الظروف مكّنت إسرائيل من فرض نهاية قتالية نابعة من عمق موقف استحواذ وهيمنة فعّال وإستراتيجي أيضاً يُمكن وصفه كنوع لتحقيق الحسم على دولة (حول كل هذا سيتم الحديث بتوسع لاحقاً).

للحرين اللتين تم استعراضهما في هذا الفصل مميزات مشابهة:

1. يُمكن التأكد من أن الحرين واءمتا بقدر كبير الخطوط العريضة لعقيدة الحرب الكلاسيكية التي تم تفصيلها في بداية هذا الكُتيب⁽²⁾.

2. قصة الحرين صعبة ودموية ولكنها بصورة عامة هي أيضاً قصة بسيطة نسبياً، حيث تراكمت إنجازات تكتيكية لإنجازات حربية وكلها كانت لتحقيق إنجاز إستراتيجي. في قلب القصة توجد قصة مستويات الميدان، ودارت الحرب أساساً حول اختبار الفعاليات العسكرية لها.

3. بساطة الحرب - التي دارت كصدامات متوازية بين كتل عسكرية في مجال فعّال - سمحت لإسرائيل في حالات مثل المعركة ضد سوريا عام 1973 بتبني نموذج أكثر كبحاً للحسم. ودجّت إسرائيل برهان تفوقها العسكري التكتيكي الواضح مع إنجازات حرب ذات مرأى عالٍ (مثل تدمير المنزلة الأمامية لجيش العدو واحتلال أرضه)، مع خلق حسم كُلاسيكي بارز أو تهديد لمراكز ثقل إستراتيجية (وهذا الجهد لم يُنفذ)، وبهذا نجحت في فرض نهاية حربية من داخل موقف استحواذٍ مُهيمن عسكري دون ترجمة هذا الاستحواذ والهيمنة إلى إنجازات عسكرية غير مكبوحة.

عملياً، في أي حرب من حروبها لم تنحرف إسرائيل عن المجال الفعّال إلى العمق الإستراتيجي للعدو (باستثناء مهاجمة أهداف عسكرية واضحة مقامة في

(1) إذا دققنا في التعريفات نكتشف أن هدف الجيش السوري كان في نفس المرحلة الدفاع عن دمشق، وإذا زعمنا أن إسرائيل تمكنت من التهديد الواضح لدمشق، فإن الجيش السوري فقد قدرته على تنفيذ هدفه. أقصد: أنه حُسم بمفهوم دفاعي. والزعم بأن الجيش السوري واصل الحفاظ على قدرته الدفاعية مغزاه أنه في نفس المرحلة لم تتمكن إسرائيل من تهديد دمشق.

(2) باستثناء ذلك يُمكن الادعاء بأن إسرائيل لم تنجح مطلقاً في تحفيز حسم عسكري بهدف تحقيق انتصار (تنفيذ الهدف السياسي). رون تيرا، "هل تنتصر إسرائيل في الحروب؟" معراخوت، العدد 407.

العمق مثل مطارات عسكرية وقيادات)، وهي لم تُهاجم بشكل منهجي وضحخم احتياطات الأركان العامة للعدو أو قوات دفاع نظامه (عدا الحالات التي اختار العدو نفسه الزج بتلك القوات للقتال في مجال فعال). كما أن إسرائيل لم تُهاجم بشكل منهجي وضحخم مراكز الثقل الإستراتيجية للعدو، ولم تحتل مطلقاً عاصمة العدو (باستثناء بيروت عام 1982، الحالة التي يجب النظر إليها في إطار مكافحة العصابات في أرض دولة مضيضة فاشلة وليس كجزء من الحروب الكبرى). والانحراف الأساسي هو خلق جهد لتهديد الجيش الإسرائيلي على مراكز الثقل الإستراتيجية لسوريا عام 1973، وجهد التهديد هذا لم يُنفذ. ومثلما سيتم ذكره لاحقاً، العرب كذلك عملوا في تلك الحروب بنمط مكبوح وبعيداً عن أية انحرافات مشهودة. وفي المجمل، امتنع العرب عن مهاجمة مؤخرة إسرائيل. وحتى في حرب يوم الغفران التي كانت ربما الأعنف في حروب إسرائيل مع العرب حتى الآن، تعامل الجانبان بكبح بالغ (تبادل ضربات نيران إستراتيجية بين إسرائيل وسوريا تم تقييدها لأهداف فريدة خلال يومي 8 و9 أكتوبر 1973).

حرب غير متوازنة ومعقدة أمام عدو نظامي: المشهد أصبح متعدد الأبعاد

في هذا الفصل ستوصف وتُحلل عدد من الحروب بين أعداء متمثلين في دول لتجسيد الادعاءات القادمة:

1. أيضا في الحرب بين الجيوش المتمثلة في دول (نظامية) قد تتطور مشاهد ومعايير مختلفة لعدم التوازي، وكلما تفاقم عدم التوازي قلت صلاحية العقيدة العسكرية الكلاسيكية، وهذا لا يعتبر صدمات بسيطة بين كتل يتطلع كل منها إلى تدمير الآخر في ميدان المعركة.
2. عندما يحاول طرف إيجاد اختبار للفعاليات العسكرية للطرف الآخر، في الوقت الذي يحاول فيه الطرف الثاني اختبار موضوع آخر (مثل قدرة الصمود والموارد أو مُحفز المنظومة الدولية)، فإن عقيدة كلاوزفيتس تُصبح غير سارية المفعول.
3. في الحرب المتعددة المداميك يدور النضال على كل مَدَمَاك حول منطق ذاتي لنفس المَدَمَاك، وتلك العلاقة التي بين نتائج الحرب على المداميك المختلفة تبدو واهنة. ونقل النتيجة من مَدَمَاك إلى آخر لا يكون مباشراً.
4. خاصة في حروب كتلك فإن تحقيق أهداف الحرب ينطوي على سياقات واسعة ومختلفة، وليس بالتأكيد على تراكم نجاحات تكتيكية أو حربية أمام مركز ثقل عسكري للعدو.
5. في حروب كتلك فإن التعريفات الكلاسيكية البدنية لمصطلحات "مركز ثقل" و"الحسم" تفقد قيمتها، ويجب تدعيمها بمخطط وتصميم أكثر تعقيداً. وفي هذا الفصل سنقف على عدد من الوسائل التحليلية والمصطلحات اللازمة من أجل التنافس مع حروب معقدة كتلك.

خلال السنوات الأخيرة كان مصطلح "حرب غير متوازنة" سلساً أساساً فيما يتعلق بالمواجهة بين جيوش نظامية لدولة وبين منظمات ليست بدولة أو غير نظامية (عصابات). ولكن - تقريباً - تبدي أي حرب اهتماماً بالغاً بالبحث عن تفوقنا النسبي والخسارة النسبية للعدو، ومن هنا يتضح أن أي حرب تهتم - بهذا القدر أو بآخر - بعدم التوازي. لذلك يتم في هذا الكتيب تعريف الحرب غير المتوازنة بشكل أوسع، والعدو غير النظامي يمثل فقط أحد فروعها، حيث يمكن إيجاد عدم التوازي في أي حرب يوجد للأطراف فيها مفهوم مختلف بصورة جوهرية بصدد أحد الأبعاد الأساسية للحرب، مثل: بناء القوة العسكرية ومفهوم تشغيلها، وسجية الحرب المعينة التي بدأت، ومنطق العملية العسكرية الذي يجب تبنيه، والموضوع الذي يجب طرحه للاختبار في الحرب، وطابع مركز الثقل الذي يجب مهاجمته، وما شابه ذلك. وليس من أجل إحدى تلك الحالات لا يزال الطرفان يتلاقيان في نفس ميدان المعركة، ولكن ليس بالضرورة لنفس الغاية. ولن يكون من المبالغ فيه أن نزعّم أن معظم الحروب تتميز بعدم توازٍ كهذا أو كغيره. وطالما يتفاقم عدم التوازي، خاصة عندما يريد كل طرف استخلاص العبر المستفادة من الحرب على مِذْمَاك آخر أو موضوع آخر، فإن العقيدة الكلاسيكية آخذة في فقدان سريانها.

ما الذي طُرِح للاختبار في الحرب العالمية الثانية؟

نموذج عدم التوازي في سجية الحرب والتعقيدات وتعدد الأبعاد يُمكن إيجاده في المعركة بين ألمانيا وفرنسا (1940)، فالفرنسيون استعدوا لمعركة تواصل للحرب العالمية الأولى، ولذلك توقعوا أن تكون سجيتهما دفاعية ومتواصلة وسكونية بالاعتماد على التحصين والدفاع والعوائق ونيران خط ماجينو، وهذه هي الحرب التي تختبر عملياً قدرة الصمود والموارد للأطراف. وفي مقابل ذلك، استعد الألمان للحرب التي ستتغلب على الصعوبات التي ظهرت في الحرب العالمية الأولى أمام تحقيق الحسم، ولذلك سجيتهما ستكون هجومية وقصيرة وديناميكية، بالاعتماد على مناورة التطويق والهجوم السريع (هجوم خاطف)، ومصيرها سيتحدد بالفعاليات العسكرية أساساً على المِذْمَاك الحربي. ويُمكن كذلك أن نخطو

بالمدى ونزعم أن الأطراف تركزوا في ميدان المعركة ولكن ليس لنفس الغاية، لأن الألمان لم يتركزوا لحرب الخنادق الواهنة التي استعد لها الفرنسيون. لم يرغب الألمان في مهاجمة خط ماجينو بشكل مباشر، ولكن أرادوا مهاجمة المخططات وقالب الحرب الفرنسية، ونفذوا هجوماً سريعاً بالجنح الأيمن البعيد (بعيداً عن خط ماجينو) في عمق منطقة بلجيكا وهولندا، الأمر الذي أدى إلى إنزال الاحتياطات الفرنسية وقوات الإرسالية البريطانية عبر شمال فرنسا في عمق بلجيكا. وحينذاك نفذ الألمان هجوماً ثانياً بالجنح الأيمن، هذه المرة بمحاذاة خط ماجينو عبر غابة الأردينين، وهذا الهجوم مكنهم من تطويق القوة الفرنسية/البريطانية في شمال فرنسا وفي بلجيكا وعزلها عن خط ماجينو، وتجاوزوا بسهولة نسبية خط ماجينو (لأن الاحتياط المتحرك الذي تركز من خلفه تم إنزاله ووقع في الشرك في مجال دنكرك). فالمنورة الألمانية خلقت بنفسها مركز كتلة فرنسي/بريطاني جديد في المكان الذي أرادته ألمانيا، في شمال فرنسا وبلجيكا، وهي ما زالت تفكك عملياً منطقية خط ماجينو: فالإجراء الأول (البعيد) قاد إلى إنزال الاحتياطات المتحركة تجاه بلجيكا وأبقى خط ماجينو كعائق وحيد لأن قوة اجتيازه لم تعد بناءة، في حين أن الإجراء الثاني (القريب) قطع الاحتياطات من قلب فرنسا وسلب قدرتها على العمل الدفاعي. هذه المنورة أفقدت منظومة الدفاع الفرنسية استقرارها الحربي وقدرتها للعمل بنجاعة من أجل تنفيذ أهدافها، وأسفرت عن تحقيق الحسم في المعركة. ولكن الحسم هنا لم ينبع من تدمير كتلة أو من صدامات متوازية بين الكتل، وإنما ينبع أساساً من هزيمة منطق العمل للغريم.

تُسجل المعركة في فرنسا عام 1940 أيضاً الاختلافات في قياس الحرب على المداميك المختلفة، فالألمان حققوا الحسم بشكل لا يقبل التأويل على المداميك الحربي، بيد أنهم على المداميك الفنية/التكتيكية والتكتيكية/اللوجستية كانوا على حافة الفشل. ففي الفترة التي يدور الحديث عنها سلحوا فقط القليل من تشكيلات البرماخت (الجيش الألماني) بالشكل الذي يتناسب مع الحرب الخاطفة، وعندما انطلقت التشكيلات المدرعة المعدودة إلى الأمام بسرعة كانت أسلحة المشاة والمدفعية والإمداد تسير متثاقلة من خلفها بعشرات الكيلومترات. وتحركت

التشكيلات المدرعة إلى الأمام دون ترك قوات لتأمين جناح الجيش والمؤخرة ودون تمهيد محاور إمدادية، وأحياناً أطفئوا محركات الدبابات لساعات وكذلك لأيام بسبب نقص الوقود. كما أن النقص في دبابات المعركة الأساسية أدى إلى أنه في حالات معينة كانت الأرتال الألمانية تتكون من دراجات نارية وشاحنات وعربات ضعيفة أخرى، وكانت عديمة القدرة على خوض قتال جاد. علاوة على ذلك، فإن تلك الصعوبات والعوائق الإمدادية والفنية/التكتيكية والتكتيكية لم تكبل قدرة الألمان على تحقيق الاستقرار الحربي الذي زعزع الاستقرار والإنجاز الحربي الفرنسي، ولوحظ تباعد بين النجاح على المَدَمَاك الحربي وبين النتيجة غير الناجحة على المداميك الضئيلة.

تلك الأقوال تعتبر صحيحة كذلك تجاه المداميك العالية، فمميزات الحرب العالمية الثانية على المداميك الإستراتيجية/العسكرية والإستراتيجية الشاملة كانت مثل الفشل الألماني في ترجمة نتائج حربية ناجحة - هذا النموذج الذي كان ضد فرنسا عام 1940 - بهدف الانتصار. ولا يتسع صغر حجم هذا الكُتيب لتحليل كامل لتعقيدات الحرب العالمية الثانية⁽¹⁾، ولكن في قشرة الجوز تُذكر نقاط محدودة: فعلى مَدَمَاك الإستراتيجية الشاملة اختارت ألمانيا الخروج إلى الحرب ضد أقوى ثلاث دول آنذاك، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبريطانيا. ونجحت ألمانيا في توحيد قوتين غريبتين مع الاتحاد السوفياتي رغم الهوة العميقة التي كانت بينهما (حتى اندلاع الحرب كان الكثيرون في الغرب ينظرون إلى الاتحاد السوفياتي على أنه غريم أخطر من ألمانيا النازية)، فقد أوضح تشرشل نفسه أنه لو امتنعت ألمانيا عن مهاجمة بريطانيا ومهاجمة سفن أميركية في المحيط الأطلسي وامتنعت عن نقض اتفاق ريبنتروف/مولوتوف، لكان في مقدورها الدفاع بنجاح عن إنجاز له دلالة كبيرة في الغرب وفي وسط أوروبا. وفعلًا فإن ألمانيا لم تضع لإستراتيجيتها الشاملة أهدافاً محددة وشرعية ظاهرية (مثل إنهاء اتفاق وارسو أو استرداد أجزاء من ألمانيا فُقدت في العقود السابقة) كان يمكن للقوى الكبرى التسليم بها. غير أن ألمانيا لم يكن لها موارد قومية وطول نفس وقدرة الصمود اللازمة للتنافس لوقت طويل مع

(1) للتوسع في موضوع المداميك العالية للحرب العالمية الثانية، انظر: Richard Overly: Why the Allies Won, Norton & Co., New York, 1997.

القوى الكبرى الثلاث مجتمعة. كما أنها اختارت حلفاء كانت إسهاماتهم محدودة، فإيطاليا لم تمثل آنذاك قوة هامة (الإنتاج الحربي لشركة فورد وحدها كان أكثر من إنتاج إيطاليا)، بينما اليابان حاربت فعلاً ضد الولايات المتحدة وبريطانيا، ولكن دون جهد مشترك ودون أن تمثل الموارد المشتركة لدول المحور تحدياً لموارد الحلفاء. وهكذا مثلاً في عام 1941 أنتجت الولايات المتحدة الفولاذ والألمنيوم والنفط وعربات أكثر من إنتاج العالم، وفي الأعوام ما بين 1941 و1945 تضاعف الإنتاج الأمريكي.

بعيداً عن المعطيات الأساسية لموارد الجانبين، كان لقوات التحالف تفوق في حشد الموارد والزج بها في المجهود الحربي، فالولايات المتحدة حولت صناعة السلام إلى صناعة حرب بوتيرة سريعة جداً، في حين نجح الاتحاد السوفياتي في نقل 16 مليون عامل و2500 مصنع حيوي شرق المنطقة التي تم احتلالها. إضافة إلى ذلك، أربكت دول الحلفاء إمداد دول المحور بالموارد الطبيعية وأربكت أسلحتها الجوية أنشطة الصناعات العسكرية للألمان واليابانيين⁽¹⁾. كما أن الإستراتيجية الشاملة الألمانية عانت من نقص متزامن بين الجهد العسكري وبين قدرات الصناعات العسكرية، ففي عام 1939 بدأت صناعة الحرب الألمانية في التنظيم فقط ووصلت قدراتها الصناعية ذروتها خلال عامي 1943 و1944، بعد أن بدأ استخدام ملحوظ للقوة البشرية الألمانية وللقدرة التي ستتحرك وسائل القتال إلى الجبهة. وعملياً كان الأمر متأخراً أكثر مما ينبغي للتأثير على عملية الحرب، فقد رغبت ألمانيا فعلاً في اختبار الفعاليات العسكرية للأطراف، ولكن وجدت نفسها مغروسة في بضعة منظومات ثرية بالمال أمام الولايات المتحدة وبريطانيا، وبمنظومة ثرية بالقوة البشرية أمام الاتحاد السوفياتي.

مشهد مماثل أيضاً تمت قولبته في المحيط الهادي، ففي أول وأكبر قتال في معركة "ميدفاي" تحاربت أربع حاملات طائرات يابانية وثلاث أمريكية. وفي العامين التاليين لهذا القتال أرسلت اليابان ثمانية سبع حاملات طائرات، بينما أرسلت الولايات المتحدة 90 حاملة طائرات. وفي عام 1940 أرسلت اليابان 30

(1) قصف الصناعات الألمانية كذلك أدى إلى انحراف سلاح الجو الألماني عن مهامه للدفاع عن سماء ألمانيا واختفائه عن الجبهات.

قطعة بحرية عسكرية كبرى، أما الولايات المتحدة فلم تُرسل شيئاً، ومع ذلك في عام 1943 زادت اليابان من إنتاجها إلى 122 قطعة بحرية، بينما أنتجت الولايات المتحدة 2654 قطعة بحرية كبرى (جزء للساحة الأوروبية). ومع تلك الفجوات الضخمة هُزمت الولايات المتحدة أيضاً في معارك "ميدفاي" وجزر كورل وغودلكنال وهُزمت في كل معركة بحرية خلال عامي 1942 و1943، وفي نهاية المطاف وبعد مرور شهر أو سنة، حدد عدم التوازي في الموارد مصير الحرب في المحيط الهادي، حيث إن اليابان لم تصمد في وجه معصرة ومكبس الصناعات الأميركية. وفعلًا فإن عدم التوازي في صناعاتها القتالية ولّد حقائق دلالاتها تقريباً سهلة المنال⁽¹⁾.

وعلى مِذمَمَاك الإستراتيجية/العسكرية خرجت ألمانيا من أكثر من معركة أكثر بعداً للمدى. وكان طريق الحرب السائد كلاسيكياً هو تشغيل الحد الأقصى للقوة من أجل تحقيق حسم عسكري سريع، ولكن لخدمة أهداف سياسية مكبوحة وتمهيداً لمفاوضات حول سلام متفق عليه ومعتدل. بيد أن الجيش الألماني وجد نفسه هذه المرة في تمدد زائد في عدد كبير من المجهودات العسكرية التي ليس لها خط نهاية عملي، والتي تمتد من جبال القوقاز وحتى شواطئ نورماندي، ومن البلقان وصحراء الهلال وحتى الزقاق البحري للنرويج. وفي بعض المعارك، مثلاً ضد الاتحاد السوفياتي وفي شمال أفريقيا، كان يستحيل التأكيد على أوضاع نهاية مستقرة ودائمة: وأيضاً مع هذه النجاحات المتكررة والمختلفة على المداميك الميدانية وابتلاع مناطق إضافية، كان قرار تلك المنظومات هو الاستمرار مرة تلو أخرى حتى استنزاف البرماخت (الجيش الألماني) وتقويضه لوجستياً وإسقاط آلة الحرب الألمانية. وتبخّرت الفعاليات العسكرية الألمانية أساساً بسبب المجالات السائدة وصلابة المقاومة والمعارضة وقدرة الانتعاش السوفياتية.

(1) مثال ذلك: في عام 1939 أنتجت ألمانيا نحو 1300 دبابة وأنتجت الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفياتي معاً 3900 دبابة، وفي عام 1943 أنتجت ألمانيا 17.3 ألف دبابة وأنتجت الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفياتي 61.1 ألف دبابة، وفي عام 1939 أنتجت ألمانيا واليابان معاً 12.8 ألف طائرة وأنتجت الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفياتي 24.2 ألف طائرة، ولكن في عام 1944 أنتجت ألمانيا واليابان 68 ألف طائرة، في حين أنتجت الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفياتي 164 ألف طائرة.

علاوة على ذلك وفي اعتبارات معينة على مدماك الإستراتيجية العسكرية والمدماك الحربي أيضاً، صُنفت الحرب العالمية الثانية كحرب موارد: مثلاً، اعترفت دول المحور ودول الحلفاء على السواء بمركزية السيطرة البحرية للحرب، إذ عن طريق الممرات البحرية تم نقل مواد خام ووسائل قتال ومقاتلين، وكان هذا الطريق الوحيد لتحريك كتل عسكرية أميركية إلى القارة الأوروبية المحتلة. وكانت السيطرة البحرية تعتبر محورياً أساسياً لتشغيل القوة، بيد أن المعركة في المحيط الأطلسي نفسه تحددت بوتيرة حشد الموارد وتدميرها، وليس بإدارة معارك كبرى وحذرة. وعملياً كان التنافس بين تطور أربعة معطيات إحصائية: وتيرة إغراق سفن شحن، وتيرة إغراق غواصات، وتيرة بناء سفن شحن ووتيرة بناء غواصات.

إزاء هذا التأخر الجوهرى على مداميك الإستراتيجية العسكرية والإستراتيجية الشاملة لم تكن ألمانيا مؤهلة لخلق قوات إرسالية عسكرية لتواصل النجاح الحربى - مثل نجاحها في فرنسا عام 1940 - من أجل الانتصار في الحرب. وحتى لو كان من الممكن أن نقول العكس، فكلما تراكمت الانتصارات الحربية هكذا تمددت وتوسعت ألمانيا على وجه مناطق أكثر اتساعاً، ولكنها تتحمل على عاتقها مهام ثقيلة وتقلل من قواها على كل جبهة وترفع من عبئها اللوجستي ونتيجة لذلك فقط، اشتد اضمحلالها على مداميك عالية. ومثل المداميك الضئيلة، لوحظ منطق ذاتي على المداميك العالية يختلف في كل مدماك من مداميك الحرب، ولوحظ ضعف في الصلة بين النتائج في كل واحد من هذه المداميك. وفي نهاية المطاف، دارت الحرب حول موضوع الموارد القومية وقدرة الصمود، ولذلك فإن مراكز الثقل التي تحدد صلاحيتها مصير الحرب لم تكن فعالة مثل خط ماجينو أو جزيرة ميدفاي، بيد أنها كانت إستراتيجية كمصادر المواد الخام، وخطوط الإمداد البحرية والصناعات العسكرية (عملياً، تلك مراكز الثقل منتمة لمدماك الإستراتيجية الشاملة، إلا أن المصطلح المقبول لها الذي سيتم استخدامه أيضاً في هذا الكتيب، هو مراكز ثقل إستراتيجية). وهناك مراكز ثقل إستراتيجية حيوية أخرى تتعلق بالاضمحلال الذي تعرض له البرماخت (الجيش الألماني)، خاصة كعامل أساسي في محاولة ابتلاع الاتحاد السوفياتي العملاق. مراكز الثقل تنتمي للمدماك

الإستراتيجي العسكري وهي مراكز تجريدية، حتى إذا كان الطريق إليها يمر عبر مراكز الثقل الفعالة/البدنية مثل كاكورسك وستالينغراد. وحقق الحلفاء الحسم العسكري المطلق في الحرب، واستعداداً لنهايتها تحسنت فعاليتهم العسكرية دون إزعاج أو إرباك. ولكن هذا الحسم لم يولد من خلال التنافس على الفعاليات العسكرية على وجه الحصر، إلا أنه تحقق في نهاية المطاف من سباق الموارد وقدرة الصمود المتواصلة، وكتيجة منه. ولذلك، فالذي ميّز الأعوام ما بين 1939 و1943 هو نقص القدرة لدى دول المحور على ترجمة إنجازاتها الحربية المسجلة للحسم العسكري في الحرب كلها، ومر وقت كاف دون الحسم العسكري من أجل أن تتحول موضوعات أخرى - مثل تعبئة وإبادة الموارد وقدرة الصمود - إلى استحواذية ومهيمنة وتحدد مصير الحرب.

حرب يوم الغفران على الجبهة الجنوبية..

مصر تهزم القلب الإسرائيلي

في الحروب الكبرى لإسرائيل التي أديرت أمام جيوش نظامية تنتمي لدول يمكن رصد تكوين عدم توازن وتعقيدات وتعدد الأبعاد، وكان أول ظهور لذلك على الجبهة الجنوبية خلال حرب يوم الغفران عام 1973. أما المرة الأخيرة التي تمركز المصريون فيها لحرب متوازية كلاسيكية تختبر فعاليات الميدان للأطراف هي حرب الأيام الستة، بينما كان العنصر العربي الأخير الذي بادر بحرب متوازية كلاسيكية هو سوريا في عام 1973. ومنذ ذلك الحين حاول العرب قولبة وفرض حروب تضع قدرة الصمود وطول النفس للأطراف أمام الاختبار على إسرائيل، وكذلك حشد المنظومة الدولية إلى جانبهم. وقد تغير نموذج تحدي قدرة الصمود من حين لآخر ونُفذ على دراية كبيرة، بداية من حروب الاستنزاف، عبر المقاومة (الانتفاضة)، والإرهاب وحرب العصابات، وحرب القذائف والصواريخ، وحتى التكيف للتنافس ضد مفهوم طفرة الشؤون العسكرية.

بيد أن الانتقال من حروب تختبر بشكل متواز فعاليات الميدان للأطراف إلى حروب أكثر تعقيداً وتشابكاً - كما ذكر آنفاً في الحروب الكبرى - كان عندما

عَمِلَ التفوق المطلق الذي استعرضته مكونات الانقضاض الإسرائيلية (المدرعات وسلاح الجو) في حرب الأيام الستة إلى جانب الاعتراف بنقص الفعاليات الاقتصادية للجيش المصري، على دفع مصر إلى البحث عن طرق ليست متوازية وغير مباشرة لتحقيق أهدافها⁽¹⁾.

فور حرب الأيام الستة دمج جمال عبد الناصر مقولة "ما أخذ بالقوة لا يُسترد إلا بالقوة"، والخطة هي أن تسترد مصر شبه جزيرة سيناء (وكذلك ما وراءها) رويداً رويداً مع تدمير قوات الجيش الإسرائيلي المتأهبة في ميدان المعركة لخوض القتال الأساسي الكبير، وبؤرة التنفيذ المصرية تركزت على هيكل القوة العسكرية حتى تتمكن من تنفيذ هذا الهدف مستقبلاً. ولكن تدريجياً، مع تجارب حرب الاستنزاف ومع دخول جيل جديد من العناصر الأساسية لتنفيذ المهمة - كالرئيس السادات ورئيس الأركان العامة ورئيس شعبة العمليات عبد الغني الحمصي - بدأ تغيير في التفكير المصري. فبدلاً من أن تكون نقطة البدء خطة الحرب الطامحة وينصب الانشغال على هيكل القوة من أجل تنفيذ الخطة، أرادت حينها مصر الخروج إلى الحرب فوراً، ونقطة البدء كانت القدرات والقوات المتواجدة لديها، وبحث عن القوالب التي يمكن غيرها تحقيق أهدافها بقواتها الميدانية المحدودة. وأدرك الجيش المصري أنه ليس في قدرته تنفيذ مناورة حربية وتعاون بين الأسلحة وإدارة ديناميكية لمعركة تتطور، ولذلك رغب في تنفيذ عملية محدودة ومحسوبة ومخطط لها جيداً من البداية. كما رغب المصريون في نحو تفوق الجيش الإسرائيلي في مجال المدرعات والجو عن طريق منظومات مضادة للدبابات وصواريخ أرض - جو، إلا أن هذه المنظومات (خاصة الصواريخ أرض - جو) لم تتناسب في تلك السنوات مع معارك الحركة السريعة والعميقة. واستطاعت مصر إذاً تنفيذ عملية خاطفة وعمل مقلص فقط، من خلال التقدم حتى حد المنطقة المحمية بصواريخ جو - أرض وهو الحد الذي أوجدته منظومات الصواريخ التي ظلت في الضفة الغربية للقناة، ونشر منظومة صواريخ مضادة للدبابات على مداخل

(1) للتوسع انظر: داني آشور، كسر المفهوم الشامل، إصدار معراخوت، تل أبيب، 2003؛ وكذلك: سعد الدين الشاذلي، عبور القناة، إصدار معراخوت، تل أبيب، 1987 (في ما يلي عبور القناة).

المنطقة المحمية بالصواريخ، والاستعداد لحمايتها في ظل انتظار هجوم مضاد من قبل الجيش الإسرائيلي. والتساؤل هو كيف يتم استخدام تلك القدرات الميدانية حتى تتمكن مصر من العمل بنجاحة لتنفيذ أهدافها السياسية؟ الرد على التساؤل يستوجب فهما عميقا للمخططات والافتراضات والقوالب والمفاهيم الإسرائيلية، وإعطاء رد عليها على جميع مدا ميك الحرب. ومن أجل ذلك يجب استعراض هذه المدا ميك واحدا تلو الآخر.

فعلى صعيد الأهداف السياسية، أرادت مصر كسر الوضع الراهن واسترداد سيناء وقناة السويس، كما أرادت اجتياز خطوط المعسكر الأميري والتمتع بمساعدات مالية وعسكرية من الولايات المتحدة، إلى جانب رغبتها في تحسين كبرياء النظام والدولة من نكبة 1967. أما إسرائيل التي فوجئت بالحرب، فأرادت فقط منع مصر من تحقيق إنجازات حربية.

وعلى صعيد الإستراتيجية الشاملة، افترضت إسرائيل أن تواصل الحسوم العسكرية التي تراكت لديها سيخلق ردعا عاما وشاملا، مثل الردع غير المرتبط بمواجهة معينة ولكنه يوجه الإستراتيجية الشاملة للعرب بكاملها إلى اتجاه آخر، وهو أنه لا توجد أي دولة عربية يمكنها أن تتجراً على دفع ثمن الحرب المتوقعة. كما اعتمدت إسرائيل على تحالف وطيد وخاص مع الولايات المتحدة. ومن هذين المفهومين افترضت إسرائيل أن الوضع الراهن في أعقاب الأيام الستة قد أوجد حالة مستقرة ودائمة، وأجلاً أو عاجلاً ستضطر مصر إلى قبول تسوية سياسية وفقاً للشروط الإسرائيلية (بما في ذلك تقسيم سيناء). بداية الرد المصري كمن في رفض فكرة الردع، حيث كان أنور السادات مستعداً لدفع الثمن الضخم للحرب من حياة المصريين ومن مواد مصر⁽¹⁾.

وبكلمات السادات نفسه⁽²⁾: الأسلوب المصري هدف إلى إقناع إسرائيل بأن

(1) التقديرات المصرية بصدد خسائرهم المتوقعة وقت عبور القناة وفي المعارك التي تليها ارتفعت بشكل واضح عن خسائرهم العملية، إضافة إلى ذلك اندلعت حرب يوم الغفران فقط بعد ثلاث سنوات من حرب الاستنزاف التي كبدت فيها إسرائيل المؤخرة المصرية ثمناً باهظاً، بهجومها على البنى التحتية القومية مثل معامل التكرير، وبالإضرار الكبير بمدن قناة السويس مما جعل ملايين المصريين لاجئين.

(2) توجيه رئاسي إلى القائد العام للقوات المسلحة المصرية، 1 أكتوبر 1973.

عقيدتها الأمنية القائمة على الردع "ليست جداراً فولاذياً لا يمكن خرقه". واعتقدت مصر أيضاً أن الطريق البناء لجعل إسرائيل تنسحب من سيناء هو بواسطة الضغط الأميركي، ولذلك أرادت تحريك الولايات المتحدة في هذا الاتجاه. والنهج كان أن تجسد مصر للولايات المتحدة أن احتلال إسرائيل لسيناء أوجد واقع عدم استقرار، وأن حرباً مصرية إسرائيلية من شأنها التهديد على علاقات القوى الكبرى وتعرض إذابة التوترات للخطر. كما أرادت مصر أن تؤكد للولايات المتحدة أن اندلاع الأعمال العدائية على الجبهة المصرية الإسرائيلية سيلحق أضراراً بالاقتصاد الأميركي والعالمي عن طريق سلاح النفط. وافترض السادات أن الاختلاف بين وجهتي النظر الأميركية والإسرائيلية بشأن مفهوم الثمن والخطر من هجوم إسرائيلي مضاه يولد عدم ترابط وتماسك بين إسرائيل والولايات المتحدة (هذا المفهوم أثبت في نهاية الأمر صحته. فمثلاً، عندما عارضت الولايات المتحدة تطويق الجيش الثالث المصري، وبعد ذلك عارضت تدميره وأصرت على نقل إمدادات إلى القوات المصرية المحاصرة). نعم أرادت مصر أن تجسد للمنظومة الشعبية/السياسية في إسرائيل أن الوضع الراهن غير مستقر واستمراره سيحلب ثمناً لا يمكن لطابع كبرياء وخطورة الشعب الإسرائيلي تحمله، ويتمثل في وقوع مصابين، إضافة إلى شل الاقتصاد إثر تجنيد الاحتياطيات. أرادت مصر زعزعة الثقة والترابط والتماسك بين المثلث الإسرائيلي "حكومة/جيش/مدنيين" والإضرار بالأمن الذاتي الإسرائيلي.

على صعيد الإستراتيجية العسكرية، رأت إسرائيل في صحراء سيناء عمقا إستراتيجيا يلزم اجتيازه مصر بتحركات طويلة ومكشوفة. واعتمدت إسرائيل على الكبح عن طريق قوة نظامية صغيرة والردع المسبق قبل الحرب وتعبئة قوات الاحتياط وتنفيذ هجوم مضاد، وتطلعت إلى تحقيق حسم تدريجي بين الجبهات، إذ في كل الحروب السابقة حسمت العدو الأقوى - مصر - والأول (مصر أولاً). ورغبت إسرائيل في قولبة حروب قصيرة تضع الفعاليات العسكرية للأطراف موضع الاختبار، بينما كان الرد المصري على الإستراتيجية الإسرائيلية معقداً ومتشابكاً، جزء منه على مداماك الإستراتيجية العسكرية والجزء الآخر على مداميك ضئيلة جداً. فبداية، تغيير قالب الحرب المصري حول عمق سيناء إلى أقل موضوعية

(فمصر عامة لم تعتزم اجتياز الصحراء) وصعب تحقيق الردع سواء الإستراتيجي أو الحربي أو التكتيكي⁽¹⁾.

وكرر على طموح إسرائيل إلى تحقيق الحسم التدريجي ووضعها "مصر أولاً"، رغبت مصر في مهاجمة إسرائيل في نفس توقيت الهجوم السوري على إسرائيل، وشجعت سوريا على تبني النمط الهجومي والمكثف والأكثر تهديداً من النمط المصري، لجعل إسرائيل تتجه إلى العمل بإستراتيجية "سوريا أولاً". ولذا فالخداع الإستراتيجي الأهم الذي نفذته مصر لم يكن موجهاً ضد إسرائيل، إلا أنه كان موجهاً ضد حليفها سوريا، حيث أبعداها عن كل ما يتعلق بنمط القتال المصري المخطط. ورغبت مصر في قولبة حرب تختبر قدرة الصمود وطول النفس للأطراف وقدرتهم على حشد المنظومة الدولية، وفي غضون ذلك سلب فرصة الحسم وإمكانية المخرج العسكري من الحرب من الجيش الإسرائيلي. كما أرادت مصر إنهاء - وبسرعة - المرحلة الهجومية للحرب ضد قوات الجيش الإسرائيلي النظامي الصغير، والانتقال إلى دفاع مستقر وثابت قبل وصول قوات الاحتياط الإسرائيلية. وأرادت الإستراتيجية المصرية - فقط - خلق إنجاز عسكري منطقي محدود (دون اختراق عمق سيناء) يُدافع عنه عن طريق التدخلات الدولية وفرض وقف إطلاق النار.

وعلى الصعيد الحربي، تحليل الحرب يجب تقسيمه إلى مرحلتين: حتى يوم 14 أكتوبر عندما تمسكت مصر بنمط العمل الناجح لنهاجها، وبعد هذا اليوم عندما أخطأت وسمحت للجيش الإسرائيلي "بقلب القدر على فمها" وتحويل النهج القتالي، حيث إن افتراضية العمل الحربي للجيش الإسرائيلي كانت أن مصر ستُنفذ هجوماً بالمدركات مدعماً ببضعة جهود أساسية إلى عمق سيناء، وعملية من

(1) إستراتيجياً، بسبب أن المخابرات العسكرية الإسرائيلية اعتمدت على مفهوم شامل يقضي بأن مصر لن تخرج إلى الحرب طالما لم تتمكن من تحقيق تفوق جوي في عمق سيناء، ولكن تغيير القلب المصري والقيام بخطة محددة داخل المنطقة المحمية بالصواريخ من الضفة الغربية للقناة حول المفهوم الشامل إلى غير موضوعي. حربياً وتكتيكياً، حيث إن عبور القناة بواسطة كل الوحدات المصرية على الساحة هو بحد ذاته استعداد للدفاع من داخل مواقع دفاعية، دون تحركات إعادة انتشار واضحة، وتقصير الفترة الزمنية المطلوبة للإعداد للهجوم وحجم العمليات الأولية.

هذا النوع ستوفر لإسرائيل الوقت للتنظيم الكافي وفرصة الحسم في قتال الحركة، أما هجوم مصري ثقيل عبر المجالات المفتوحة لسيناء فسيخلق شروطاً أيديولوجية للمدركات ولسلاح الجو لتدمير مركز الكتلة المصري في القتال الأساسي الكبير. كما افترض الجيش الإسرائيلي أن نمط عملية مصرية من هذا النوع سيُمكن سلاح الجو الإسرائيلي من العمل بنجاعة ضد وسائل الجسر الثقيلة ورؤوس الكبار المصرية. وكان الرد الحربي المصري تنفيذ ضربة خاطفة محدودة على طول كل الجبهة دون جهد أساسي، وهذه الفكرة هدفت إلى وضع الجيش الإسرائيلي أمام معضلة وهي تركيز قواته للجهد الأساسي والتوصل إلى إنجاز في جزء محدود من الجبهة فقط، أو تقسيم قواته وتشغيلها بشكل غير بناء. وفعلاً، في المرحلة الأولى لم يمثل نجاح سلاح المشاة المصري عبور كل مجال القناة على ظهر وسائل اجتياز خفيفة، أهدافاً مناسبة لسلاح الجو الإسرائيلي. مرحلة نجاح سلاح المشاة المصري تمت تقريباً بكاملها في غضون ثلاث ساعات، وانتقل سلاح المشاة المصري للردع قبل أن تنجح إسرائيل في خلق هجمات مضادة هامة (وبالتأكيد قبل وصول قوات الاحتياط الإسرائيلية). وبعد ذلك فقط، بدأ عبور المدرعات المصرية ووسائل ثقيلة أخرى. وكما ذكر آنفاً، فإن القوات التي اجتازت القناة عبرت بسرعة إلى دفاع مستقر في ظل نشر تشكيل مضاد للدبابات بكثافة، وكل التشكيل المصري الذي اجتاز القناة إلى الضفة الشرقية كان بمحاذاة القناة (حتى ثمانية كيلومترات منها) وتمتع بدفاع جوي وبغطاء من المدفعية الثقيلة من التشكيلات التي ظلت في أماكنها بالضفة الغربية للقناة. ومنذ اللحظة التي استُكملت فيها هذه الاستعدادات، كان الإنجاز المطلوب من الجيش المصري هو الصمود والبقاء كتشكيل ومنظومة دفاعية في الضفة الشرقية، وتكبيد الهجمات المضادة التي ينفذها الجيش الإسرائيلي خسائر فادحة، وتجسيد أن ثمن ثني العملية الخاطفة لن يمكن تحمله. ونقول إن الجيش المصري - عملياً - لم ينفذ هجوماً، ولكنه دفع فقط بدفاعاته من الضفة الغربية للقناة إلى الضفة الشرقية. وحقاً، هذه المرحلة الأولى من المعركة نجحت أكثر مما كان متوقعاً، عندما ارتكب الجيش الإسرائيلي سلسلة أخطاء حربية، مثل الدفاع الصلب عن قواعد الحصينة وتنفيذ هجمات مضادة تكتيكية متباعدة بواسطة قوات صغيرة جداً.

وبداية من يوم 14 أكتوبر ارتكبت مصر خطأين جوهريين على المدماك الحربي: أولهما أنها نقلت جزءا من احتياطيات الأركان العامة والجيش من الضفة الغربية للقناة إلى الضفة الشرقية، وبهذا تقلص الدفاع في الضفة الغربية، وخسر تشكيل الدفاع المصري برمته جزءا من مكون العمق وجزءا جوهريا من احتياطياته المتحركة. الثاني أن الجيش المصري انحرف عن النمط الدفاعي المستقر وخرج إلى هجوم متحرك كبير بالمدرعات في المنطقة المفتوحة وخارج مرمى مدى منظومات الصواريخ أرض - جو والمدفعية الثقيلة التي ظل معظمها في الضفة الغربية للقناة. وقد استغل الجيش الإسرائيلي هذين الخطأين بصورة بناءة، حيث استغل الهجمة المصرية لإدارة القتال الأكبر بالمدرعات ضد المدرعات منذ الحرب العالمية الثانية، وحقق تدميرا ملحوظا لكتلة القوة المصرية. ورصد الجيش الإسرائيلي ثغرة بين الجيشين الميدانيين المصريين، وعبر قناة السويس واستغل تقلص القوة المصرية في الضفة الغربية وضعف الاحتياطيات المتحركة من أجل التمدد السريع إلى رأس الجسر والانطلاق منه. وتم تطويق الجيش الثالث المصري، وأوجد الجيش الإسرائيلي تهديداً على خطوط الإمداد للجيش الثاني، وسيطر على مواقع تتحكم في المحاور المؤدية من القناة إلى القاهرة، ولم يفصل بينه وبين العاصمة المصرية سوى تشكيل دفاعي مصري مُقلص. ومع ذلك من المشكوك فيه ما إذا كان الجيش الإسرائيلي مؤهلاً في نفس المرحلة إلى الانطلاق غرباً باتجاه القاهرة أو تمثيل تهديد على الجيش الثاني الميداني، بيد أن الاستقرار والثبات الحربي للجيش الإسرائيلي أوجد بالتأكيد طابعاً كهذا. ومن جانبه، فقد الجيش المصري استقراره وقدرته على المدماك الحربي: أولاً، أبعاد التدمير لكتلة الجيش المصري أدت إلى فقدان القدرة الهجومية. ثانياً، تواجد ثغرات هامة في التشكيل المصري، حيث فقد تواصله وعمقه وتقلصت دفاعاته المتحركة في العمق، وتم تدمير قوات هامة أو حصارها. وكجبهة واجه الجيش المصري صعوبة في تنفيذ حتى أهدافه الدفاعية.

وعلى الصعيد التكتيكي، اعتمد الجيش الإسرائيلي على منظومة الحصون على طول القناة وتشكيل قوى لاتجاه واحد في الخلف. فعشية الحرب نشرت فقط مجموعة عمليات واحدة قواها على طول كل الجبهة وفي العمق بين المستويين. واعتمدت مخططات الحرب للجيش الإسرائيلي على صيغة أخرى للهجوم السريع:

مناورة سريعة لقوة مدرعات تستخدم مدفعية ثقيلة ضعيفة مُعززة بسلاح الجو، لتفضيلها التطويق عن مهاجمة جبهويّة. وبدأ الرد المصري التكتيكي يغيّر المفهوم بصدد المواقع المحصنة. ونظراً لأن إسرائيل أغلقت في سنوات سابقة للحرب جزءاً كبيراً من المواقع الحصينة وقللت القوات المنتشرة في المواقع الحصينة المتبقية، أدركت مصر أن المجالات بين المواقع الحصينة الإسرائيلية المأهولة كبيرة حتى أنها لا تعتبر دفاعاً بناءً يوفر تواصل نيران وحماية بعضها البعض⁽¹⁾. ولذلك قرر المصريون عدم التنافس مع المواقع الحصينة مباشرةً في المرحلة الأولى للحرب، واختراق المجالات التي تقع بين المواقع الحصينة الإسرائيلية من أجل عزلها واستنزافها ومهاجمتها من المؤخرة، واستغلوا الحجم الصغير للقوة الإسرائيلية الأمامية على خط المياه وعنصر المفاجأة من أجل خلق تفوق عددي ضخم. فكل قوة مصرية عبرت القناة كان ذلك عن طريق المواقع التي وفرت لها الحماية، دون تحركات مجالية واضحة، وعن طريق تقليص كشفها للنيران. ونُفذ التحرك المصري على أصغر مدى بقدر المستطاع، وعمل المصريون على الربط السريع بين رؤوس الكبار بهدف خلق تواصل على طول كل الجبهة يستحيل تطويقه. وحققت كذلك المخططات التكتيكية المصرية نجاحاً، حتى تحوّل المعركة يوم 14 أكتوبر، وعاد التفوق التكتيكي لإسرائيل. وأعاد الجيش الإسرائيلي تركيز قواته في الجهد الأساسي، واستغل العبور من أجل التحرك السريع الذي قام على القتال المشترك للمدرعات وسلاح المشاة والمدفعية الثقيلة وسلاح الجو. وبعد اختراق التشكيل المصري عاد الجيش الإسرائيلي إلى التكتيك المفضل لمهاجمة العدو من مؤخرته الواهنة، بدلاً من الهجوم الجبهويّ.

وعلى الصعيد الفني، اعتمد الجيش الإسرائيلي على الطائرة والدبابة، واعتمدت المقدمة أيضاً على عائق قناة السويس الساتر الترابي المرتفع الذي بُني على طول القناة. فصد الدبابة أوجد الجيش المصري رداً تمثل في تشكيل متعدد الطبقات مضاد للدبابات، مكون من مدافع وصواريخ وقواذف وقنابل وألغام مضادة للدبابات. وتحوّل التشكيل المضاد للدبابات من قدرة الاحتياط للوحدات

(1) كان هذا أيضاً تعبيراً عن الخلافات داخل الجيش الإسرائيلي نفسه فيما يتعلق بهدف النقاط الحصينة أي خط دفاع أم خط ردع فقط؟

المستخدمة إلى قدرة جوهرية لكل وحدة. وضد الطائرة نصب المصريون منظومات الصواريخ أرض - جو وصواريخ مضادة للطائرات، وقامت المدفعية الثقيلة بدور في المساعدة الجوية الدائمة. إلا أن تغيير قلب الحرب المصري أوجد معادلة فني/تكتيكي، حيث إن جزءاً ملحوظاً من التسليح الإسرائيلي (الجوي وأيضاً قذائف الدبابات) مخصص ضد دبابات وأهداف صعبة، ولم يتناسب للعمل ضد سلاح المشاة. وبالنسبة لعائق قناة السويس، كان يتواجد رد مصري مكون من وسائل عبور ووسائل هندسية لاقتحام الساتر الترابي مثل طلسمات خراطيم المياه بضغط عالٍ. واستعداداً لنهاية الحرب تكيّف الجيش الإسرائيلي للتحدي الفني/التكتيكي المصري، وقام بمجموعة عمليات من بينها مهاجمة بطاريات الصواريخ أرض - جو المنصوبة في الضفة الغربية عن طريق المدرعات، في حين قام سلاح الجو الإسرائيلي بمهاجمة المدرعات المصرية التي عملت خارج مظلة دفاع المنطقة المحمية بالصواريخ. إذا كان ذلك حقاً، فماذا كانت نتيجة الحرب؟ الإجابة متعلقة بالمدماك الذي فيه تُختبر الأمور، فمصر حققت الأهداف السياسية التي وضعتها لنفسها، ومن هنا انتصرت في الحرب. كما أن مصر جسدت بقدر بالغ خطتها على مداميك الإستراتيجية الشاملة والإستراتيجية العسكرية، بيد أنه على المدماك الحربي حقق الجيش الإسرائيلي الحسم العسكري، حيث إن الجيش المصري فقد قدرته على تنفيذ أهدافه الهجومية وفقد أيضاً قدرة دفاعه كجبهة، وشطر الاستقرار الحربي للجيش الإسرائيلي تشكيل الدفاع المصري واخترقه تقريباً في العمق، وبدأت - كتجسيد محتمل - المناورة تجاه العاصمة القاهرة. ومع ذلك ورغم التفوق التكتيكي للجيش الإسرائيلي على المدماك التكتيكي، فالجيش المصري لم يتقوض، حيث إن الجيش الثاني الميداني واصل تنفيذ أهدافه الدفاعية، ومعظم الفرق المصرية واصلت الدفاع على جبهاتها بمستوى بناء. أما على المستوى التكتيكي الفني، فكانت يد إسرائيل في نهاية الأمر هي العليا، حتى إن كان ذلك بفجوة صغيرة جداً.

وحول التوتر بين النتيجة على مداميك الحرب المختلفة، يمكن أن نستشف من الجدل الذي دار بين الرئيس المصري الراحل أنور السادات وبين رئيس الأركان العامة الفريق سعد الدين الشاذلي بشأن الرد على اجتياز الجيش الإسرائيلي للقناة

غرباً⁽¹⁾، أن الشاذلي ركّز على المدماك الحربي ورأى أمام عينيه جبهة خسرت تواصلها وتغلّغت في العمق، وتقلص الاحتياط المتحرك الذي في مؤخرتها. لذلك أراد الشاذلي إعادة قوات دلالية من الضفة الشرقية إلى الضفة الغربية للقناة، وتحسين الاستقرار الحربي المصري. بيد أن السادات رأى "الأمر برمته"، حيث أدرك أن التوترات المتطرفة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ستدفع أميركا إلى تهدئة إسرائيل وتقود بسرعة إلى فرض وقف إطلاق النار، ولذلك كانت هناك مخاوف قليلة من تعميق الإنجاز الحربي الإسرائيلي أو انعكاساته على المداميك العالية جداً، وقدّر السادات - ويبدو بحق - أن تواجداً مصرياً ذا مغزى في الضفة الشرقية أثناء وقف إطلاق النار سيسمح بتحريك العملية السياسية التي ستعيد له سيناء، وهكذا رفض السادات سحب أي قوة من الضفة الشرقية (ولا جندي واحد أو بندقية واحدة).

مصر - دولة ما قبل الصناعة مع نسبة فجوات تعد من أعلاها في العالم - حققت بوسائل عسكرية مُبتغاها السياسي من إسرائيل الصناعية والتقنية (مثل انتصارها)، إلا أنها لم تفعل ذلك بتنافس متواز كلاسيكي لقوة ضد قوة بين تشكيلي الميدان، إذ إن الفعاليات العسكرية المصرية عامة كانت ضعيفة. فنجاح مصر كامن في إدراكها للصورة الكلية للحرب - أوسع بكثير من منشور معركة السلاح أو التشكيل التكتيكي - وفهمها "الوضع برمته"، كما اختارت إستراتيجية شاملة وإستراتيجية عسكرية صحيحة، عندما ارتبطت الإستراتيجية الشاملة والإستراتيجية العسكرية بنتيجة القتال، والتكتيك الفني للحرب كان ضعيفاً. إذاً في الحروب الكلاسيكية والحروب النابليونية أو الحرب العالمية الثانية، كانت هناك حاجة للانتظار حتى اتضح وضع النهاية العسكري قبل أن يكون ممكناً قولبة وضع النهاية السياسي، فهذا هو مصر رغبت أولاً وقبل كل شيء في العمل على قولبة وضع النهاية السياسي/الإستراتيجي عندما كانت الإجراءات العسكرية على مداميك الميدان فقط وهدفت إلى "زعزعة السير" وتمثيل سريع للتحرك نحو وضع النهاية السياسي، إلا أن وضع النهاية السياسي/الإستراتيجي لم ينبع مباشرة من وضع النهاية العسكري/الحربي. أضف إلى ذلك - حتى وإن كان الأمر لم

(1) عبور القناة، عمود 194.

يُوصف ولم يُفهم بتفصيل كهذا - أن مصر عملياً غرست بذور ترتيب وضع النهاية السياسي بسنوات قبل الحرب، في الحوار الذي أدارته مع الولايات المتحدة حول خطط ويليام روجرس وهنري كيسنجر، ومع ممثل الأمم المتحدة جونار يارينج. ربما من المستحيل القول إن مصر خطت على أرض صلبة سياسياً، ولكنها بالتأكيد رصدت وقولبت خطوط الوصف الواقعية لوضع النهاية السياسي بفترة متواصلة قبل اندلاع الحرب. الحقيقة أن إسرائيل حاولت الدفاع عن الوضع الراهن الذي لم ير على أنه وضع شرعي وكانت ترفضه المنظومة السياسية الدولية وأدى إلى إغلاق الإبحار في قناة السويس، بينما حاولت مصر الانتقال إلى واقع آخر لإدراكها أن المنظومة الدولية ستقبله. وقد مكن هذا الواقع مصر من الانتقال إلى وضع النهاية السياسي على كنف زعزعة عسكرية وتجسيد عدم استقرار الوضع الراهن فقط.

ورغم العلاقات المتبادلة المدركة بين المداميك المختلفة للحرب، فإن نتيجتها على هذا مدماك تختلف بشكل جوهري عن نتيجتها على المدماك الآخر. فمثلاً، لا تغذي المداميك بعضها بعضاً (تجاه الصعود والهبوط)، إلا أنها بقدر ملحوظ ذاتية ومنعزلة بعضها عن بعض، فإنجاز إيجابي أو سلبي على مدماك واحد لا يثمر بالضرورة إنجازاً ملائماً على مدماك آخر، خاصة بعد بروز حقيقة أنه رغم الأخطاء المصرية على مدماك الحرب يوم 14 أكتوبر - والتي مكنت إسرائيل من "قلب القدرة على فهمها" وتحويل القتال وتحقيق الحسم العسكري - فإن نتائج الحرب على المداميك العالية جداً لم تتغير تقريباً. والضرر التكتيكي والحربي الذي لحق بقدرة الجيش المصري لم يمنع مصر من سحق قدرة الصمود الإسرائيلية، وزعزعة الترابط والتماسك بين مثلث "الحكومة والجيش والمدنيين"، وإقناع المنظومة المدنية في إسرائيل بأن الوضع الراهن غير مستقر، وتجسيد أن الردع الإسرائيلي ليس درعاً فولاذياً. ورغم تطويق الجيش الثالث الميداني والإضرار بالجيش الثاني الميداني ومركز الجيش الإسرائيلي على المحاور المؤدية إلى القاهرة، فقد نجحت مصر في أن تجسد للولايات المتحدة والعالم أن احتلال إسرائيل لسيناء يمثل تهديداً لإذابة التوتر وللأقصاديين الأميركي والعالمي، وخلق اختلافاً في المصالح بين الولايات المتحدة وإسرائيل. ورغم التفوق التكتيكي والفعاليات للجيش الإسرائيلي، فقد نجحت

مصر في تحريك مسيرة سياسية أعادت إليها سيناء، ونجحت في تبديل الحارس السوفياتي بالأميركي، وحظيت بمساعدات اقتصادية أميركية حيوية وإعادة بناء جيشها بوسائل قتال غربية. أقصد، أن الارتباط بين نتائج الحرب على المداميك المنخفضة وعلى المدماك الحربي وبين النتيجة على المداميك العالية كان ضعيفاً، إذا وجد عموماً. كما أن الحسم الإسرائيلي على المدماك الحربي لم يُترجم إلى إنجاز على المداميك العالية، حيث إن الكبرياء المصري عُبر عنه بالتحديد في القدرة على قولبة حرب في ظروفها وفي قالبها ليحقق أهدافه بنجاعة، رغم ضعف الفعاليات العامة للجيش المصري.

نجحت مصر في خلق حظر وإغلاق مثير للاهتمام دفاعي هجومي، وهاجمت إسرائيل على مدماك الإستراتيجية الشاملة والمدماك الإستراتيجي، إلا أنه بعد مرور ساعات معدودة انتقل الجيش المصري للدفاع على المستويات الحربية والتكتيكية، وظل في الدفاع حتى نهاية الحرب. وهذا الدفاع الهجومي أوجد التفوق المصري والضعف الإسرائيلي، ومكن مصر من إدارة معركة ميدانية وفقاً لشروطها، وأجبرت الجيش الإسرائيلي على تنفيذ هجمات جبهوية ضد تشكيل الدفاع الكثيف، وكبدته مصابين وخسائر في قدرته، لتمديد استمرار الصراع حسب رغبتها، لأن الخسائر في الأرواح وشلل الاقتصاد لفترة زمنية طويلة من العقد الحرجة (نقاط الضعف) القومية الأساسية لإسرائيل.

زعزع قالب الحرب المصري عقيدة كلاوزفيتس الكلاسيكية بعدة طرق، وأوجد منظومة مفاهيم ووسائل تحليلية بديلة. بداية، يمكن رؤية كيف حددت حرب يوم الغفران على الجبهة الجنوبية مفهوم الحسم لدى كلاوزفيتس. من جانب، يمكن الادعاء بأن مصر طمحت إلى تحقيق انتصار في حرب يوم الغفران (أعني تحقيق الهدف السياسي) أيضاً دون حسم عسكري. إذا فمصر لم تتطلع إلى خوض معارك حركية إلى عمق التشكيل الإسرائيلي، ولم تتطلع إلى تدمير كتلة قوة الجيش الإسرائيلي أو أن تتسبب في تقويض الهيكل الأساسي له. من جانب ثان، أرادت مصر من كل ذلك المساس بقدرة الجيش الإسرائيلي للعمل بنجاعة ضد الجيش المصري وتحقيق مبتغاه وخطته، حتى إذا كان ذلك عبر الدرب القائم كثيراً على تغيير طابع ومنطق العملية في الجيش المصري ذاته، والقائم قليلاً على التدمير

المباشر للقوة الإسرائيلية. وبهذا المفهوم تغطرت مصر حقاً من أجل فرض قالب حرب - من البداية - لا يمكن التعبير فيه عن قدرة الجيش الإسرائيلي بشكل بناء، وهذا الوضع يُعتبر صدى لتعريف الحسم العسكري الكلاسيكي. أقصد، أن الحسم لا ينشغل فقط بمسألة أي طرف ينجح في تدمير كتلة قوات من جيش العدو خلال الحرب، ولكن أيضاً ينشغل بتساؤل أي طرف يبني جيشه، ويُعد مخططات حربية ويفرض طابع ومنطق حرب تقوده إلى أن يكون بناءً في الحرب وتقود الجانب الآخر لأن يكون غير بناء من البداية. فعندما ينجح طرف مُعَيّن في فرض قالب حرب يكون فيه هو الطرف البناء والطرف الثاني غير بناء، فإن الحرب تقريباً قد حُسمت حتى قبل أن يتم إطلاق الرصاصة الأولى. وفي حالة كهذه فإن الفترة الزمنية التي تؤثر كثيراً على الحرب لن تكون أثناء إدارة المعارك، ولكن تكون أثناء بناء القوة العسكرية وقولة شكل وصورة الحرب، أعني فترة ما قبل الحرب.

وحقاً، رغبت مصر خلال حرب 1973 في قولبة حرب يكون التفوق النسبي فيها للجيش الإسرائيلي أقل موضوعية. وهكذا مثلاً، كان بناء القوة ومخططات الحرب للجيش الإسرائيلي التي اعتمدت على الجهد الجوي والمدرع ضد جهود اختراق المدرعات والعتاد الحربي الثقيل إلى عمق سيناء، أقل موضوعية في حال اجتياز سلاح المشاة طول قناة السويس المحددة تحت مظلة المنطقة المحمية بالصواريخ والصواريخ المضادة للدبابات. وعلى هذه الشاكلة، كان خط ماجينو غير موضوعي ضد اختراق الهجوم المفاجئ الألماني من بلجيكا، فالبرماخت (الجيش الألماني) كان أقل موضوعية للقيام بحملة احتلال متواصلة في عمق الأراضي الروسية، كما أن الفوارق العسكرية الأميركية لم تكن موضوعية بالنسبة للجبهة القومية لتحرير جنوب فيتنام، والانتشارات الخفيفة كانت غير موضوعية لحرب الخنادق.

فعندما يتواجد عدم التوازي في بناء القوة وفي مفهوم تشغيلها، وكل جانب بُني لحرب أخرى، فإن الحرب الحقيقية تدور حول مسألة أي جانب سينجح في فرض الحرب التي خطط لها هو. فإذا قام طرف واحد ببناء نفسه وتدريب لخوض لعبة كرة السلة، والطرف الثاني بنى نفسه للعب الشطرنج، فإن المسألة الحاسمة هي: هل اللعب بينهما يُحسم بإلقاء الكرة في السلة أم بكش الملك؟ فالجيش

الذي تدرب على إلقاء الكرة في السلة هكذا يجد نفسه على ساحة رقعة شطرنج وفيها 64 مُربَّعاً و32 قطعة بيضاء وسوداء وهو غير مسلح من البداية بقدرة موضوعية لتنفيذ مبتغاه. وإذا كان هذا حقاً، فإن أحد الموضوعات الجوهرية للحرب هو التوقعات والتنبؤات - وأكثر من هذا هو النجاح في القولية والفرض - بقواعد ووسائل اللعبة، أقصد: طابع الحرب، والمنطقية، والموضوعات التي تدور حولها الحرب. ففي البداية كانت مصر هي التي نجحت في إملاء سجيّة الحرب التي استعدت لها، ولذلك تضررت موضوعيات وقدرات الجيش الإسرائيلي لتنفيذ مخططاته وأهدافه. وبعد تحوّل 14 أكتوبر/تشرين الأول تغيّرت سجيّة الحرب على المدّمك الحربي والتكتيكي، وعاد الجيش الإسرائيلي إلى موضوعيته، بينما فقد الجيش المصري قدرة العمل بموضوعية ونجاعة فيما يتعلق بالجديد. مثلاً، رغم النجاحات البارزة للجيش الإسرائيلي بعد هذا الموعد، فإن قدرته الميدانية لم تكن موضوعية لإحباط المخططات المصرية التي جسدت للأميركيين الخطر المتمثل والقائم أمام إذابة التوترات والذي يمثله احتلال سيناء بواسطة إسرائيل. ولذلك كلما تراكمت النجاحات للجيش الإسرائيلي على المدّمك الحربي، يتصاعد الموقف السوفياتي ويتفاقم التهديد على علاقات القوى الكبرى، وتُحرّك الولايات المتحدة لكبح جماح إسرائيل، وتثبت الإستراتيجية الشاملة المصرية ذاتها. وبشكل تهكمي، لعبت نجاحات الجيش الإسرائيلي على المدّمك الحربي إلى جانب الإستراتيجية الشاملة المصرية، وأسهمت في تنفيذها. وفي هذا الصدد، لم تُحقق حكومة إسرائيل وجيش الدفاع منذ الأزل موضوعية أو فعاليات في إحباط الإستراتيجية الشاملة المصرية. وبعد سنوات طويلة على نهاية الحرب، فهمت إسرائيل ماذا حدث في نفس الحرب بالمفهوم الواسع للأمور.

أحد المكونات الإضافية الذي غاب عن الحسم العسكري الإسرائيلي كان الأفق غير الكافي لتدمير جيش العدو (بقدر كبير بسبب التدخلات الأميركية المتوقعة). والحقيقة أن الجيش الثالث المصري تم تطويقه إلا أنه لم يُدمر، ومعايير اللعب للجيش الثاني الميداني كانت مقيّدة والجيش المصري بكامله لم ينهر، ولكنه واصل التمسك بقدرة المقاومة الإحصائية وقدرة المعارضة الباقية، وكل ذلك مكّن

من الادعاء بأنه أيضاً على مداмик الميدان انتهت الحرب بمأزق من هذا النوع أو ذاك، وليس بحسم. وعادت هذه المحاولة وجسدت أهمية تدمير الجيش كمكون حيوي إضافي في الحسم. هذه الحقيقة صائبة أيضاً في الاتجاه المعاكس، فالمصريون قولسبوا - كما ذكر آنفاً - حرباً تضررت فيها - بصورة غير مباشرة - بنجاعة الجيش الإسرائيلي، ولكن أبعاد التدمير المباشرة الإجمالية التي لحقت به كانت محدودة. ولذلك نجح الجيش الإسرائيلي في الإفاقة والتكيف، وفي نهاية المطاف أيضاً بنجح في تحقيق الحسم. فتحييد فعاليات الجيش عبر مهاجمة مخططاته وخطوطه العريضة بدون تدمير ضخمة لقوته، يُمكنه في حالات معينة من الإفاقة والتشجيع والتنبيه خلال نفس الحرب وتغيير نمط نشاطه، وبهذا يمنع الهزيمة ويحقق الحسم في نهاية الأمر. ومن هنا ورغم أن هذا الكتيب يؤكد على حيوية مهاجمة مخططات العدو على جميع مداмик الحرب، إلا أن تكرار التجربة يُعلم أن هذا لا يكفي ويجب أيضاً تنفيذ مبدأ التدمير الوارد في عقيدة كلاوزفيتس.

مكون الحسم الهام الذي نفذته إسرائيل كان تجسيد التفوق العسكري التكتيكي في ميدان المعركة، فكانت لمصر إنجازات مسجلة في الحرب، إلا أنها تحققت بالمكيدة والحيلة وبمساعدة إستراتيجية شاملة وإستراتيجية عسكرية متألقة، بينما في معظم التلاقي الهام والمتوازي لقوة ضد قوة في ميدان المعركة، كانت يد إسرائيل هي العليا بوضوح (خاصة بعد 14 أكتوبر). وهذا التفوق التكتيكي أسهم في بلورة الحسم العسكري، وكذلك في تعزيز الردع الشامل المتراكم لإسرائيل، وأحصيت ضمن العناصر التي دفعت مصر للانتقال من حزم المواجهة العسكرية إلى حزم الدبلوماسية والسلام.

هناك مسألة مركزية إضافية وهي كيف تحدث هذه الحرب مفهوم مركز الثقل بعقيدة كلاوزفيتس، حيث إن مصر لم ترغب في مهاجمة مركز الكتلة للجيش الإسرائيلي، ولا حتى مهاجمة عقد حرجة بدنية (نقاط ضعف) في منظومته، ولكنها رغبت في مهاجمة مراكز ثقل إسرائيلية ذات طابع تجريدي، جزء منها عسكري والجزء الآخر مدني إستراتيجي (عملياً مراكز ثقل مدماك الإستراتيجية الشاملة). أما مركز الثقل العسكري فكان عقيدة الأمن الإسرائيلية، وقالب الحرب للجيش الإسرائيلي، وفرصة المناورة وعاصفة المدرعات الإسرائيلية، وحرية الطيران لسلاح

الجو الإسرائيلي واعتماد إسرائيل على جنود الاحتياط. فتلك المراكز تمت مهاجمتها حقاً بنجاعة، بيد أن ذلك لم يتحقق في تنافس مباشر وإنما بشكل غير مباشر وغير متواز.

أما مراكز الثقل الإستراتيجية المدنية التي كانت مهاجمتها أكثر أهمية لتنفيذ جدوى وغاية الحرب لمصر، فكانت قدرة الصمود للمؤخرة الإسرائيلية، والأمن الذاتي الإسرائيلي، والثقة والترابط والتماسك في المثلث "حكومة - جيش - مدنيون" في إسرائيل (الثلاثي المذهل - wondrous trinity في لغة كلاوزفيتس)، والاتفاق العام بأن الوضع الراهن من 1967 حتى 1973 هو واقع مرغوب فيه ومستقر، وكذلك علاقات إسرائيل - الولايات المتحدة. وفيما يتعلق بمركز الثقل الأخير، فهذا عامة هو موقف الولايات المتحدة من موضوع التواجد الإسرائيلي في سيناء والاستعداد الأميركي (أو عدم الاستعداد) لدفع ثمن باهظ وتحمل المخاطر في معركة بين الكتلتين بهدف ضمان انتصار إسرائيل. حتى أن مراكز الثقل تم مهاجمتها بنجاعة.

وفي مقابل ذلك، تركّز الجيش الإسرائيلي في مراكز ثقل بدنية وفعالية في طابعها، حيث إن كتلة المدرعات المصرية في معركة 14 أكتوبر كانت الخيط بين الجيوش الميدانية المصرية، وخطوط إمداد الجيش الثالث والمحاور المؤدية من القناة غرباً إلى القاهرة.

تمركز المصريون حقاً في ميدان المعركة نفسه الذي تمركز فيه أيضاً الجيش الإسرائيلي، ولكن لجدوى وغاية مختلفة تماماً عن الغاية والجدوى التي اعتزمها الجيش الإسرائيلي، فالأخير أراد مقاتلة الجيش المصري، في حين رغبت مصر في مهاجمة مفهوم الأمن والخطوط العريضة لإسرائيل - على كل مداмик الحرب - ومهاجمة المؤخرة المدنية السياسية لإسرائيل بشكل غير مباشر.

رغم ما قيل أعلاه، فقد تعذّر على كل طرف مهاجمة المؤخرة الإستراتيجية للطرف الآخر بوسائل عسكرية مباشرة، فمصر كانت تملك صواريخ سكود مثلاً، كما أن سلاح الجو الإسرائيلي بإمكانه ضرب العمق المصري. ولكن ما عدا ملاحظات هامشية مهجورة نسبياً، كبح الجانبان نفسيهما وتم استخدام الوسائل العسكرية ضد الأهداف العسكرية فقط.

من الجدير التعجب حول كيفية تأثير هجمات جوية إسرائيلية ضد البنى القومية المصرية على مسيرة الحرب، خاصة في ضوء مركزية تلك الهجمات في مفهوم طفرة الشؤون العسكرية (RMA). ولا بد من القول إن حرية عملية ل سلاح الجو الإسرائيلي في العمق المصري كانت تعرفها مصر جيداً إذا اندلعت حرب يوم الغفران فقط بعد انتهاء حرب الأيام الستة، التي نفذ سلاح الجو الإسرائيلي فيها هجمات عمق ضخمة في مصر، بما في ذلك على معامل التكرير ومنشآت الكهرباء وبُنى اقتصادية وعسكرية أخرى. ووفقاً لهذا كان أحد القرارات المصرية الأكثر أهمية قبل الحرب هو اجتياز الردع، أقصد: القرار بشأن الاستعداد للمخاطرة وتلقي هجمات عمق ضد ممتلكات قومية ودفع الثمن. وحقاً، القرار المصري بعدم الارتداد عن التهديد بمهاجمة العمق كان أحد الموضوعات الجوهرية لمنظومات الوضع المصرية التي سبقت الحرب وللتوجيهات الرئاسية ببدء الحرب⁽¹⁾. وعلى خلفية اعتزام مصر دفع الثمن الباهظ للحرب كما ذكر سابقاً، يطرح هذا التساؤل نفسه: إلى أي مدى يمكن للفعاليات أن تكون هجمات عمق ضد البنى القومية والممتلكات الإستراتيجية الأخرى؟ فتلك من المستبعد أن يكون لها تأثيرات مباشرة على قدرة عملية مصر العسكرية، وقررت مصر أنها لن تُقلص حرية عملياتها الإستراتيجية. ودون شك تعتبر معمل التكرير هدفاً غالياً القيمة، ولكن إذا أخذت مخططات الحرب للعدو في حسابها التوضيحية بها، فلن يتضح إلى أي مدى ستؤثر مهاجمتها عملياً على العدو. ومع ذلك ليس أي ممتلك غالياً القيمة يعتبر مركز ثقل، وليس أي هجوم طويل المدى على ممتلك قيم يعتبر هجوماً إستراتيجياً فعلاً.

وهكذا، على سبيل المثال، مهاجمة شبكة كهرباء قومية ليس في حد ذاته مهاجمة مركز ثقل إستراتيجي. ولكن عدم قدرة الحكومة على توفير الكهرباء لمواطنيها - خلافاً لما يتوقعون - يكشف كامل ضعف الحكومة وصنيعها، وخلال فترة زمنية طويلة كان هذا الهجوم كافياً لزعزعة مركز ثقل إستراتيجي مجرد هو بمثابة الترابط والثقة بين المواطنين والحكومة (أي، أن عدم وفاء الحكومة بتوقعات المدنيين لتوفير الكهرباء بصورة منتظمة يقود إلى عدم ثقة المواطنين بالحكومة، وهذا

(1) التوجيه الرئاسي من 1 أكتوبر 1973، بور القناة، عامود 116 و 130-131.

يؤدي إلى وقف التأييد المدني لجهد الحرب الحكومي). ولكن هذا التحليل موضوعي أساساً لمنظومة ديمقراطية. أما المشهد الأكثر تعقداً هو عندما نتحدث عن محاولة لتحدي قدرة الصمود لدكتاتورية من دكتاتوريات العالم الثالث، فهناك دكتاتوريات في هذا العالم لا تقوم على الثقة والتماسك بين النظام والمواطنين وإنما على الفرض والإجبار، وتلك النظم يمكن أن تعاني أضراراً معينة في مؤخراتها، لأن رغبة القتال ترتبط قليلاً بالمواطنين وكثيراً جداً بالقادة، وهؤلاء قد قالوا كلمتهم.

فضلاً عن ذلك، خلال معارك المنطقيات بين إسرائيل ومصر، رغبت إسرائيل - كما ذكر سابقاً - أن تحارب في حرب يتم حسمها بالفعاليات العسكرية، بينما رغبت مصر في قبوله حرب تدور حول اختبار قدرة الصمود وطول النفس للأطراف. وإذا كان هذا حقاً، فإن إسرائيل تكون قد خلقت محورا أساسياً لتشغيل القوة لمهاجمة ممتلكات ذات قيمة كبيرة لا تؤثر مباشرة على قدرة القتال المصرية أو على حرية عملياتها الإستراتيجية. وعملت إسرائيل عملياً بمنطق اختبار قدرة الصمود للأطراف، أقصد: في خدمة المنطق المصري. ويجب على الدولة التي تخرج للحرب أن تقرر ما هو المحور الأساسي لتشغيل القوة، فعلى سبيل المثال: مهاجمة جيش العدو، أو سلبه حرية العملية الإستراتيجية، أو محاولة التأثير على رغبة قيادته، أو مهاجمة موارده الحربية، وما شابه ذلك. وإسرائيل كدولة تشتهي الحروب القصيرة التي تختبر الفعاليات العسكرية للأطراف، مضطرة إلى التركيز على مهاجمة القدرة العسكرية للعدو أو سلب حرية عملياته الإستراتيجية. ويحظر على إسرائيل خوض حروب تحاول فيها التأثير على مدار أسابيع أو أشهر على رغبة العدو أو على موارده، أو حروب يطرح فيها اختبار قدرة الأطراف المتحاربة على الصمود وطول نفس.

تاريخياً ثمة أطروحة تقضي بإمكان التأثير على الرغبة السياسية للعدو عن طريق مهاجمة البنى التحتية وجني ثمن اقتصادي، مثل السيطرة على موارد المياه لفترات زمنية تستغرق ساعات أو أياماً. فالهجمات الجوية والصاروخية الألمانية على مدن بريطانيا، ومهاجمة بريطانيا والولايات المتحدة لمدن ألمانيا في الحرب العالمية الثانية، وكذلك مهاجمة الولايات المتحدة للبنى التحتية لشمال فيتنام في عمليات مثل "صعق يتدحرج" و Linebacker 11، لم تثبت أن جني الثمار في حد

ذاته يزعم الرغبة السياسية في القتال. وحتى المعركة الجوية في كوسوفو لم تُسفر عن نتائج بارزة بمصطلحات ساعات أو أيام، ولم يتضح إلى أي مدى تحدد مصير الحرب بالهجمات الجوية أو بأي حجم من التهديد بالغزو البري وبتغيير الموقف السياسي الروسي⁽¹⁾.

لذلك من الضروري التفريق بين هجمة جوية عميقة تؤثر على العملية العسكرية للحرب مباشرةً وبجدول زمني يستغرق ساعات أو أياماً، مثل الهجمة التي تضر بقدرة عملية عسكرية أو تُحدد مباشرةً حرية العملية الإستراتيجية، وبين هجمة مغزاها جني ثمن وتهدف إلى التأثير على اعتبارات الربح والخسارة ورغبات المستوى السياسي للعدو خلال فترات زمنية تستغرق أسابيع أو أشهر. وأكثر من ذلك، فالتجربة تُعلم أن الهجمات التي تجني ثمناً اقتصادياً تؤثر ربما على الهجمات التي تأتي بعد الحرب - لأن تمديد مواصلة إعمار آثار الحرب يرفع ثمنها وربما يخلق ردعاً ما - ولكنها تواجه صعوبات للتأثير على عملية الحرب في تحديد زمن موضوعي لمعركة الحسم (خلافاً لمعركة الاستنزاف).

حرب الاستنزاف: هل حسمت إسرائيل الحرب حقاً؟

يجب أن تُدرج حرب الاستنزاف (1969-1970) في إطار المداولات حول الحرب غير المتوازية والمعقدة ضد غريم نظامي. ففي هذه الحرب ظهر نفس منطق الحرب الذي اتجهت إليه مصر في حرب يوم الغفران، إلا أن هذا المنطق تم تنفيذه بنمط عملية محدودة جداً. فمركز الثقل الإسرائيلي الذي رغبت مصر في مهاجمته كان قدرة الصمود العسكرية، وخاصة قدرة الصمود الشعبية لإسرائيل (أقصد رغبة القتال لدى المدنيين والتأييد الذي سيعطونه للحكومة لمواصلة القتال). وإذا كان هذا حقاً، فكذلك في هذه الحالة أرادت مصر تحويل الحرب من اختبار للفعاليات العسكرية للأطراف إلى اختبار لقدرة الصمود، فمصر جسدت لإسرائيل أن ثمن بقائها في سيناء سيكون باهظاً، أقصد: مصابين وارتيابك الاقتصاد لفترات زمنية متواصلة.

(1) للتوسع انظر: مذكرة رقم 89.

نمط العملية العسكرية لمصر كان إطلاق نيران المدفعية الثقيلة وشن مدهامات على قوات الجيش الإسرائيلي الأمامية المنتشرة في مجال فعال على طول قناة السويس، ولكن ليس من أجل المساس بقدرة عملية جيش الدفاع أو كسر هيكله الأساسي، بل من أجل إجبار إسرائيل على إبقاء قوة عسكرية كبيرة مكونة من وحدات نظامية واحتياطية على ضفة القناة لفترة زمنية متواصلة. هكذا نُخلق عبء على الاقتصاد والمجتمع تدريجياً ولفترة زمنية، وكان من المنتظر أن تنكسر رغبة القتال الإسرائيلية، هذا الانكسار شكل حافزاً نتيجة لسقوط جنود إسرائيليين بشكل دائم خلال العمليات اليومية المعتادة، وليس في إطار معارك كبرى يكون لأطرافها جدوى واضحة.

اعتمد المصريون على فرضيتين: الأولى أن إسرائيل لن تُصعد حرب الاستنزاف إلى حرب شاملة ولن تحتاز قناة السويس من أجل تدمير الجيش المصري، والثانية أن إسرائيل غير مؤهلة لمضاهاة مصر بنفس الصورة، وتقود إلى استنزافها. وكدولة غير ديمقراطية، ليس بها وسائل إعلام حرة، وغير صناعية، وبدون اقتصاد حر وبدون أجهزة رفاه وليس بها طبقة وسطى ذات مغزى وفطنة، كل ذلك جعل من مصر صاحبة تفوق في قدرة الصمود والروح القومية. وفعلاً، ضحى المصريون بمدن القناة الثلاث، وأصبح مليونان منهم لاجئين، وتحملوا أضراراً عسكرية تكتيكية من نيران الجيش الإسرائيلي، كما تحملوا ضربة قاصمة على معامل التكرير المصرية، وعلى السدود وعلى بنى أساسية أخرى. ولكن كما ذكر سابقاً، ليس كل ممتلك قومي عالي القيمة، يُعتبر مركز ثقل. فمن أجل المساس بمركز ثقل يتعلق بقدرة الصمود القومية يجب رصد وتمييز عقد حرجة (نقاط الضعف) بارزة وهامة في النسيج السياسي المدني في الصدد المعين الذي أمامنا. ومثلما يبدو، لم يتضح حجم تأثير الهجمات الإستراتيجية لإسرائيل على النسيج السياسي المدني المصري، وحتى إذا كان لها تأثير، فهو لن يقاس بمصطلحات ساعات أو أيام، ولكن ربما بما تراكم على مدار أشهر طويلة.

ومع ذلك، الزعم المقبول هو أن هجمات سلاح الجو الإسرائيلي على البنى الأساسية القومية في عمق مصر صدعت رغبة القتال لدى مصر وقادتها إلى طلب وقف إطلاق النار، أي أن هجمات العمق التي شنها سلاح الجو الإسرائيلي

كسرت الخطوط العريضة المصرية، وتبخرت بداية قدرة الصمود المصرية. وهناك من يدعي أن التأثير البدني للهجمات ذاتها ليس هو الذي أوجد الباعث المصري لطلب مخرج دبلوماسي من الحرب، وإنما حقيقة أن تلك الهجمات كشفت ضعف ووهن القيادة المصرية التي لم تنجح في توفير دفاع مناسب للمؤخرة الإستراتيجية. كما أثرت هذه الهجمات على كبرياء وشرعية القيادة (هذا كان للوهلة الأولى مركز ثقل مصر حقيقياً). وفي أفضل الأحوال، نجحت إسرائيل في خلق ضغط على البنى القومية المصرية، وبهذا كشفت وهن القيادة المصرية أمام شعبها وقيدت حرية العملية الإستراتيجية المصرية على مواصلة القتال، ودفعت القيادة المصرية إلى طلب إيجاد مخرج من الحرب رغم قدرتها على استمرار العملية ضدنا بنجاعة على صعيد الفعاليات.

يُمكن مناقشة وتوضيح هذا التطلع، حيث لم تكد تمر ساعات على وقف إطلاق النار حتى دفعت مصر ببطاريات صواريخ أرض - جو إلى مقربة من قناة السويس، في خرق واضح لأحد الشروط الأكثر جوهرية في اتفاق وقف إطلاق النار. وفعلاً فقد ارتدعت إسرائيل والولايات المتحدة المنهكتان عن تحديد القتال، وقررتا تجاهل الخروقات المصرية. إضافة إلى ذلك، فإن إنهاء حرب الاستنزاف لم يدفع مصر إلى اليأس من الأفق العسكري، وإنما العكس، ففور انتهاء حرب الاستنزاف عام 1970 بدأ السادات الاستعداد لحرب شاملة كان موعدها الأساسي عام 1971، وبعد ذلك أُجلت بضع مرات حتى العام 1973. فإذا كان ذلك حقاً، فإن البنى الأساسية القومية لم تُمثل إرثاً حاسماً على شاكلة أن مهاجمتها ستحدث تحولاً إستراتيجياً في مصر وتجلب ردعاً من الحرب.

يمكن إيجاز حرب الاستنزاف بالشكل التالي: مصر أرادت تحقيق أهدافها الحربية دون هزيمة إسرائيل عسكرياً، في حين أن إسرائيل - إذا قبلنا أنها حقاً هزمت مصر - نفذت ذلك دون المساس بالهيكل الأساسي للجيش المصري وقدرة عمله (إذا كان كذلك فإن إسرائيل أكدت أن الجيش المصري غير مؤهل من البداية لإحباط هجمات العمق التي نفذها سلاح الجو الإسرائيلي على مصر، أعني أن الجيش المصري لا يمكنه العمل ضدنا بنجاعة). ولم يعمل الجانبان ضد مراكز الثقل الفعالة لجيش العدو، ولم يديرا معركة أساسية كبرى.

من انتصر في عام 1956؟

التنوع الحدسي والبديهي لعملية قادش (1956) يندرج ضمن الحروب المتوازية البسيطة، فلنفترض أن بناء القوة للطرفين كان مماثلاً، وكلاهما فهم بشكل مبدئي الحرب عبر نفس منظور الصدمات بين كتل ميدانية نظامية، إذاً عملية قادش سيتم إدراجها في هذا الفصل الذي يُركز ويهتم بالحروب غير المتوازية ومتعددة المداميك، لسببين: الأول تركز الطرفين في ميدان المعركة لغايتين غير متوازيتين ومختلفتين بشكل جوهري، والثاني أن قصة الحرب أكثر تعقداً وتشابكاً من الصدمات المتوازية "البسيطة" بين الكتلتين في ميدان المعركة، وهي تختلف بشكل جوهري من مَدْمَاك إلى آخر، كما أن نتيجة الحرب تختلف من مَدْمَاك إلى آخر، وهي أيضاً مقيدة جداً من مَدْمَاك إلى آخر حتى أنها لا تظهر. وأساساً لوحظ وجود علاقة في النتيجة بين وضع النهاية العسكري ووضع النهاية السياسي. وبيت القصيد أن الحرب لم تختبر الفعاليات العسكرية للأطراف، بل أساساً قدرتهم على تحريك المنظومة الدولية.

هدف الحرب الأساسي والمشارك لفرنسا وبريطانيا وإسرائيل كان إسقاط نظام عبد الناصر وتغييره بنظام غير محارب يكون موالياً للغرب. كما رغبت فرنسا وبريطانيا في تأمين مصالحهما الوطنية في قناة السويس وتعزيز وضعهما المغمور، بينما أرادت إسرائيل وقف النشاطات الإرهابية للفدائيين، ومنع زعزعة توازن القوى الإقليمية نتيجة لصفقة الأسلحة المصرية التشيكية، وتقوية قوة الردع. علاوة على ذلك، فإن فرنسا التي كانت منغوسة في حربها ضد جبهة التحرير الوطني الجزائرية وليس لها قرب عسكري جيد من ساحة الحرب، احتاجت إلى مساعدة إسرائيل في مهاجمتها لمصر. أما إسرائيل التي أرادت الحصول من فرنسا على مساعدة نووية متقدمة، فقد رغبت في توطيد التحالف مع فرنسا.

وعلى مَدْمَاك الإستراتيجية الشاملة، افترضت إسرائيل أن انضمامها إلى بريطانيا وفرنسا يوفر لها القدرة العسكرية والدبلوماسية لتنفيذ أهداف الحرب، كما افترضت أن بريطانيا وفرنسا ستحصلان على تأييد الولايات المتحدة. وفي مقابل ذلك، لم يكن اعتماد جمال عبد الناصر على الاتحاد السوفياتي مفهوماً في

ذلك الوقت، فالصلة بين القاهرة وموسكو ما زالت ضعيفة، واعتقد كثيرون في مصر أنه يجب على القاهرة أن تتضامن إذن مع الولايات المتحدة (عبد الناصر ذاته زعم أن تأمين قناة السويس من أجل تمويل بناء سد أسوان كان خطوة على الأقل معادية لأميركا بسبب قبول حزمة التمويل التي اقترحها السوفييتيون). وانتباه الاتحاد السوفياتي كان متعلقاً في نفس الأيام بقمع المقاومة في المجر والمخاوف من مقاومة في بولندا، وُسِّع في الكرملين أصوات تطالب بإيجاد معادلة تكون القوى الكبرى وفقاً لها مخولة بالتدخل بالقوة من أجل الدفاع عن مصالحها الحيوية (الاتحاد السوفياتي في المجر، وبريطانيا وفرنسا في السويس). ولكن في نهاية المطاف قرر الاتحاد السوفياتي تقوية مكانته في العالم العربي عن طريق النهوض لمساعدة مصر، وأن التهديد بتصعيد بين الكتلتين سيقود الولايات المتحدة إلى التحفظ من بريطانيا وفرنسا وزعزعة الاتحاد بين الكتلة الغربية. وحقاً مارس الاتحاد السوفياتي ضغطاً دبلوماسياً ومارس رمزيا تهديدات نووية (رسالة نيكولا بولجانين)، أقنعت الرئيس آيزنهاور بأن هناك مخاطر عسكرية واضحة وفورية لحدوث صدامات بين الكتلتين، أو على الأقل تغلغل عسكري سوفياتي في الشرق الأوسط. وهذا الخوف قاد إلى موقف حاد وغير وسطي لدى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والذي وفقاً له يجب على بريطانيا وفرنسا وإسرائيل الانسحاب دون تأجيل من أراضي مصر. وظل الحلفاء الثلاثة دون خيار، وليس أمامهم سوى الانصياع. وكانت الخطوط الأساسية لإسرائيل تتمثل في أن اختيارها لفرنسا وبريطانيا يضمن نجاح التنافسات على تعبئة منظومة دولية تقوضت.

حقيقة أن وضع النهاية السياسي لم يبق جندياً فرنسياً أو بريطانياً أو إسرائيلياً واحداً على أرض مصر، تدل على أن المجتمع الدولي سَلَّم بالسيطرة المصرية على قناة السويس، مثلما نرى لاحقاً. فقد نجح جمال عبد الناصر في إنقاذ جيشه من التدمير، وهذا ما مكنه من الادعاء بأنه انتصر في الحرب، لأن الهدف الأساسي لإسرائيل وبريطانيا وفرنسا لم يتحقق، بينما ظلّ عبد الناصر مقاوماً على كرسيه. وانتصر لأنه واجه تحالفاً فرنسياً بريطانياً إسرائيلياً، ومع ذلك ظلّ منتصباً قوياً في مكانته كزعيم للعالم العربي ومرافع لقيادة كتلة دول عدم

الانحياز. وكان هذا وميضاً مُسبقاً لظاهرة "الانتصار بواسطة عدم الخسارة"، ومع ذلك كان لإسرائيل أهداف حرب غير مباشرة ذات صلة أكثر اتساعاً، خاصة تقوية أمنها الذاتي بقدرتها العسكرية، وتغيير النهج الذي فهم العالم العربي به إسرائيل، وكذلك الأسلوب الذي فهمت به القوى الكبرى إسرائيل. ولكن فوق كل ذلك، غيّرت الحرب مفهوم الولايات المتحدة بالنسبة لإسرائيل، وكانت الحجر الأساسي الهام في خلق علاقة إستراتيجية بين الدولتين. كما أن الحرب حوّلت إسرائيل إلى حليف ذي قيمة للقوى الإقليمية غير العربية (إيران وتركيا)، وكثفت التأثير والتواجد الإسرائيلي في أفريقيا. إذاً أوجدت الحرب واقعا أساسيا جيدا جداً لإسرائيل (فقد حصلت أيضاً على ضمانات دولية فيما يتعلق بحرية الإبحار، وجعل سيناء منزوعة السلاح ووقف نشاطات الفدائيين، إلا أن تلك الأمور لم تساندها وقت الاختبار).

أما على مَدَمَاك الإستراتيجية العسكرية فتختلف قصة الحرب تماماً، فإسرائيل أرادت تحقيق الحل الأفضل لبضعة اعتبارات متناقضة: الأول، أرادت أن توفر للقوى الصديقة سبب حرب عن طريق ما سيُرى كتهديد مباشر على مجال قناة السويس. الثاني، عدم الثقة بالقوى الكبرى أدى إلى عدم رغبة إسرائيل في التعهد بشن حرب شاملة تتحول إلى حقيقة منتهية قبل أن تتدخل القوى، حيث فضلت إسرائيل تأجيل الصدام الأساسي مع الجيش المصري بعد غزو القوى الكبرى وفقدانه قدرة التغلب والهجوم المضاد. الثالث، أرادت إسرائيل أن تحقق مباشرةً وبعملية عسكرية ذاتية أهدافها الخاصة الأوحدية التي حُدِدت أعلاه. فإسرائيل أرادت تحقيق الحسم السريع على الجيش المصري، خوفاً من فتح جبهة إضافية أو دخول الجيش العراقي إلى الأردن. وفعلاً، نجحت إسرائيل في تنفيذ مخططاتها على مَدَمَاك الإستراتيجية العسكرية بشكل كامل.

يُشار إلى أنه على المَدَمَاك الإستراتيجي العسكري لوحظ عدم تواز بارز بين الأطراف، فقد خافت مصر من أن يقود تأمين قناة السويس إلى غزو فرنسي بريطاني، ولذلك بدأت قبل الحرب في نقل قوات من جبهة سيناء إلى مجال القاهرة وقناة السويس، ومع بدء الهجوم البريطاني الفرنسي تلقى الجيش المصري أوامر بالانسحاب من سيناء. إلا أن إسرائيل هاجمت تشكيلا مصريا كان في عملية

متناثرة، عندما بدأ في الانسحاب فوراً مع بدء الحرب وقبل المعركة الأساسية الكبرى.

وعلى صعيد عمليات الميدان ذاتها وبمنظور مداميك الحرب العالية، هدفت عملية الإنزال الجوي الإسرائيلية في "ميتلا" إلى أن توفر للقوى الكبرى سبباً للحرب الملحة، وهدف التغلغل إلى وسط سيناء إلى تمكين التواصل مع القوة التي تم إنزالها جواً (أو إنقاذها إذا لم تتدخل القوى الكبرى)، كما أن الاقتحام المسبق لـ "أبو عجيلة" قبل أن تهاجم القوى الكبرى مصر كان عائقاً عملياتياً (نبت من عدم توضيح الفكرة الإستراتيجية لمستويات الميدان)، وأساس الجهد كان تدمير مؤخرة الجيش المصري المنسحب من كامل سيناء. غير أنه بمنظور المدماك الحربي، أوجدت إسرائيل اقتحاماً متزامناً تقريباً لخطوط الدفاع المصرية لعمق شبه جزيرة سيناء، وبهذا سلبت إسرائيل الجيش المصري قدرته على تنفيذ أهدافه. فالتشكيل المصري بحد ذاته كان ضعيفاً متقطع الأوصال ومخترقاً على طول عمقه، وكان ثباته الحربي متزعزعا. وهذا الأمر تم تنفيذه - بقصد متعمد - عن طريق احتكاكات محدودة بين الجيوش مع تحاشي مراكز الكتلة وبمعارك أقل من الكبيرة نسبياً.

زعزعة الثبات الحربي المصري تم تنفيذها عبر مهاجمة عدد من مراكز الثقل البدنية، فمركز الثقل الذي أرسى تواجد إسرائيل في غرب سيناء كان معبر "ميتلا" الذي تم فيه إنزال قوة مظلات مع بداية الحرب. أما مركز ثقل خط الدفاع المصري الثاني الذي كان أيضاً مركز الثقل الأساسي للمعركة كلها وحُسمت فيه عملية قاده، فكان موقع "أبو عجيلة" - "جبل لبنى"، وهو مفترق أساسي في وسط صحراء سيناء تتفرع منه محاور شمال وجنوب سيناء، حيث بنى المصريون في موقع "أبو عجيلة" تشكيلاً حصيناً، رابطت في مقدمته الاحتياطيات المدرعة المتحركة الأساسية. وهناك مركز ثقل إضافي هو موقع "رفح" المقام على المحور الشمالي والذي يُقلل المسافة بين إسرائيل وقناة السويس، وفيه أيضاً بنى المصريون تشكيلاً حصيناً. وبالفعل فإن مهاجمة تلك المواقع المصرية إلى جانب الإنزال بالمظلات في "ميتلا" وتدمير خط الدفاع المدني المجاور للحدود "أم كتف - كتسيما" أدت إلى فقدان تشكيل الدفاع المصري القدرة على تنفيذ أهدافه في كل

عمق سيناء، وفقدان رغبة القتال المصرية، كما أدت إلى تقويض الجيش المصري في سيناء والحسم على المِذْمَاك الحربي.

مع ذلك، نجح معظم الجيش المصري في الفرار من الجبهة، وأغلبية تعداد القوة المصرية نجت من المعركة كما قيل سلفاً. جوهر الحقيقة أن مصر ظل لديها جيش بعد الحرب مكنّ المصريين من الادعاء بأنهم لم يُهزموا، رغم عدم قدرة الجيش المصري على تنفيذ أهدافه في ميدان المعركة. وهذه الحقيقة أعادت وجسدت أهمية تدمير جيش العدو "البسيط" كمكون إضافي من مكونات الحسم العسكري، وقدرة ترجمته إلى انتصار.

وبمنظور مداмик الحرب المنخفضة فإن رواية الحرب مختلفة جداً وتتميّز بالوسطية والانخفاض، إذ إن معظم الوحدات الإسرائيلية المقاتلة تشكلت من قوات احتياط عانت من عملية تعبئة ناقصة. ولم يصل العتاد من المستودعات إلى وحدات الميدان، ولم يعرف القادة مخططات الحرب، والمخابرات الميدانية كانت بعيدة. كما أن القوات النظامية عانت من حين إلى آخر من الفشل التكتيكي، وحتى قوة المظليين المختارة التي تم إنزالها في "ميتلا" تورطت في قتال صعب وفاشل.

لكن هذا الضعف التكتيكي واللوجستي انعزل عن المداмик المنخفضة ولم يضر بقدرة الجيش الإسرائيلي على تنفيذ مخططاته ومنطقيته على المِذْمَاكين الحربي والإستراتيجي العسكري. ورغم الوهن التكتيكي واللوجستي نجحت إسرائيل في توفير سبب حرب للقوى الكبرى، وفي صدع التشكيل المصري وإخراجه من مقارنة الوزن والاعتبار (خاصة في مناورة أمام منطقة وليس ضد العدو)، وتدمير مؤخرة الجيش المصري المنسحب بسبب غزو القوى الكبرى.

وفي مقابل ذلك، انعزلت هذه النجاحات عن المداмик العسكرية العالية ولم تسهم في تحقيق إنجاز على مِذْمَاك الإستراتيجية الشاملة أو تنفيذ الهدف السياسي، لأن الولايات المتحدة اعتقدت أن التهديد السوفياتي صادق، ولذلك لم تقف بجانب حلفائها الطبيعيين. لذا ورغم تحقيق وضع النهاية العسكري المخطط، فإن الظروف الدولية لم تسمح بتنفيذ وضع النهاية السياسي المطلوب.

لإيجاز هذا الفصل، يمكن أن نلاحظ أنه في الحروب غير المتوازية بين غرماً نظاميين متمثلين في دولة، يوجد ميل إلى الانحراف عن التطلع المتبادل إلى تنفيذ أهداف الحرب بواسطة التنافس مباشرةً بين الجيوش في المجال الفعّال، بهدف تحقيق حسم عسكري. وذلك ليس عبر صدامات "بسيطة" بين كتلتين عسكريتين تتطلعان إلى تدمير بعضهما البعض في ميدان المعركة، وإنما هو خلق حروب متعددة المداميك والأبعاد. كما أن تركز الجيوش في ميدان القتال لا يهدف فقط إلى خدمة المنطقيات المعقدة، وليس بالضرورة التكتيكية، ولكن أيضاً يخدم مداميك المعركة والإستراتيجية أو الإستراتيجية الشاملة. ورغم العلاقات الثنائية المدركة بين مداميك الحرب، يمكن ملاحظة تنافسات ذاتية في كل مداميك أمام نفسه، ومن حين إلى آخر يكون نقل النتائج بين المداميك السفلى والعلياً مقيداً وأدنى. علاوة على ذلك، وضع النهاية السياسي في حالات معينة لا يُبنى على أسس وضع النهاية العسكري، ولكن منفصلاً عنه. ووضع النهاية السياسي من شأنه أيضاً أن يتم البدء في بنائه قبل معرفة النتائج العسكرية، وقبل اندلاع الحرب. أما العمليات العسكرية فمن المنتظر أن توفر كذلك الصلة وسرعة التحرك نحو وضع النهاية السياسي، ولكن يجب عدم إيجاز هذا الوضع مباشرةً. لذا فإنه إذا توجّب الانتظار في الحرب الكلاسيكية حتى تتضح النتائج العسكرية ليتمكن حينها فقط الانشغال والعمل على قبولية وضع النهاية السياسي الإستراتيجي، فإنه في الحرب المعقدة يمكن أحياناً العمل على بلورة وضع النهاية السياسي قبيل استيضاح النتائج العسكرية وكذلك قبل نشوب الحرب.

الحرب المتشابكة لا تختبر بالضرورة فقط الفعاليات العسكرية للأطراف، بل سلسلة موضوعات إضافية، مثل قدرة الصمود، وحشد المنظومة الدولية. وفي حالات كثيرة تتواجد في خلفية النضال حول طابع الحرب، فكل جانب يتطلع إلى فرض حرب تختبر موضوعات أخرى تتناسق وتتلاءم مع تفوقه النسبي ونقصان غريمه النسبي.

وأحياناً يحاول طرف ما رسم حرب تُوضع فيها قدرة الصمود أمام اختبار، بينما يحاول الطرف الآخر مع كل ذلك فرض حرب تُوضع فيها فعاليات الميدان العسكرية أمام اختبار. من هنا يتضح أن الطرف الذي يحاول وضع مسألة الصمود

في مركزية الحرب يتطلع إلى إيجاد وضع لا يُطاق ويستنزف الطرف الثاني على المدى الطويل، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية يسلبه فرصة الحسم، وذلك بواسطة ضمير مراكز الثقل الفعالة وعدم التمرکز لمعارك أساسية كبرى.

في نفس الحروب غير المتوازية وكثيرة الموضوعات لا يشتق الحسم فقط من معايير تدمير قوة العدو، ولكن من مسألة أيُّ حرب تُجرى: أهى التي نحن خططنا لها أم التي استعد لها العدو؟ والجانب الذي يفرض نوع الحرب التي بُني من أجلها يمكنه العمل بجدارة على تنفيذ أهدافه، في حين سيكون الجانب الآخر أقل موضوعية منذ البداية، أعني أن قدراته ومخططاته ستكون غير فعّالة في الصدد المعين، ومن هنا فإن مصيره تقريباً كأنه حُسم. علاوة على ذلك، فإن قدرة العدو على الاستمرار والعمل بجدارة لا يمكن قياسها فقط بمصطلحات بدنية وتكتيكية أو حتى حربية، ولكن بقدرة القوة العسكرية على تنفيذ أهدافه على مدايمك الإستراتيجية والإستراتيجية الشاملة. ومع ذلك، فإن الأمر لا يلغى ضرورة تدمير قوات جيش العدو، وأن هذا التدمير "البسيط" ظل مكوناً حيوياً في الحسم.

مركز الثقل المهاجم ليس فقط المكان الذي تتواجد فيه كتلة جيش العدو بكثافة كبيرة، عدا الذي لا ينتمي لمدماك الإستراتيجية أو الإستراتيجية الشاملة، سواء كانت له مميزات بدنية أو مميزات أكثر تجريدية، مثل الثقة والترابط والتماسك في المثلث حكومة - جيش - مدنيون، واستعداد المنظومات السياسية والشعبية على مواصلة وتأييد أهداف ومخططات الحرب، والخطوط العريضة والمفاهيم الأمنية، وهزيمة منطق العدو وقالبه، وزعزعة ثابته الحربى أو علاقاته مع حلفائه. وفي نفس توقيت مهاجمة مراكز الثقل المتشابكة تلك، يمكن من حين إلى آخر تنفيذ أهداف عسكرية حتى لو كان بإمكان جيش العدو الاستمرار والعمل بجدارة ما على مدماك الميدان.

بيد أنه ليس كل إرث قيم يعتبر مركز ثقل، وتنوعه يتعلق بطبيعة الحرب وبمحور تشغيل القوة (مثل المساس بقدرة القتال لدى العدو، وبحرية عمله الإستراتيجي، وبرغبة قيادته، وبموارد قتاله.. إلخ). والحرب تتطلب الاختبار السريع لقدرة الانقضاض العسكرية للأطراف على مركز ثقل حتى يتضح ما إذا كان الهجوم له تأثير مباشر وفوري على العملية العسكرية للحرب، مثل المساس بقدرة

القتال لدى العدو أو سلب حرية عمله على مواصلة القتال وفقاً للصورة التي يراها ويطلبها. وكذلك في حروب الاستنزاف المتواصلة التي يتطلب فيها اختبار قدرة الصمود وطول النفس لدى الأطراف، لا يعتبر فيها كل إرث مركزاً ثقل. فالمساس بالملكات من شأنه أن يمحو لفترة زمنية طويلة العقد الحرجة (نقاط الضعف) من النسيج الوطني، وهي في دكتاتورية من العالم الثالث رغبة القتال لدى القيادات، بينما هي في ديمقراطية غربية - بشكل عام - تأييد شعبي للحرب إزاء الثمن الذي تجنيه واستمرارها. وليس في كل مرة يجري فيها الاختبار غير المتوازي لقدرة الصمود، تتضرر الديمقراطية العالية جداً.

حرب غير متوازية أمام عدو غير نظامي: الالتقاء في نفس ميدان المعركة لأغراض مختلفة

في هذا الفصل سٌوصف وتُحلل حروب بين دول وأعداء ليسو دولا أي غير نظاميين (عصابات)، وهذه الحروب تجسد المزايم القادمة:

1. العدو غير النظامي (عصابات) لا يلتصق بصورة عامة بالتعريفات الكلاسيكية، إذ إنه لا يتطلع إلى حسم الجيش النظامي والمساس بمراكز ثقل فعالة، ولا يتمركز لقتال أساسي كبير.
2. مركز الثقل الذي يتطلع العدو غير النظامي إلى ضربه هو قدرة الصمود للمؤخرة المدنية السياسية للعدو الذي هو دولة (جيش نظامي)، بغرض زعزعة رغبته القتالية.
3. زعزعة رغبة القتال السياسية المدنية تُنفذ بشكل فائض لفترة طويلة، ولذلك فهي تستوجب حرباً طويلة.
4. إنجاز الأمر بواسطة خلق وضع لا يُمكن تحمله لفترة طويلة (بطريقة عامة: مساس متواصل بقوات الإرسالية العسكرية للدولة المعادية)، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يسلب من جيش الدولة فرصة الحسم (الشروع وعدم الاستقرار لخوض معارك كبرى).
5. من أجل تنفيذ الوضع المنتظر فإن العدو غير النظامي لا يحتاج إلى الحفاظ على قوات عسكرية كاملة، ولكن فقط الحفاظ على قدرة المقاومة المتبقية لديه.
6. الفائدة التي يستخلصها العدو غير النظامي من الالتقاء في ميدان القتال لا تقاس بمصطلحات تكتيكية بدنية، ولذلك فهو مؤهل لتنفيذ أهدافه الإستراتيجية السياسية حتى لو تكبد أضرارا تكتيكية هامة.

7. وضع النهاية السياسي للحرب غير المتوازية لن يُشتق مباشرةً من النتائج العسكرية، بل من صلات أكثر وسعاً، وأن الصلة بين نتيجة الحرب على المداميك العسكرية - خاصة الميدانية - والنتيجة الإستراتيجية السياسية لا تعتبر مباشرة.

الفيتكونغ (المنظمة الوطنية لتحرير جنوب فيتنام) الفيستالي

أمام الجهاد المناوئ للفيستالي

من البديهي أن العدو غير النظامي يُمثل جناحاً معيناً لعدم التوازي، وله عالم مصطلحات ووسائل تحليل خاصة. هذا العدو لا يمثل جديداً، والمحاولات في الحرب ضده تكون كبيرة، فقد واجهه نابليون في شبه جزيرة إيبيريا (1808-1814)، كما واجهته بريطانيا في حرب البورويم "الحرب الجنوب أفريقية" (1899-1902)، وألمانيا في الحرب العالمية الثانية في يوغسلافيا وروسيا مثلاً. كذلك في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، أديرت معارك كثيرة ضد أعداء غير نظاميين، وتجدد الإشارة هنا إلى المعارك البريطانية في ملايا (1949-1960)، وعدن (1963-1967)، وكينيا (1946-1959)، وقبرص (1955-1962) واليونان (1946-1949)، والمعارك الفرنسية في الهند والصين (1946-1954)، والجزائر (1954-1962)، وإلى حرب الاتحاد السوفياتي في يوغسلافيا (1979-1989)، والحريين الروسيين في الشيشان (1994-1996-1999)، والحرب الهولندية في جزر الهند الشرقية (1945-1949)، وكما هو معروف الحرب الأميركية في فيتنام (1964-1975)، وأفغانستان مؤخراً (2001)، والعراق (2003).

كلاوزفيتس ذاته له دروس عن حرب العصابات - "حروب صغيرة" (kleinkrieg) و"حروب شعبية" (volkskrieg) - خاصة من تجاربه في بولندا، وقادته حنكة التجارب غير المألوفة تلك إلى إعادة اختبار جزء من تشخيصاته السابقة وإحاطتها بسياج.

يُحتمل وجود ضرورة للتفرقة على الأقل بين نوعين مختلفين من الغرماء غير النظاميين: هؤلاء الطامحين إلى الاندماج في وضع النهاية فهم لذلك يناضلون ضد منظومة الدولة، وأولئك الذين يهدفون إلى زعزعة هذه المنظومة. فقد أدار

الفيتناميون والفيتكونغ والشيوعيون الصينيون فضلاً غير نظامي (عصابات) كمرحلة وسطى، حتى يتحقق وضع النهاية المرغوب فيه وهو الذي تقام فيه دولة سيادية تُدمج في المنظومة السياسية الدولية القائمة. وبسبب ذلك ورغم كونهم غير نظاميين فقد سلكوا سياسات برغماتية وعقلانية وبناءة لمنهجهم، وقدرُوا حسابات الربح والخسارة، وفي نهاية المطاف كانوا شركاء في الحوار الذي تم تنسيقه وكان يتماشى مع المنطق الأساسي للدولة. وفي مقابل ذلك، وبعد وقوع أحداث مارس 2004 في مدريد، نشر تنظيم القاعدة بياناً جاء فيه "أن المنظومة الدولية التي أرساها الغرب في أعقاب اتفاقيات ويستفالي من المنتظر أن تنهار، والمنظومة الدولية الجديدة التي ستقام ستكون تحت قيادة دولة إسلامية ضخمة". يشار إلى أن سلام ويستفالي من عام 1648 أنهى الحروب القائمة على أساس الدين في أوروبا، ويُعتبر حادثاً مؤسساً تم خلاله تبني عملية إنضاج الثقافة الغربية من منظومة سلطة الكنيسة خاصة المعتقدات والدوافع الدينية، إلى "منظومة ويستفالي" التي تعتبر المنظومة الدولية المعروفة لنا حتى اليوم وأسسها هي دولة الشعب ومفهوم السيادة والدبلوماسية البرغماتية العلمانية.

والتنافس مع غريم يرفض منطق الدولة ليس فقط كمرحلة وسطى ونتيجة ضرورة ظرفية، بل على أساس اختيار دائم للأيدولوجية والثقافة والإستراتيجية، يخلق صعوبات معقدة ومبهماة. فغريم كهذا من شأنه أن يكون عديم الشكل وغير مترابط من ناحية سجيته، وليس له بالضرورة مسالك معروفة في عملية اتخاذ القرار، وقد لا تكون لديه اعتبارات واضحة للربح والخسارة. كما أنه لا يعمل بالضرورة على تنفيذ أهداف واقعية يمكن تنفيذها، وغير مقيد بجدول زمني كالدولة. فالحديث هنا لا يدور بتاتاً عن أيدولوجية غامضة، يتجمل خلفها مؤمنون لا تُعرف توجهاتهم ولا حجمهم. أضف إلى ذلك، إن قسماً من هؤلاء الغرماء قد يرى ظاهرة الحرب بشكل مختلف جوهرياً عما نراها، فنحن نرى أنها شر لا بد منه، ونقدس قيمة الحياة، ونختار أي عملية وفقاً لنتائجها، وندير شؤوننا بأسلوب تميز المشكلة وإيجاد الحل. أما ثقافات أخرى - مثل الجهاد - فتفهم الحرب كأنها خيار ثقافي مفضل جليل وأمر ديني تاريخي مُحرر من اختبارات الجدوى والغاية. ومن بينهم من يرون الموت وساماً، وذات الحرب - وليس النتيجة - أمراً هاماً.

هذا الكُتيب لا يتناول الحرب ضد عدو جهادي وغير نظامي أو غير دولة كموضوع جوهري، بل يختار فقط نماذج فريدة لتجسيد التشابه والاختلاف في حرب كهذه بالنسبة للعقيدة العسكرية الكلاسيكية. ومع ذلك يشار فقط إلى أن كل حالة من الحالات التي ذُكرت أعلاه تتميز بظروف خاصة بها، ولن يكون من الصحيح وسم كل الحالات بشكل مماثل. فإلى جانب الفشل المحرق مثل فشل الولايات المتحدة في فيتنام وفرنسا في الجزائر، نجحت - على سبيل المثال - بريطانيا في الانتصار بشكل لا يقبل التأويل في معركة ملايا وأنجزت وضع النهاية السياسي الاستراتيجي الذي أرادته⁽¹⁾. وعليه، فإن هناك ديمقراطيات غربية في زمننا مؤهلة لتحقيق حسم في حرب العصابات.

إلى أي حد تتناسب محاربة العدو غير النظامي مع الخطوط العريضة للعقيدة العسكرية الكلاسيكية؟ الإجابات على هذا التساؤل لن تكون موحدة، وهي مشتقة بقدر كبير من مميزات مركز الثقل للطرف المتمثل في الدولة (النظامي) والذي يعتزم الغريم غير النظامي (عصابات) مهاجمته، ومن نمط عمل الطرف غير النظامي.

وفي الحالات الأكثر شيوعاً يمتنع الغريم غير النظامي عن التنافس مباشرة ضد الجيش النظامي في قتال أساسي كبير، من خلال إدراك تضائل آمال ضرب مركز الثقل الفعال والانقضاض على الهيكل الأساسي للجيش النظامي. أعني أن قوة غير نظامية لن تحقق الحسم العسكري الفعال أمام جيش نظامي مطلقاً، ولذا يختار الطرف غير النظامي بصورة عامة المساس بالجيش أو بأهداف مدنية لعدوه وفي نيته زعزعة مباشرة لمراكز الثقل المدنية الإستراتيجية للغريم النظامي المتمثل في الدولة. ومن شأن الطرف غير النظامي استخدام مدنييه كدروع بشرية، على افتراض أن المساس المحتمل به بواسطة الجيش النظامي تزعزع مؤخرته المدنية، وتندق إسفيناً بين الجيش النظامي وبين مؤخرته المدنية السياسية. وبتعبير آخر فإن العدو غير النظامي يفضل التنافس أمام قدرة الصمود السياسية المدنية للعدو النظامي، وليس أمام قدرة

(1) حسم منظمة MCP (منظمة عصابات صينية شيوعية) ونقل مُنظم لكل مالايو (بما في ذلك الأقاليم الغربية التي يُمثل فيها الصينيون الأغلبية) إلى أيدي المالايو المسلمين الموالين لبريطانيا.

انقضاؤ عسكري، فهو يرغب في تحقيق انتصار (تحقيق الهدف السياسي للحرب) كذلك بدون حسم عسكري كلاسيكي. وعلى الرغم من ذلك، فهو يحاول من البداية بناء قوة وقولبة حرب ذات سجية ومنطق تُصعّب على الجيش النظامي العمل ضده بنجاعة.

هجوم تيت (رأس السنة الفيتنامية): نجاح أميركا تكتيكياً، ونجاح فيتنام إستراتيجياً

منظمة الفيتكونغ (المنظمة الوطنية لتحرير جنوب فيتنام) لم تفكر في طرد الأميركيين من فيتنام عبر تحقيق حسم على الجيش الأميركي، ولكنها كانت تقتل الجنود الأميركيين في أدغال فيتنام (وتجرب الأميركيين إلى مواقف يصاب فيها مواطنون فيتناميون) من أجل المساس برغبة القتال لدى مشاهدي التلفزيون والناخبين في الولايات المتحدة. وكل هذا من أجل تحريك مسيرات سياسية داخل أميركا تدفعها للانسحاب من فيتنام. من جانب آخر، كان الهدف العسكري الأميركي مُركّزاً جداً - على الأقل في مراحل معينة من الحرب - على المساس المدني المباشر بقدرة القتال للفيتكونغ عبر عمليات "بحث وتدمير" ومحاولات خلق معارك كبرى نسبياً. وفعلاً تركز الطرفان في نفس ميدان المعركة، ولكن ليس بالضرورة لنفس الجدوى والغاية حيث رغب الأميركيون في المساس بمقاتلي الفيتكونغ وبوسائلهم بهدف سحق قدرة العمل العسكري للمنظمة، في حين أرادت الفيتكونغ المساس بجنود أميركيين من أجل زعزعة المؤخرة المدنية للولايات المتحدة. الأميركيون كانوا يولون أهمية بالغة للنتيجة التكتيكية المباشرة لكل معركة مع منظمة الفيتكونغ (النتيجة التكتيكية هي "إحصاء الجثث")، أما المنظمة فلم تكن تشعر سريعاً بالمستغيرات التكتيكية المباشرة مثل تعداد الخسائر التي تكبدتها، أو بمسألة أي جانب سيطر مؤقتاً على مقصورة المنطقة التي أدير فيها القتال المعين، ولكنها تركزت في ميدان المعركة التكتيكية، خاصة من أجل التأثير على المدماك الإستراتيجي/السياسي للحرب: الاستنزاف المتراكم/زيادة الوعي الأميركي، الذي تبلور من سلسلة معارك طويلة ومن عدم القدرة على تحديد إنجاز بارز أو على إمكانية إيجاد مخرج عسكري من الحرب.

هذه النقطة تتجسد - على سبيل المثال - في الانعكاسات الإستراتيجية لهجوم رأس السنة الفيتنامية⁽¹⁾. ففي هذا الهجوم الذي وقع في يناير 1968، عملت الفيتكونغ بشكل واسع في أطر كبرى وبأعداد كبيرة مُركّزة، شكلت للمرة الأولى تشغيل أطر كبيرة لجيش شمال فيتنام النظامي. ودارت في أماكن كثيرة معارك كبرى، جزء منها كان يشبه المعارك المدنية للحرب العالمية الثانية. أضف إلى ذلك أن هجوم رأس السنة الفيتنامية لعب على المذمّك التكتيكي/الفعال لصالح أميركا، وفشل في ميدان المعركة فشلاً لا يقبل التأويل، لم تفق منه الفيتكونغ ولا جيش شمال فيتنام حتى منتصف العام 1971 (الفيتكونغ وحدها خسرت في هذا الهجوم نحو 45 ألف مقاتل). في هذا الهجوم، تمركز الجانبان في نفس ميدان المعركة، في أطر كبرى وبمشاركات عالية وبمصطلحات تكتيكية/فعالية لتدمير كتلة العدو، وهو ما مكن أميركا من تحقيق نجاح بارز.

ورغم ذلك، فعلى المداميك الإستراتيجية - خاصة الإستراتيجية الشاملة - يشير هجوم رأس السنة الفيتنامية إلى خط تلاقي المياه (تلاطم الأمواج) الذي ضاعت فيه الثقة الشعبية والإعلام الأميركي في الإدارة والجيش. فهذا الهجوم جعل الشعب والإعلام الأميركيين يثقان بإمكانية الانتصار في الحرب وأن القيادة السياسية والعسكرية تعلم ماذا تفعل. إلا أن هذه الثقة اهتزت عندما عرضت البرامج الإخبارية هجمات للعدو تقع في مئات القرى الواقعة جنوب فيتنام، من بينها ثلاثة أيام من القتال في عاصمة الجنوب سايجون، بما في ذلك مهاجمة السفارة الأميركية وقيادة قائد القوات الأميركية في فيتنام الجنرال ويليام فسامورلند. وأشهر الحكايات هي سلسلة تقارير سوداوية قدمها المحلل المعروف ولتر كرونكايت الذي ذهب إلى فيتنام في مستهل العام 1968، والذي اعتاد أن يلصق به رد الرئيس ليندون جونسون: "إذا خسرت كرونكايت خسرت أميركا".

العبر التي استخلصها كل طرف من هجوم رأس السنة الفيتنامية كانت على مسارات ومحاور مختلفة مطلقاً. وهذا الواقع تجسد في حكاية أو برنامج إضافي: ففي أبريل 1975 بعد انتهاء الحرب، اجتمع في أكراي العقيد الأميركي هاري سامرس

(1) Ian E.W. Beckett, *Modern Insurgencies and Counter-Insurgencies*, Routledge, London, 2005, p. 190-190.

والعقيد من شمال فيتنام باس تو (Tu)، ودار بينهما حديث زعم فيه الأمير كي أن شمال فيتنام منذ الأزل لم ينتصر على الأميريين في ميدان المعركة، فرد عليه الفيتنامي "يُحتمل أن يكون هذا صحيحاً، ولكنه أيضاً ليس موضوعياً"⁽¹⁾. وفعلاً فإنه رغم انتصار الولايات المتحدة في أي معركة تكتيكية، يجدر بنا أن نذكر أنها في حرب فيتنام لم تحقق حسماً عسكرياً على الفيتكونغ، فلم تنجح في نقل إنجازاتها الميدانية إلى مدا ميك الحرب العالية، كما أنها لم تنجح في قبولية حرب تدور حول اختبار الفعاليات العسكرية أو موارد الأطراف، وهي اختبارات يكمن فيها تفوقها النسبي.

من المعلوم أيضاً أن منظمة الفيتكونغ لم تحقق حسماً عسكرياً على القوات المسلحة الأميركية، ولكنها نجحت في تفتيت قدرة الصمود الشعبية الأميركية والثقة والترابط في المثلث "حكومة - جيش - مدنيون"، وحتى مع انسحاب الولايات المتحدة من فيتنام، لم يتضرر الهيكل الأساسي لجيشها وكان في مقدورها مواصلة العملية العسكرية ضد الفيتكونغ. ومن أجل سحق رغبة القتال المدنية/الإستراتيجية الأميركية لم ترغب الفيتكونغ في تحقيق فعاليات عسكرية كلاسيكية كاملة (وهذا على سبيل المثال ألحق بها ضرراً بالغاً في أعقاب هجوم رأس السنة الفيتنامية)، واكتفت بالحفاظ على قدرة مقاومة دائمة لتمكنها من مواصلة وإقامة وضع عسكري لا يمكن للشعب ولا للمنظومة السياسية الأميركية تحمله، كما أنه بمثابة نقصان المخرج العسكري (مثلاً، سلبت من القوات الأميركية فرصة تحقيق الحسم العسكري). ولذا فإن فعاليات الفيتكونغ كقوة مقاتلة لا يمكن أن تقاس بمصطلحات تكتيكية أو بدنية - مثل إنجازاتها في ميدان المعركة أمام جنود الولايات المتحدة - بل بمصطلحات التأثير الإستراتيجي وتأثير الإستراتيجية الشاملة الذي نجح في خلقها. ونظراً لأن الفيتكونغ كان بمقدورها إحداث هذا التأثير على المنظومة السياسية/المدنية الأميركية ما دامت تمتلك قدرة مقاومة دائمة، فإن التساؤل هو: هل دلالات إنجاز تحقيق حسم عسكري أمام الفيتكونغ ستكون متشابكة ومعقدة؟

Harry G. Summers, Jr., On Strategy: A Critical Analysis of the Vietnam War, (1) Novato, California, Presidio Press, 1982.

من بالغ الصعوبة إيجاد نماذج لحروب حديثة ضد غرماء غير نظاميين توجد فيها الخطوط العريضة للعقيدة العسكرية الكلاسيكية، والتي يتركز فيها الجانبان في ذات ميدان القتال ولذات الجدوى. ومع ذلك يوجد بالتأكيد مثل تلك النماذج في مراحل معينة من المعارك ضد غرماء غير نظاميين أو في معارك معينة. ولكن هناك نموذج واحد بارز وهو معركة ديان بيان فو (1953-1954) بين قوة عسكرية "إرسالية" فرنسية إلى الهند والصين وبين اتحاد تحرير فيتنام المحلي. وكان الهدف السياسي للجانبين تحسين وضع المفاوضات تمهيداً لمؤتمر جنيف القريب. وقد تطلع الجانبان إلى عمل ذلك عبر تحقيق إنجاز عسكري بارز، وذلك عن طريق حسم عسكري محلي.

لم يتطلع فقط الجيش الفرنسي النظامي، بل كذلك اتحاد تحرير فيتنام غير النظامي تطلع إلى تحقيق حسم عسكري بواسطة مهاجمة مركز ثقل الفعالية للغريم، في القتال الأساسي الكبير. فقد اختار الفرنسيون دفع قوة قوامها نحو 15 ألف مقاتل إلى مناطق مفتوحة، من أجل دفع اتحاد تحرير فيتنام للتركز لقتال أساسي كبير كان التفوق فيه متوقعاً للقوة الفرنسية النظامية.

خلافاً للمنطقية ولنمط العملية المتعارف عليه لدى منظمات العصابات، استجاب اتحاد تحرير فيتنام للتحدي بالإياب وتحمل على عاتقه المهمة الطموحة لمهاجمة مركز الكتلة العسكري لقوة الإرسالية الفرنسية في مقصورة المنطقة المنتظرة وتدميره (وليس فقط صدع رغبة القتال السياسية لفرنسا عبر تكبيد الخسائر). وفعلاً نقل الفيتناميون إلى جبهة ديان بيان فو نحو 50 ألف مقاتل ومدفعية ثقيلة ومضادات للطائرات، وركزوا لقتال كان متوقعاً منذ البداية أن يكون بقوة عالية ومتواصلة وامتد طيلة 209 أيام بينها حصار دام 54 يوماً. وانتهت المعركة بمقتل أكثر من ألفي جندي فرنسي، كما وقع معظم أفراد القوة الفرنسية في الأسر. فإذا كان كذلك، فإن الفيتناميين حققوا حسمًا عسكرياً محلياً وأكثر من ذلك أيضاً.

حرب لبنان الأولى: بالمفاجأة والمناورة تحقق حسمًا

عسكرياً وإستراتيجياً

هنا نحن أمام أحد النماذج الأقل تقليدية للحرب بين جيش نظامي وبين عدو غير نظامي (عصابات)، ورغم كل ذلك نجح فيه الجانب النظامي في إدارة حرب

تتناسب تقريباً مع عقيدة كلاوزفيتس العسكرية الكلاسيكية من أجل تحقيق حسم بارز، وهي الحرب التي أدارها الجيش الإسرائيلي ضد منظمة التحرير الفلسطينية في إطار حرب لبنان الأولى عام 1982، حيث كان مركز الثقل الفعّال لمنظمة التحرير الفلسطينية هو انتشارها في جنوب لبنان قرب الحدود مع إسرائيل، الأمر الذي مكنها من المساس بالمؤخرة الإسرائيلية عبر استخدام نيران القذائف وتغلغل خلايا مخربين. وكان مركز الثقل الاستراتيجي لمنظمة التحرير هو فرصة إقامة دولة داخل دولة على أراضي لبنان التي تُعتبر دولة نظامية تستضيف المهاجرين، وذلك بعدما تم طرد المنظمة من الأردن أثناء محاولتها هناك إقامة دولة داخل دولة. ويوجد مركز ثقل إضافي وهو التأيد الذي حصلت عليه المنظمة من قوات الجيش السوري في لبنان، والتي كما يُذكر هاجمها الجيش الإسرائيلي في المقابل.

مفتاح تحقيق الحسم على منظمة التحرير الفلسطينية عام 1982 كانت حقيقة أنها أمام المناورة الإسرائيلية في جنوب لبنان، تميّزت منظمة التحرير الفلسطينية - على عكس منظمات حرب العصابات - بأنها لم تُفرق نفسها ولم تخف مقاتليها ولم تختلط بطابع أو بقتال المواطنين المدنيين، ولكنها سحبت قواتها شمالاً حفاظاً على التعامل في أطر عسكرية كبرى بمشاركة عالية نسبياً، ويُحتمل أن يكون سبب ذلك أن عناصر المنظمة انفصلوا قومياً وإثنيّاً عن السكان المحليين في جنوب لبنان (تقريباً في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين)، ويُحتمل أن يكون السبب محاولة التقدم من مرحلة حرب العصابات إلى مرحلة الحرب النظامية أو الدفاع عن مخيمات اللاجئين. ومهما كان السبب، فإن نمط الرد المنتظر لمنظمة التحرير على مناورة إسرائيل أدى إلى عدم سلب فرصة تحقيق الحسم من الجيش الإسرائيلي، ونجحت المناورة الإسرائيلية في إبعاد المنظمة من جنوب لبنان إلى بيروت في غضون أسبوع. وبعد مرور أشهر على محاصرة بيروت أدى ذلك إلى طرد المنظمة من لبنان إلى تونس (البعيدة عن إسرائيل) نهائياً، وهو ما يعني إنزال هزيمة فعّالة وإستراتيجية تامة ونهائية. وظلت منظمة التحرير باقية حتى الآن كإطار سياسي، ولم تعد المنظمة التي تتمتع بقدرة تنفيذ عملية عسكرية جزئياً وسيطرت على "فتح لاند" خلال سبعينيات القرن الماضي.

كما سيتم لاحقاً مناقشة الاختلافات بين المميّزات، والسجّة، والمنطقية، ونمط عملية منظمة التحرير الفلسطينية عام 1982، وبين تلك التي أسفرت عنها

منظمة حزب الله خلال عام 2006 على نفس الجبهة في حالتين، والتي تُعتبر حرباً مختلفة تماماً. فمنظمة حزب الله تعتبر منظمة هجينة، جزء منها يعتبر فعلاً كقالب من الجيش الإيراني، وجزء آخر يمثل جذوراً أصيلة للسكان الشيعة اللبنانيين. وبهذا توفرت لمنظمة حزب الله قدرة الاختلاط والامتزاج التي - على ما يبدو - لم تتوفر لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولهذا كان بإمكان حزب الله أن ينفذ عمليتين محتملتين: الأولى مهاجمة المؤخرة الإسرائيلية مباشرةً بسلاح القذائف في حين سترد إسرائيل بإطلاق النار ولكن دون مناورة. والثانية أنه إذا ردت إسرائيل بمناورة على جنوب لبنان، كان حزب الله سيقى في الجنوب متخفياً ومختلطاً، وبمشاركة ضئيلة لإدارة حرب عصابات متواصلة هدفها المساس بجنود الجيش الإسرائيلي، وبهذا يحقق الحزب مساساً غير مباشر بمركز ثقل إستراتيجي إسرائيلي وهو "خيوط العنكبوت" (اللقب الذي أطلقه حزب الله على غياب الإصرار الشعبي والسياسي الإسرائيلي على مواصلة الحرب).

من هنا، إذا كان لمنظمة التحرير الفلسطينية رد صاعق على المناورة الإسرائيلية في جنوب لبنان، فإن مناورة كهذه وفرت لحزب الله الفرصة لإدارة حرب عصابات، ولهذا سيعرض طريق عملية فعّالة وبناءة (من ناحية الحزب). وبينما كانت منظمة التحرير نبتة غريبة في لبنان وأدى طردها إلى تحقيق حسم تام ونهائي عليها كقوة عسكرية، كان حزب الله يمثل ظاهرة لها جذور أصيلة تأسست من السكان الشيعة المحليين، الأمر الذي يسمح له - تقريباً وبصورة دائمة - العودة إلى ترميم قوته في لبنان. لذا هناك خطر ملموس من إعادة الوضع إلى سابقه في نهاية كل مناورة إسرائيلية ضد حزب الله في الجنوب، ويصعب على إسرائيل إيجاد إستراتيجية ناجحة للخروج من مناورة كهذه.

كما ذكر آنفاً، فإن المميزات الخاصة لنمط عملية منظمة التحرير الفلسطينية عام 1982 سمحت للمعركة التي أدارتها إسرائيل ضدها أن تقترب كثيراً إلى العقيدة العسكرية الكلاسيكية، حيث تم تحقيق الأهداف الحربية الإسرائيلية عن طريق تحقيق حسم عسكري⁽¹⁾. ولوحظ تحقيق هذا الحسم في المساس التام الذي لا يقبل التأويل

(1) كلما تعلق الأمر باستئصال منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، يُفهم أن الأهداف بعيدة المدى جداً لتأسيس نظام مسيحي صديق في لبنان والاختفاء السياسي للمنظمة، لم تتحقق.

بقُدرة منظمة التحرير على العمل ضد إسرائيل بنجاعة كقوة مقاتلة ومنظمة عسكرية جزئية؛ وهنا تحقق الحسم العسكري بواسطة مهاجمة مركز الثقل الفعال للمنظمة ومهاجمة مراكز ثقلها الإستراتيجية. وقد تمت مهاجمة مراكز ثقل المنظمة في قتال أساسي كبير، أو على الأقل في سلسلة معارك أديرت كجزء من نفس المناورة المركزية الكبرى، حيث تمركز الجانبان في نفس ميدان المعركة، وبشكل نسبي لحروب دولة ضد عصابات، تحت روح المنطق العسكري النظامي (أي أن منظمة التحرير لم تكن دائماً تسير وفق منطق التجاهل والامتزاج والاختلاط للعصابات).

ولإيجاز هذا الفصل، يمكن أن نرصد أن عالم مصطلحات حرب العصابات لا يتناسب بصورة عامة والعقيدة العسكرية الكلاسيكية. ففي الحالات التي تنتصر فيها حرب العصابات (أي تُحقق أهدافها السياسية)، لم يأت انتصارها نتيجة تحقيق حسم عسكري، ولكن من شبكة ترابط واسعة، وبصورة عامة استنزاف زائد على مدى طويل لرغبة القتال المدنية السياسية للطرف النظامي. فالعصابات ترغب في إخفاء مراكز الثقل العسكرية البدنية الخاصة بها، وتمتنع بشكل عام عن القتال الأساسي الكبير. ومن أجل تنفيذ هدفها على مَدَمَاك الحرب العالية، فإن العصابات غير مُطالبَة بالحفاظ على الفعاليات العسكرية، ويكفيها الحفاظ على قدرة مقاومة دائمة تستنزف تدريجياً الوعي السياسي الشعبي للغريم السياسي.

حرب متوازية: حرب واحدة تشمل

معركتين لا تلتقيان

في هذا الفصل سيتم تحليل مفهوم ووسائل تحليلية إضافية ضرورية للاستمرارية، وستُوصف وتُحلل حروب يعمل كل طرف فيها ضد غريمه بشكل آخر، مع عدم ضرورة التمرکز في نفس ميدان المعركة. فكل جانب يُهاجم مركز ثقل ذا طابع آخر للغريم، وكل معركة كهذه تحدث بشكل منفصل إقليمياً أو عملياً عن المعركة المتوازية التي يديرها العدو. وهنا سيتم طرح النقاط التالية:

1. يتم توسيع الخلفية النظرية لمفاهيم البدائل لنهج كلاوزفيتس، ومن بينها مهاجمة مخططات العدو وإستراتيجية النهج غير المباشر.
2. هناك ميل للثقافات غير الموالية للتقاليد الغربية لتوسيع مظلة الحرب "لوضع برمته".
3. نهج "الوضع برمته" من شأنه أن يُشرك عمداً مواطني الدولتين، ويمحو الحدود بين الحرب والسلام وبين القتال والدبلوماسية، وليس محددًا بحدود ميدان المعركة أو بمواعيد محددة.
4. في الحروب التي تختبر الفعاليات العسكرية للأطراف يجب أن تُميز بين أمرين:
أ - مهاجمة مركز ثقل فعال تُحقق الحسم العسكري، أي: إلحاق ضرر جوهري ومباشر بقدرة العمل العسكري للغريم.
ب - مهاجمة مركز ثقل إستراتيجي أو تمثيل تهديد له، تُحقق انصياعاً وخضوعاً إستراتيجياً، أعني: سلب قدرة العدو على مواصلة القتال.
5. الحروب التي توصف في هذا الفصل تعني أساساً بالحالة الثانية، أي بتشغيل فعال للقوة العسكرية من أجل سلب حرية العملية الإستراتيجية من العدو للقتال، أو على الأقل مهاجمة مخططاته لخوض حرب وفقاً لقلب معين وفرض قلب آخر، دون شن هجوم مباشر على تشكيل الميدان للعدو.

الغرب التكتيكي أمام الشرق الإستراتيجي

الخطوط العريضة لعقيدة كلاوزفيتس الموضحة والمفصلة في مستهل هذا الكُتيب لا تحتكر طريق التفكير والتقدير الحربي، حتى لو في أوساط الاستراتيجيين الكلاسيكيين. فقد زعم سون تسو - على سبيل المثال - أن الطريق الأساسي للانتصار على العدو هو مهاجمة إستراتيجيته (مهاجمة مخططات العدو، وفقاً لما قاله سون تسو). ووفقاً لأقواله، فإن الحرب الأيديولوجية هي التي يُحسم مصيرها حتى قبل اندلاعها، ويُفضّل تحقيق الانتصار عن طريق وضع مكونات أحجية إستراتيجية تُحقق النصر دون الوصول إلى تشغيل القوة. فالهجوم المباشر على جيش العدو يتم تنفيذه فقط عندما لا يكون هناك خيار أفضل، وهذا الهجوم يكون ضرورياً فقط عندما يخدم المنطقية الشاملة لزعة إستراتيجية العدو. وعملياً يضع سون تسو مسؤولية الانتصار على تطوير الإستراتيجية، أما القتال التكتيكي فهو يمثل الاحتكاك المحتمل بين إستراتيجيتنا وإستراتيجيات الغريم فقط.

كما أن تفضيل الإستراتيجية التي تُحقق الانتصار على النتائج التكتيكية من شأنه أن يكون نمط تفكير مميّز في جنوب شرق آسيا، بسبب أن قادة عسكريين مثل "ماو تسي تونغ" الصيني وكذلك "هو تشي مين" الفيتنامي انتصروا في الحرب أيضاً دون تحقيق حسم عسكري وبدون الانتصار في المعارك الأساسية. وعلى عكس قادة عسكريين غربيين مثل "نابليون" و"جورج بتون" اللذين اعتقدا أنه بتمتعهما بالتفوق التكتيكي البارز والكامل يُمكن تحقيق الانتصار في الحرب في أي تلاق مع جيش العدو لأن الإستراتيجية تلعب دور العازف الثاني. زعم "ماو تسي تونغ" أن مفهوم الانتصار الإستراتيجي يُحدد فقط وفقاً للنجاح التكتيكي يعتبر خطأ نظراً لكونه لا يعرف ما إذا كان انتصاراً أو هزيمة في حرب أو لا، وقبل كل شيء تساءل: هل الوضع برمته وبمراحله المختلفة يتم أخذه في الحسبان بالشكل الملائم⁽¹⁾؟ هذا التطلع أو الطموح لا ينبع - على ما يبدو - من نقص التوازي الصناعي والتقني بين الغرب والشرق، وقد لوحظ في الحروب بين عناصر آسيوية وبين بعضهم البعض، مثل الحرب الأهلية الصينية (1927-1950 بالتناوب).

Mao Tse-tung, Selected Military Writings, Foreign Language Press, Peking, (1) 1963, p. 81-82.

ومع ذلك، تطلعت معظم عقائد الحرب الغربية تاريخياً إلى حصر الحرب في التلاقي بين الجيوش المتقاتلة في ميدان المعركة وفي فترة زمنية ثابتة. ولكن يقتضي مثل هذا الحصر تفوق الجيوش الغربية على جيوش العالم الثالث بصورة عامة. ولذلك رفض قادة عسكريون آسيويون وغربيون في حالات كثيرة حصر الحرب، وفضلوا إدارة صدامات حضارات شاملة وأكثر اتساعاً، تُشرك بشكل متعمد مواطني الجانبين، وهي تُشَدُّ عن ميدان القتال وتستمر على شكل هجمات طويلة غير محددة وغير موصوفة. وخلافاً للانقسامات الغربية التي ترى في الحرب والدبلوماسية نهجين مختلفين تتم إدارتهما بمنطق عكسي وبوسائل مختلفة وبمواعيد منفصلة، وأيضاً بواسطة أفرع إدارات منفصلة، فإن التطلع الآسيوي الغربي يطمس الحدود بين الأنشطة الحربية وغير الحربية ويرى فيها جهداً مشتركاً مدججاً، وهكذا يتواجد "وضع برمته" من التفوق الفني التكتيكي للجيوش الغربية والذي يسمح أحياناً بالتغلب على المجتمع المدني الغربي وبطريق غير مباشر أيضاً على جيشه. وأكثر من ذلك، فإن الديمقراطية الغربية تخضع لمنظومة ذرائع تُحدد خطواتها، بما في ذلك الاعتبارات الشرعية وحرية العمل الدبلوماسي وضرورة تعزيز وتقوية تأييد المنظومة السياسية والشعبية والإعلامية. ولكن لتلك المنظومات طول نفس قصير نسبياً وهي متدفقة وأكثر تعرضاً لهجوم من قبل العدو، الأمر الذي يجعل منهج "وضع برمته" مريحاً كثيراً لأعداء الديمقراطية الغربية.

النهج البريطاني غير المباشر

مأساة التدمير عديمة الغاية لحرب الخنادق على الجبهة الغربية خلال الحرب العالمية الأولى أدت إلى بروز مهاجمة مخططات العدو والارتداع عن الهجوم الجبهوي على الكتلة العسكرية لدى قادة عسكريين جُدد، فمثلاً زعم "ليدال هارت" في كتاباته المشهورة عن إستراتيجية النهج غير المباشر⁽¹⁾ أن أحد الأهداف الإستراتيجية هو تقليص إمكانيات العدو على مقاومتها، ومن هنا تجب مفاجأة العدو في مكانه في التوقيت وبالأسلوب اللذين يكون فيهما في قمة وهنه وضعفه. فإذا كان العدو قد استعد لمواجهة ما مباشرة وركز قوته، فإن نوعية إستراتيجية النهج المتلوي تتطلب الامتناع عن هذه المواجهة المباشرة وتفتش عن مواجهة أخرى تتناسب مع تفوقنا النسبي والضعف

(1) ب. هـ. ليدال هارت، إستراتيجية نهج غير مباشر، إصدار معراخوت، تل أبيب، 1956.

النسبي للعدو. وبكلمات "ليدال هارت" فإن الهدف الحقيقي للإستراتيجية ليس الرغبة في القتال، ولكنه رغبة في وضع إستراتيجي متعدد التفوقات تقريباً، إذا لم يوفر حسماً من تلقاء ذاته، فقدرة مواصلته عن طريق قتال تُحقق حسماً مؤكداً⁽¹⁾.

وإذا كان كذلك، فإن مغزى الأمور أن الانتصار أو الحسم لا يتحققان بالضرورة عبر التلاقي بين الكتل العسكرية للأطراف في نفس ميدان المعركة ولنفس غاية التدمير المتبادل. وكنموذج لذلك حلل "ليدال هارت" النضال بين بريطانيا وألمانيا في الحرب العالمية الأولى، وقال إن بريطانيا تمتعت بتفوق بحري تقليدي على ألمانيا، ولكن الجيش البري الألماني مثل لها غريماً صعباً ومُراً. وفي تحليله لعملية الحرب استخلص "ليدال هارت" أن الإسهام البريطاني لإنجاح الحرب تحقق أساساً بفضل الإغلاق البحري الذي فرضه الأسطول البريطاني على ألمانيا، وأن التدخل البريطاني في القتال البري رفع إسهام بريطانيا في هزيمة ألمانيا (ولكنها كلفت بريطانيا ثمناً باهظاً)⁽²⁾. غير أن الحظر البحري البريطاني قوبل بمحاولات ألمانية لقطع خطوط الإمداد البحرية بين بريطانيا والولايات المتحدة عبر منظومة الغواصات، ولكن المعركتين البحريتين - بريطانيا ضد ألمانيا وألمانيا ضد بريطانيا - أديرتا بالتوازي على ساحات مختلفة بدون تلاق. (سنناقش بتوسع نهج "ليدال هارت" بالنسبة للأمم أخرى في ظروف مختلفة في الفصل الختامي من هذا الكتيب).

وهناك نموذج بارز لإستراتيجية النهج البريطاني غير المباشر، التي بها زعزعت بريطانيا حرب "نابليون" في الشرق الأوسط، وزعزعت الاستقرار الإستراتيجي لفرنسا. ففي عام 1798 خرج "نابليون" إلى حملة احتلال في الشرق الأوسط، وكان جيشه يحرق على متن سفن الأسطول الفرنسي. وبعدما هزم "نابليون" المماليك في معركة قرب القاهرة، فُتح الباب للسيطرة على جميع أرجاء مصر والأراضي المجاورة. وقد امتنعت بريطانيا عن الدخول في مواجهة برية مباشرة مع الجيش الفرنسي، وبدلاً من ذلك هاجم "نيلسون" الأسطول الفرنسي حينما كان

(1) نفس المصدر السابق، عمود 339.

(2) تحليل ليدال هارت تركّز على القيمة المضافة لبريطانيا كعضوة في ائتلاف دول محاربة. هارت لم يشر إلى ذلك تفصيلاً، ولكن يبدو أنه لم يزعم أنه كان يُمكن الانتصار في الحرب العالمية الثانية عبر فرض حظر بحري فقط دون أن يتمركز أي جيش في ميدان القتال البري أمام الجيش الألماني.

يرسو ليلاً في خليج أبو قير (في دلتا النيل). وبهذا لم يُهزم الأسطول الفرنسي فحسب وإنما دُمر، ولكن الأهم من ذلك أسرُ جيش "نابليون" في الشرق الأوسط، وفَقْدُهُ مكوناً أساسياً من قدرته على المناورة في الجبهة. وهكذا فإن فرنسا - تقريباً بدون أسطول وبأسر جزء جوهري من جيشها وراء البحر - فقدت ثباتها الإستراتيجي.

سيبيو يزعزع الخطوط العريضة لهنيبعل ويفرض حرباً أخرى

النموذج التاريخي الأكثر بروزاً للانتصار في الحرب بمهاجمة المخططات الإستراتيجية للعدو، وبدون أن يتواجه الطرفان في ذات ميدان المعركة من أجل الهجوم المتبادل على مراكز الكتل العسكرية، هو نموذج الحرب البونية الثانية بين روما وقرطاجة (الواقعة على الساحل الشمالي لأفريقيا)، حيث بدأت هذه الحرب بحملة "هنيبعل" المشهورة التي حقق فيها سلسلة انتصارات تكتيكية ضد الفيالق الرومانية. ففي المرحلة الثانية من الحرب تبنى القائد العسكري الروماني "مكسيموس فيوس" منطق وسجية الحرب للامتناع عن خوض المعارك الأساسية وسلب فرصة تحقيق حسم من "هنيبعل"، وبدلاً منها اختار إدخال جيشه في سلسلة معارك صغيرة في ظروف تحقق تفوق روما البارز (في تلك الأيام لُقِب هذا النهج باسم "إستراتيجية فيانت").

كان الجيش الروماني على أهبة الاستعداد على سلاسل جبلية وعرة على هوامش مسار التحرك الذي يسلكه "هنيبعل". وفي ظروف منطقة كذلك، كان يصعب على هنيبعل التعبير عن انسحابه، الأمر الذي أكسبه التفوق التكتيكي المركزي. فلو توجه "هنيبعل" إلى مهاجمة الرومان لدارَ القتال وفقاً لشروطهم، ولو ظل في سهل مفتوح لتنازل الرومان عن القتال. وبالتوازي عمل الأسطول الروماني على قطع خطوط الإمداد والتعزيز البحري لهنيبعل من قرطاجة وقرطاجة الجديدة (إسبانيا).

ولكن المرحلة الأكثر مأساوية في الحرب البونية الثانية بدأت عندما قرر القائد العسكري الروماني "سيبيو الأفريكانوس" الأخذ بزمام الأمور، فقرر الامتناع نهائياً عن مواجهة "هنيبعل" فوق الأراضي الإيطالية، وأبحر بداية إلى قرطاجة الجديدة (إسبانيا)، وهناك ضرب القاعدة الأساسية لهنيبعل ليبحر بعد ذلك إلى شمال أفريقيا ويهدد قرطاجة نفسها، فدمر مؤخرتها الزراعية وهاجم حلفاءها، وبهذا حسم الحرب عملياً⁽¹⁾.

(1) من أجل التوثيق التاريخي يُنكر أن التهديد الذي لوجده سيبيو على قرطاجة أجبر هنيبعل على ترك إيطاليا والإبحار للدفاع عن عاصمته. وهكذا في نهاية الأمر تلاقى الجيشان في نفس ميدان المعركة.

تمثلت عظمة "سيبيو" في أنه نجح في مهاجمة الخطوط العريضة لهنييعل، إذ إن الأخير قلب حرباً وضعت أمام روما منذ الوهلة الأولى بديلين: التمرکز أمامه في ميدان القتال التكتيكي وتكبد هزيمة تلو أخرى، أو منحه حرية العمل لنهب مزارعي روما. فالقالب الذي بلوره "هنييعل" كان يقوم على أن أي بديل تختاره روما سيكون مريحاً وسهلاً له، وقامت هذه البدائل على خطوط عريضة "بديهية" لا تجعل للحرب البونية الثانية سوى جبهة معركة واحدة فقط هي إيطاليا. إلا أن "سيبيو" أطاح بهذه الخطوط العريضة وفتح جبهة معركة إضافية، وعملياً وضع أمام "هنييعل" بديلين كلاهما جيد بالنسبة لسيبيو وهما: مغادرة إيطاليا والتمرکز لخوض قتال عن قرطاجة، أو منحه حرية العمل ضد العاصمة قرطاجة. وهكذا فرض "سيبيو" العمل وسط مدى البدائل التي حددها "هنييعل"، وفرض عليه حرباً بديلة أخرى. وتلك هي مبادئ الإستراتيجية المنتصرة لسيبيو، والتي يعبر عنها القادة العسكريون من أعلى مستوى بأن تقود العدو إلى الاستيقاظ مبكراً لخوض حرب ليست هي الحرب التي فكر لها وخطط.

انتصر "سيبيو" في هذه الحرب، ولكن يمكن الادعاء بأن الانتصار لم يتحقق بضرب قدرة جيش "هنييعل" للعمل ضد روما بنجاعة، فجيش الأخير على أراضي روما لم يُهاجم ولم يتكبد أضراراً. وفي مقابل ذلك، يُمكن أيضاً الزعم بأنه عندما هدد "سيبيو" قرطاجة لم يكن أمام "هنييعل" حرية العمل الإستراتيجي بنجاعة على الأراضي الإيطالية. فجيش "هنييعل" لم يفقد قدرته على العملية "الشاملة"، ولكن منذ البداية لم يكن له قدرة العملية اللازمة لإحباط فكرة "سيبيو" الإستراتيجية البديلة. وفي هذا الصدد المعين، لم يكن جيش "هنييعل" بناءً تقريباً ولذا تم حسمه. وعلى الرغم من ذلك من المهم التأكيد أن الحرب البونية الثانية دارت حول اختبار الفعاليات العسكرية للجانبين، ولهذا ليست قدرة الصمود أو الموارد أو عنصر آخر هي التي حددت النتيجة، ولكن فعاليات روما في إدارة حملة حربية مشتركة بحرية برية طويلة المدى في ذروتها سلسلة معارك اختبرت نجاعة الميدان للجانبين.

يمكن تعريف عقيدة حرب "سيبيو" باسم "حرب متوازية"، فقد رفض "سيبيو" التمرکز للمعركة التي اختار "هنييعل" إدارتها والتي تتناسب منطقيتها وسجيتها مع قوة جيش "هنييعل" ووهن الرومان. فقد اختار "سيبيو" فتح حرب

متوازية تتمثل منطقيتها في التهديد المباشر لمراكز الثقل الإستراتيجية لقرطاجة: مدينة قرطاجة نفسها، والمؤخرة الزراعية التي يحصل على المؤمن منها، وحلفاؤه. وهذا التهديد مكن "سييو" من فرض نهاية للحرب وفقاً لشروطه عبر موقف هيمنة الاستحواذ العسكري الإستراتيجي، أي تحقيق حسم إستراتيجي. ففي الحرب المتوازية فتح كل طرف حرباً منفصلة تمت قولبتها وفقاً لتفوقه النسبي والضعف النسبي لغريمه، محاولاً مهاجمة مراكز الثقل المختلفة للغريم. كما تطلع كل طرف إلى تنفيذ مخططاته الحربية بكثافة ونجاحات يُحقق منها أولاً إنجازين ضروريين هما:

- أ - جعل المعركة التي يديرها نفس الطرف تمثل ضرراً أو تهديداً لمراكز الثقل لدى العدو، ليتمكن بالتالي من فرض نهاية الحرب وفقاً لشروطه.
 - ب - سلب حرية العمل الإستراتيجي من العدو على مواصلة القتال في المعركة المتوازية التي يديرها (حتى لو بقيت لديه حرية عملية فعالة لتنفيذ ذلك).
- هذان الإنجازان وحدهما يخلقان الاستحواذ والهيمنة والتفوق الإستراتيجي الضروري من أجل الانتصار في الحرب المتوازية.

مفاهيم أساسية يُعاد فحصها

استعراض الحالات، والمصطلحات والوسائل التحليلية التي درست في الفصول السابقة (من بينها حالات الاختبار الأساسية، مثل حرب يوم الغفران على الجبهة الجنوبية)، وتوسيع الخلفية العقائدية التي استعرضناها في مستهل هذا الفصل، والحرب المتوازية مثلما تجسدت في الحرب البونية الثانية.. كل ذلك يُلزمنا بتحديد التعريفات التي نستخدمها أيضاً في الحروب التي تختبر الفعاليات العسكرية للأطراف، بعيداً عما هو موجود في العقائد المختلفة. فالاختبارات الأكثر أهمية تكون بين مركز ثقل فعال وحسم فعال مرتبطين بالمساحات بقدرة العملية الفعالة لجيش العدو. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تكون بين مركز ثقل إستراتيجي وحسم إستراتيجي مرتبطين بسلب حرية العمل الإستراتيجي من العدو على مواصلة القتال كله، أو على الأقل مواصلة القتال في حرب تتواءم مع القالب المطلوب له. وفي هذا الصدد سيُقترح في هذا الكتيب تحديد تعريفات جديدة كما هو مفصل كالتالي:

مركز ثقل عسكري فعال: مغزاه المكان، والقوة، والمهمة، والقدرة، والخطوط العريضة، والمخططات أو المكونات الأخرى في تشكيل جيش العدو، والمتواجد أو المتصل بمجال الفعالية للحرب، والذي يتميز بأن مهاجمته ستقود إلى جعل مزيد من أجنحة تشكيل العدو في مجال الفعالية - التي لم تُهاجم مباشرة - للتخلي عن العمل بنجاعة لتحقيق أهدافها على المدمك الموضوعي بالعلاقة وبالظروف.

حسم عسكري فعال: ويتحقق بواسطة المساس بمركز ثقل عسكري فعال للعدو، وبذلك يلاحظ أن تشكيل جيش العدو المركز في مجال الفعالية قد فقد من قوته للعمل بنجاعة، ومن مصطلحات قدرته لتحقيق الفكرة الحربية وجدواه الإستراتيجية، مع الأخذ في الاعتبار الصلة والظروف وتوقعات الإفاقة والتكيف لجيش العدو من هذا الضرر خلال نفس الحرب الضئيلة جداً.

مركز ثقل إستراتيجي: مغزاه المكان، والقوة، والمهمة، والقدرة، والخطوط العريضة، والخطة أو المكونات الأخرى في تشكيل العدو بمجمله، والذي يجب أن لا يكون متواجداً أو متصلاً بالضرورة بمجال الفعالية للحرب، والذي يقود المساس به (أو خلق احتمالية المساس) مباشرةً وبجدول زمني موضوعي للظروف، إلى سلب حرية العمل الإستراتيجي من العدو على القتال، أو على الأقل سلب الحرية على مواصلة القتال وفقاً لقلب الحرب المطلوب لديه.

الانصياع الإستراتيجي: يتم تحقيقه عن طريق المساس أو خلق إمكانية الإصابة بمركز ثقل إستراتيجي للعدو، وهو يلاحظ عندما يرغب العدو في التوصل إلى مخرج فوري من الحرب نتيجة للضائقة (أي ليس من أجل الدفاع عن إنجاز). فالانصياع الإستراتيجي المأمول لا بد أن يكون مترافقاً بحسم عسكري فعال، وبتدمير كتلة جيش العدو وتجسيد التفوق على كل مداميك الحرب، ولكن هذا الانصياع يمكن أن يحدث بدون خيار رغم الحفاظ على قدرة جيش العدو على الاستمرار والعمل بنجاعة على مداميك الميدان.

للإنجاز، حتى هنا كُشف النقاب عن القلب الأم الذي يصل بين سجيّة الحرب وموضوعاتها ونماذجها، وبين المحور الأساسي لتشغيل القوة ونماذج لمركز الثقل المهاجم.

حرب لبنان الثانية:

حرب متوازية أمام عدو غير نظامي (عصابات)

- في هذا الفصل سيتم تحليل حرب لبنان الثانية في ضوء الوسائل التحليلية وعالم المصطلحات التي تم شرحها حتى الآن، وسيتم طرح الادعاءات التالية:
1. قالب الحرب لحزب الله كان مهاجمة قدرة الصمود للمنظومة السياسية المدنية الإسرائيلية (مركز ثقل إستراتيجي) بطريقتين بديلين: طريق مباشر: بنيران القذائف، أو بطريق غير مباشر: تشغيل قوة العصابات ضد الجيش الإسرائيلي في جنوب لبنان، فقد سمحت مخططات حزب الله لإسرائيل - ظاهرياً - فقط باختيار أي جوف هش لها يجب الكشف عنه.
 2. عملت إسرائيل داخل قالب حزب الله، خاصة لدى تركزها لحرب متوازية تبادلت فيها ضربات نيرانية لفترة زمنية بالشكل الذي يضع للاختبار قدرة صمود الأطراف (اختبار لم ترغب فيه إسرائيل حقيقة).
 3. عملت إسرائيل وفقاً للنمط الأميركي من أجل الامتناع عن الاستنزاف عبر الامتناع عن التنافسات البرية في ميدان القتال التكتيكي، دون أن تدرك أنه وفقاً للظروف والجيو إستراتيجية لإسرائيل ما زال العدو يمتلك قدرة تكتيكية تمكنه من تحقيق هجوم إستراتيجي متبادل. هكذا خلق اختبار متبادل لقدرة الصمود، وفي عالم المصطلحات الإسرائيلي يعتبر هذا استنزافاً.
 4. من أجل تنفيذ مخططاته وأن يكون فعالاً على مَدَمَاك الحرب العالية، على حزب الله فقط إيجاد قدرة مقاومة دائمة. كما أن المساس التكتيكي القاسي بالحزب لم يكن ليسلبه قدرة العمل بنجاعة على مَدَمَاك الحرب العالية. وإزاء ذلك لم توضح إسرائيل دلالات تحقيق الحسم على حزب الله، أي كيف تمنع منه العمل بنجاعة على تنفيذ مخططاته على مَدَمَاك الحرب العالية.

5. عمل حزب الله على إخفاء مراكز ثقل بدنية. ولم توضح إسرائيل لنفسها ما هي مراكز ثقل الحزب التي تعتزم مهاجمتها، كما لم تحدد مراكز الثقل التي ستستخدم مهاجمتها منطق حرب تحقيق الحسم (خلافاً لحرب الاستنزاف/القدرة).

6. قدرة حزب الله على الاستمرارية ومهاجمة قدرة الصمود الإسرائيلية عبر المعارضة الثابتة لفترة زمنية، إلى جانب إخفاء مراكز ثقل بدنية، تُعتبر هي القاعدة لظاهرة تحقيق "انتصار عن طريق عدم الخسارة". وهذه الظاهرة تتطلب الامتناع عن الاختبار السريع للفعاليات العسكرية للأطراف، وتُمدد الحرب حتى تحدد موضوعات أخرى مثل قدرة الصمود وطول النفس مصيرها.

7. رأت إسرائيل أن الحرب ليست أكثر من قائمة أهداف لمهاجمتها بنيران مضادة، فالفشل ليس فقط في فقدان فعاليات النيران المضادة في ظروف الحرب، بل في حقيقة رؤية الحرب كقائمة أهداف لضربها. كما أن إسرائيل لم تُحدد أي موضوعات ترغب في وضعها للاختبار في الحرب، وأي محور لتشغيل القوة سيوجه الحرب نحو تلك الموضوعات.

حزب الله يهاجم "خيوط العنكبوت"

الحالة الأحدث للحرب الإستراتيجية متعددة المستويات ومتعددة الموضوعات والمتوازية التي تتحدى الخطوط العريضة للعقيدة الكلاسيكية هي حرب لبنان الثانية في صيف 2006، إذ إن مركز الثقل الإستراتيجي الإسرائيلي الذي رغب حزب الله في مهاجمته كان ما أسماه الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله "خيوط العنكبوت" الإسرائيلية، أو بكلمات أخرى، المفهوم الذي يُترجم على أن مجتمع التأثير الديمقراطي الغربي غير مؤهل أو على الأقل غير مستعد لأن يضحي ويدفع الثمن المرتبط بالمواجهة المتواصلة، ولذلك فهي ستسحب أو تتنازل آجلاً أم عاجلاً (عملياً ينتمي مركز الثقل هذا إلى مَدَمَاك الإستراتيجية الشاملة، ولكن الوصف المتعارف عليه له هو مركز ثقل إستراتيجي). أما مفهوم خيوط العنكبوت فيذكر إلى حد ما بمفهوم "الثلاثي العجيب" لكلاوزفيتس المشار إليه آنفاً، ومفهومه أنه من أجل إدارة حرب يجب أن ينظم الجهد المشترك للحكومة والجيش والشعب.

وبصيغة أخرى (شاذة عن تعريف كلاوزفيتس ولكنها تتواءم كثيراً مع الخريطة السياسية الاجتماعية لبداية القرن التاسع عشر)، يُمكن تعريف مركز الثقل الإسرائيلي الذي اختار حزب الله مهاجمته بأنه الثقة والترابط والتماسك بين الحكومة والجيش والمدنيين.

قدرة العملية البناءة لحزب الله ضد مركز الثقل الإستراتيجي الإسرائيلي تحققت بفضل بضعة أسباب خاصة ليس لها مثيل في ميلاد الحروب بين أطراف نظامية وأخرى غير نظامية.

بداية، بصورة عامة تواجه الجيوش النظامية بقوات غير نظامية وراء البحار، ومن هنا فإن قدرة تشغيل القوة غير النظامية ضد مركز الثقل الإستراتيجي لدولة الغريم تكون محدودة لهجوم غير مباشر، فالجبهة القومية لتحرير جنوب فيتنام (الفيتكونغ) لم تكن تمتلك قدرة تحقيق الإصابة المباشرة في المؤخرة الأميركية، كما أن منظمة متمردي الملايا (MCP) لم تكن تمتلك قدرة تحقيق إصابة مباشرة على بريطانيا، في حين نفذت عناصر جزائرية عمليات ضد المدنيين الفرنسيين، ولكن قدرتهم على العمل على أرض فرنسا نفسها كانت محدودة ونادرة. ومع أن لروسيا فعليا حدودا مشتركة مع الشيشان وتم استغلالها في حالات شاذة لمهاجمة المؤخرة المدنية الروسية، فإن التباعد الجغرافي للتجمعات الأساسية للسكان الروس عن الحدود الشيشانية خلق واقعا مماثلا للواقع المتواجد عبر الحرب وراء البحار. ولهذا كان النمط الذائع لعمل العصابات المختلفة هو المساس بقوة الإرسالية العسكرية لدولة العدو، وهذه الطريقة تمثل ضغطا بصورة غير مباشرة على مركز ثقل هذه الدولة الإستراتيجي المدني السياسي.

ولكن التجاور الجغرافي لجنوب لبنان مع التجمعات السكانية الأساسية لإسرائيل، منح حزب الله (وقبل ذلك منظمة التحرير الفلسطينية) القدرة على تحويل سلاح القذائف قصير المدى والبسيط الرخيص إلى سلاح إستراتيجي، وأن الوضع الجيوإستراتيجي الخاص لإسرائيل - أي غياب العمق بين الجبهة والمؤخرة - جعل السلاح التكتيكي مؤهلاً لخلق مساس إستراتيجي. بالشكل غير التقليدي للحروب بين أطراف نظامية وأطراف غير نظامية، كان لحزب الله قدرة على مهاجمة المؤخرة الإسرائيلية بشكل: (1) مباشر، (2) ضخم ومكثف، (3) متواصل،

(4) في أي وقت يريده. وبذلك، فقد كان للحزب قدرة إستراتيجية متزامنة على شن هجوم مباشر وبناء على مراكز ثقل المؤخرة لإسرائيل طيلة الوقت. هناك ميزة فريدة أخرى لحزب الله وهي الدمج بين قدرات عسكرية على المستوى السياسي (مثل عدد القذائف التي تراكمت، وقدرتها على المساس بالمؤخرة الإستراتيجية لدولة الغريم، وكذلك نوعية التشكيل المضاد للدبابات) وبين قدرة الاختفاء من جهود الجمع المخبراتي وإزاء المناورة، وأيضاً البقاء أمام النيران، والتي تميز الأطراف غير النظامية (الاختلاط داخل السكان المدنيين المحليين، والاشتراك الضئيل، والسرية، والشعور المقيد للمساس بالدولة المضيفة)⁽¹⁾. إلى جانب الاختفاء، عزز حزب الله قدرة صرامة المواقع المضادة للنيران، خاصة في تشكيل "الاحتياط الطبيعي" له الذي يتميز - كما هو معروف - بالمشاركة العالية جداً. وهذا التميز وراء النظر إلى حزب الله كقوة محاربة مماثلة للقوة النظامية، مع أنه ما زال قوة غير نظامية.

هناك ميزة أساسية هامة وهي حقيقة أن حزب الله كان أيضاً ممثلاً أصيلاً للشيعية في جنوب لبنان، ولذلك لا يمكن استئصاله (انظر هذا الموضوع بتوسع في الفصل الرابع).

على خلفية تلك الظروف الخاصة طور حزب الله مفهوماً ثنائي المركز - مباشراً وغير مباشر - لمهاجمة مركز الثقل الإستراتيجي الإسرائيلي. المركزية الأولى لهذا المفهوم هي التي تمكن من تنفيذ هجوم مباشر على مركز الثقل الإستراتيجي الإسرائيلي، وهي - كما هو معروف - تشكيل القذائف القادر على إيجاد وتوفير نيران ضخمة ومتواصلة على المؤخرة المدنية الإسرائيلية. وعدا التأثير البدني المباشر (المحدد) للقذائف، فإن تشغيله زعزع مركز الثقل الإسرائيلي على عدة اعتبارات: أولاً، بمفاهيم معينة صعب على حكومة إسرائيل تزويد خدمات حكومية (أغذية، أدوية.. إلخ) للمناطق التي كانت تحت مرمى النيران، ومن هنا تضررت الثقة والتماسك والترابط في محور الحكومة والمدنيين. ثانياً، لم يحصل المدنيون على الدفاع الذي توقعوه من الدولة، وبسبب ذلك تضررت الثقة والترابط في نفس

(1) للتوسع انظر: إسحاق بن إسرائيل، حرب الصواريخ الأولى - إسرائيل - حزب الله، جامعة تل أبيب، مايو 2007.

المحور السابق. ثالثاً، لم يمد الجيش الحكومة بالنتائج العسكرية التي توقعتها منه (قمع نيران قذائف حزب الله)، ومن هنا تضررت الثقة والترابط والتماسك في محور الحكومة والجيش. ومن هنا، لم تكن الأضرار المباشرة للقذائف هي التي مثلت مركز ثقل، وإنما مثلته الانعكاسات النيرانية على أطر المنظومة السياسية المدنية الإسرائيلية.

تشكيل قذائف حزب الله بُني - كما قيل سابقاً - على شاكلة دمج قدرات سياسية مع المشاركة الضئيلة وإخفاء منظمة العصابات، ولذلك لا يمكن إسكاته بالنيران المضادة، ولكن عبر احتلال وتطهير منهجي لجنوب لبنان فقط (لذا فالأفكار التي طُرحت في إسرائيل مثل شطر جنوب لبنان عن الشمال أو مفهوم مناطق مهيمنة، لم تكن موضوعية). وإذا كانت إسرائيل قد اختارت احتلال الجنوب اللبناني، فإن حزب الله أقام أصلاً إلى جانب تشكيل القذائف تشكيل العصابات المقاتلة، وهدفها تكبيد إسرائيل ثمناً دموياً باهظاً أثناء احتلال الجنوب، وهذا يُعتبر هجوماً غير مباشر على مركز الثقل الإستراتيجي المدني السياسي الإسرائيلي (مغزاه العمل بمنهجية أكثر تميزاً لمنظمات العصابات)، أي: رغم أن التشكيل البري المقاتل لحزب الله هدف إلى التمرکز في ميدان القتال، فهو مماثل لعدم التوازي الموجود بين الولايات المتحدة وجبهة الفيتكونغ والذي تم استعراضه سابقاً. ولهذا لم يكن دور حزب الله كبج جهاج الجيش الإسرائيلي على مستوى الفعالية (ولإدراكه للمكسب والخسارة النسبية لم يتمركز لمعارك كبرى)، وإنما من أجل خلق وضع لا يمكن تحمله لفترة زمنية، ويمثل غياب المخرج العسكري، وبالتالي زعزعة رغبة القتال لدى الطبقة الشعبية والسياسية الإسرائيلية بطريقة غير مباشرة. ويصعب الزعم بأن حزب الله كان لا ييالي بمسألة: هل ستحتل إسرائيل جنوب لبنان أم لا؟ ولكن في جميع الأحوال هو تهيكّل لاستخلاص تفوق حربي وإستراتيجي من أحد الوضعين المحتملين.

إضافة إلى ذلك، ونظراً لأن حزب الله تمتع بمقدار اختفاء واختلاط العصابات المُتغذية بتأييد شعبي محلي، أثّرت مخاوف حول كون إنهاء احتلال الجنوب اللبناني سيفضي إلى إعادة الوضع إلى ما كان عليه، ولذلك فإن قبوله ورسم إستراتيجية خروج ناجحة من احتلال الجنوب بدت مُعقدة ومختلطة، خاصة أن

الاحتلال كان من شأنه الاستمرار لفترة متواصلة بشكل ليس له أفق نهائي. وفي تلك الظروف التي فهم فيها الاحتلال بأنه ليس له خط نهاية وأنه عديم الجدوى، كانت ستتقوى (وهذا إذا لم يحدث) قدرة مساس حزب الله بمركز الثقل الإستراتيجي لإسرائيل عبر ضرب الجنود الإسرائيليين في الجنوب.

وبذلك وضع حزب الله أمام إسرائيل خيارين سيئين من وجهة نظرها وهما: إما كشف المؤخرة الإسرائيلية لضربات نيرانية إستراتيجية مباشرة وضخمة ومتواصلة، أو احتلال لجنوب لبنان متواصل وغير شعبي وعديم خط النهاية. أضف إلى ذلك، أنه من أجل تحقيق هذه النتيجة الحربية الإستراتيجية فإن حزب الله لم يكن بحاجة إلى الاحتفاظ بكامل قدرته العسكرية. مثلاً، حتى لو نجح الجيش الإسرائيلي في المساس بشكل جوهري بقدرة العمل لدى حزب الله، وكان يمكنه تقليل عمليات إطلاق الصواريخ والقذائف إلى 60% أي من 250 إلى 100 صاروخ في اليوم، فإن الحزب لا يزال يمتلك القدرة على اللعب طيلة الوقت بالثقة والتماسك بين الحكومة والمدنيين والجيش في إسرائيل، لأن إرباك نمط حياة المدنيين في إسرائيل والشعور بغياب الدفاع عن المؤخرة يتحقق بقدر كبير بحجم إطلاق النيران. وطالما أن الحزب يمتلك قدرة مقاومة دائمة ضد المؤخرة الإسرائيلية فيمكنه تحقيق النتيجة المُبتَغاة من ناحيته (إطلاق صفارات إنذار، والنزول إلى الملاجئ، والإخلاء، وإرباك نمط حياة المدنيين)، وأن معيار اختبار قدرة العمل لدى حزب الله هو قدرته على إنجاز النتيجة المأمولة على المداميك العالية للحرب. ولكن هذا المعيار تأثر من النتائج على المِدمَاك التكتيكي بقدر قليل، أعني أنه تأثر موضوع: كم عدد عمليات إطلاق الصواريخ في اليوم؟ وكم منصة إطلاق خسرها؟

من البداية لم يكن الجيش الإسرائيلي قادراً على تحقيق الحسم

حزب الله بنى ذاته بشكل صامد ونسبي ومنطقي وبقدرات وأنماط العملية التي تطورت في الجيش الإسرائيلي، سواء من ناحية طابعه كمنظمة حرب عصابات أو من ناحية قوة تكييفها للتنافس ضد مكونات طفرة الشؤون العسكرية التي استوعبت في الجيش الإسرائيلي على ثلاثة مستويات: الفني التكتيكي والحربي والإستراتيجي.

فعلى المستوى الفني التكتيكي، قام الجيش الإسرائيلي على قدرة الجمع المخبراتي ومهاجمة أهداف مضادة بوسائل طويلة المدى. وبينما كانت قدرة الجمع المخبراتي والهجوم لدى الجيش الإسرائيلي ضد أهداف مشاركتها عالية نسبياً، عمل حزب الله أساساً بنهج المشاركة الضئيلة والاختفاء والاختلاط بين السكان المدنيين ونهج السجية وطور تفوقاً وطول نفس عالياً، وهو ما مكنه من إخفاء منصبات كثيرة لإطلاق القذائف أثناء القتال (جزء كبير يقوم بدوره مرة واحدة)، ويضمن استمرار نيران إستراتيجية ضخمة ومتتالية على المؤخرة الإسرائيلية. إضافة إلى ذلك، عمل حزب الله على تحصين مواقع أساسية حتى يمكنها مجابهة النيران المضادة، وخاصة عن طريق إدماج قدرات قتالية ضمن منظومات تحت - أرضية.

على المستوى الحربي، تطلع الجيش الإسرائيلي إلى تحليل عدوه كمنظومة المعارك، ورصد نقاط الضعف في تشكيل الغريم ومهاجمته بالصورة التي تُحدث تأثيرات تقمع النجاعات الوظيفية لتشكيل العدو. أما حزب الله فقد حاول ونجح - بقدر كبير - في أن يبني نفسه "كمنظمة دون أداء مهمة كتشكيل" (بالقدر الممكن كما هو معروف، ظل منظمة سلطة الدين). كما تبني هيكلًا منشورًا وواسعًا مكونًا من قائمة خلايا مجالية تعمل بشكل ذاتي تقريباً، رغم التعليمات التي تصدر من البداية وقلة التعليمات البسيطة والقصيرة التي تصدر في وقت الحسم للقادة المحليين وكذلك الصغار الذين يتمتعون بقدرة واسعة للتشغيل وإبداء الرأي. حزب الله نشر منذ البداية جزءاً كبيراً من المقاتلين ووسائل القتال والإمداد بالشكل الذي لا يجعله بحاجة إلى تحريك قوات وتشغيل منظومة إمداد أثناء القتال. ولكن العلاقات المتبادلة الداخلية التي كان ينبغي أن يشغلها تشكيل منظمة حزبية خلال الحرب، كانت الأدنى.

على المستوى الإستراتيجي، تطلع الجيش الإسرائيلي إلى مهاجمة مراكز الثقل الإستراتيجية لغريمه عبر ضربات نيرانية طويلة المدى تجسد للعدو ثمن الحرب وتقود إلى فقدان رغبة القتال لدى قيادة العدو وانهيار الوعي. مراكز الثقل تلك تم بناؤها في الجيش الإسرائيلي أساساً بمفهوم بدني، أي: ممتلكات إستراتيجية غالية القيمة، في حين كان حزب الله يمتلك القليل من مثل هذه

الممتلكات. على خلفية هذه المقولة برزت بعض الاستثناءات مثل ضاحية بيروت التي اعتُبرت سواء مركز قيادة وسيطرة أو منطقة سكنية لأسر كبار المسؤولين في الحزب الذين يعتبرون رمزاً للقوة والاستقلال الذاتي (المقاومة) لحزب الله داخل المنظومة اللبنانية. ولهذا هاجم الجيش الإسرائيلي ضاحية بيروت بعد تحذيرات متكررة ومختلفة، هدفت إلى حمل سكانها على إخلاء منازلهم. وعليه فإن مهاجمتها لم تُحدث مفاجأة ولم تقُد إلى إحداث مساس جوهري بقدرة القيادة والسيطرة لدى الحزب أو بزعمائه. ولكن مهاجمة الضاحية خلقت بالتأكيد تأثيراً رمزياً. والأهم من ذلك، هو حقيقة أن مهاجمة إسرائيل لمبان مدنية جزئياً في قلب مدينة العاصمة - ليس عن طريق الخطأ أو لمرة واحدة فقط، وإنما بشكل منهجي متكرر ومختلف - مثلت انطلاقة معينة لقالب الحرب لدى حزب الله. فالضاحية كانت بلا شك إرثاً هاماً وقيماً ورمزياً للحزب، ولكن هل كان مركز ثقل؟ مهاجمة الضاحية لم تضر بقدرة الحزب على القتال، ولم تؤثر على حرية عملياته الإستراتيجية لمواصلة القتال. تلك الحقائق تثير دهشة وتعجبا: هل هي بصدد حرب الحسم (وليس حرب استنزاف أو صمود)؟ من الصحيح أن حيّ الضاحية مركز ثقل إستراتيجي حيوي (خاصة إذا تحقق الردع للمواطنين ولقيادة حزب الله).

القيادة الكبيرة لحزب الله مثلت بالتأكيد مركز ثقل إستراتيجي بدنياً، ولكن يستحيل إرساء مخططات الحرب على الافتراضات التي تُمنح لرصد ومهاجمة عناصر وحيدة (مثلما فشل الأميركيون في رصد صدام حسين في مرحلة ذروة حرب الخليج الثانية، أو أسامة بن لادن منذ العام 2001). كما كان للحزب مراكز ثقل إستراتيجية تجريدية. ولكن إسرائيل لم تعمل بشكل حربي متماسك لمهاجمتها، ولم تُعد فكرة حرية مع وضع نهاية إستراتيجي سياسي. وحول ذلك سيتم التوسع لاحقاً.

وإذا كان حزب الله فعلاً قد بنى ذاته في "منطقة الموت" التي تقع تحت تأثير قدرات ومفاهيم الجيش الإسرائيلي (جدول 7)، فحرب لبنان الثانية تُبين وجود نقص في تنسيق عدد من مفاهيم الجيش التي تطورت خلال السنوات الأخيرة من أجل سحجية الحرب المناسبة والملائمة لإسرائيل. مفاهيم المعركة بنيران مضادة،

و"الحرب المتناثرة"، و"الاستعراض الديناميكي" (هما شكل القتال الأساسي⁽¹⁾)
تناسب أساساً لمن يرغب في الاختفاء من ميدان المعركة لتمديد أمد الحرب وإرهاق
الغريم من النيران، وعملياً لاختبار طول النفس للأطراف. تلك المفاهيم من شأنها أن
تكون ملائمة لمنظمة حرب عصابات أو لدولة تريد التملص من قتال الحسم
واستنزاف الغريم بمقاومة متواصلة، ولكن ليس لدولة تريد أن تختبر في فترة زمنية
وجيزة الفعاليات العسكرية للأطراف. فالجيش الذي يرغب في إثبات التفوق في
ميدان القتال لا يمكنه تجاهل ذلك. أضف إلى ذلك، أنه مثلما استمدت إسرائيل من
حربها الأخيرة ومثلما استمدت أيضاً الولايات المتحدة من فيتنام، فإن إحساس
منظمات حرب عصابات ودكتاتوريات العالم الثالث بالتأثيرات الموجهة ضد
المنظومة السياسية المدنية ضئيل نسبياً، في حين أن لدى الديمقراطيات المتطورة
ودول التأثير الصناعية كإسرائيل والولايات المتحدة إحساساً كبيراً جداً بتلك
التأثيرات. وفعلاً فإن عدم التوازي ملحوظ في نجاح حزب الله في إحداث تأثير
إستراتيجي على السكان المدنيين والمنظومة السياسية والاقتصادية الإسرائيلية، إلا أن
إسرائيل وبطبيعة الحال لم تتمكن من الرد عليه بنفس النهج والأسلوب.

إسرائيل تلعب الدور الذي حدده لها حزب الله

وكما في المرحلة الانتقالية لحرب لبنان الثانية بدأ الجيش الإسرائيلي في تنفيذ
مهام ضد أهداف حزب الله بالجنوب اللبناني. بيد أن المداهمة - كصورة قتال
أساسية (وليس كمساعدة لجهد آخر) - خضعت ثانية تحت فكرة تبادل الضربات
التي تختبر في نهاية المطاف قدرة الصمود لدى الأطراف. فالمداهمة لم تُسهم بصورة
عامة في قولبة وضع نهاية عسكري ثابت ومُغيّر للواقع، ولكنها تساق منطقياً
"ذهاب وإياب" لإراقة الدماء والملاحقة المتبادلة، أعني مع نضال معاناة
واستنزاف. فالمهام لا يمكنها أن تكون محورا أساسيا لتشغيل قوة في حرب
الحسم التي تختبر بسرعة اندلاع الفعاليات العسكرية للأطراف، وهذا الأمر يستلزم

(1) الحديث يدور عن صور قتال تُشغل فيه قوات صغيرة بمشاركة ضئيلة، تُشغل أو تصوب
نيرانا دقيقة عن بُعد. ولصور القتال تلك يوجد بالتأكيد مكان كجزء له ثقل نسبي داخل بنيان
قوة معتدلة وداخل نمط تشغيل متنوع للقوة.

تشغيل أقصى حد للقوة من أجل تحقيق وضع النهاية المطلوب (المحدد منذ البداية) في أدنى فترة زمنية.

وفعلاً، لم تفهم إسرائيل سجيّة الحرب مع حزب الله، ولم تفكر في مهاجمة مخططاته أو إجباره على حرب ذات سجيّة ومنطق آخر. ومن هنا فإن هيكل الحزب ومنطق وسجيّة حربه قادت إلى فقدان نجاعة قالب الجيش الإسرائيلي بقدر كبير حتى قبل إطلاق أول رصاصة. كما أن الجيش لم تكن له إستراتيجية تمكنه من العمل بنجاعة ضد الحزب حتى قبل اندلاع الحرب، وإسرائيل لم تُحدد لنفسها بشكل واضح ومتناسك دلالة حسم حزب الله، ولا مكونات الحسم التي تتطلع إليها لتحقيق وضع النهاية العسكري.

التفتيت المتواصل للتماسكات في المثلث الإسرائيلي حكومة - جيش - مدنيون، وأسلوب تفتيت قدرة الصمود الإسرائيلية بواسطة مقاومة دائمة، إلى جانب إخفاء مراكز الثقل البدنية لحزب الله وإخفاء الكتلة العسكرية.. كل ذلك يُعتبر قاعدة لظاهرة "الانتصار بواسطة عدم الخسارة". فمن أجل تحقيق الحسم على حزب الله مباشرةً يتطلب الأمر سلبه حتى من قدرة المقاومة الدائمة، وهذا يُعتبر هزة كبيرة جداً يصعب تحملها. والمؤكد أن خيارات الانتصار بواسطة عدم الخسارة لن تكون مفتوحة أمام إسرائيل، فهذا الخيار يتناسب مع من يرغب في الامتناع عن اختبار محسوم للفعاليات العسكرية للأطراف، ومواصلة القتال حتى تحدد عناصر أخرى - مثل قدرة الصمود والمنظومة الدولية - مصير الحرب. ولإسرائيل قوة كامنة عليا في الفعاليات العسكرية وخفوت داخلي تقريباً في أي اختبار من اختبارات الحرب الأخرى، ولذا فهي غير مؤهلة للانتصار بواسطة عدم الخسارة.

عملياً دعا حزب الله إسرائيل إلى إجراء حرب الضربات المتبادلة التي تختبر قوة الصمود لدى الأطراف طيلة الوقت، وعلى حين غرة أجابت إسرائيل الدعوة ووضعت قدرة صمودها في اختبار لا تبدي اهتماماً به في الحقيقة. فالردع عن الاستنزاف في ميدان القتال التكتيكي لجنوب لبنان ولّد استنزافاً في تبادل ضربات نيرانية، بينما كانت مراكز الثقل الإستراتيجية لإسرائيل مكشوفة ويمكن الاقتراب منها، أما مراكز الثقل الإستراتيجية لحزب الله فكانت صعبة الرصد

والاقترب منها. ولأن إسرائيل مقيدة فقد مارست مزيداً من الضغط في طول النفس السياسي والدبلوماسي والاقتصادي.

وبهذا الواقع الذي يهاجم فيه كل جانب بالنيران مراكز الثقل المختارة للغريم، جرت معركتان متوازيتان: معركة حزب الله ضد إسرائيل ومعركة الجيش الإسرائيلي ضد الحزب. فحزب الله هاجم المؤخرة المدنية لإسرائيل، بينما حاولت الأخيرة مهاجمة نقاط الضعف لدى الحزب ورصد ومهاجمة مراكز ثقل إستراتيجية تؤثر فيه. هاتان المعركتان لم تلتقيا في نفس ميدان المعركة (باستثناء التدريبات المحددة والمتأخرة لإسرائيل). علاوة على ذلك وعلى المسار التكتيكي والفعاليات، لم تشوش أي من المعركتين تقريباً على الأخرى، كما لم تؤثر أي منهما بشكل جوهري على الأخرى⁽¹⁾.

منذ اللحظة التي تندلع فيها حرب متوازية كهذه، يستوجب على الجيش الإسرائيلي إدارة معارك متوازية وفقاً لمنطقيات حربية وأنماط عملية مختلفة. من ناحية، الجيش الإسرائيلي مطالب بتحقيق إنجاز مُطلق في معركته ضد حزب الله، من أجل تجسيد أهداف الحرب التي وضعتها حكومة إسرائيل. ومن ناحية ثانية، هو مطالب بتحقيق إنجاز نسبي لإرباك المعركة المضادة للحزب ضد إسرائيل. وبهذا القدر فإن إنجازات حزب الله لن تؤخر نضوج إنجازاته في المعركة الإسرائيلية ضد حزب الله. فالجيش الإسرائيلي مُنيَ بفشل مضاعف: أولاً، لم ينجح في المعركة الإسرائيلية ضد حزب الله، أي أنه لم ينجح في تشغيل قوة عسكرية بالشكل الذي يقود إلى تحقيق الأهداف السياسية للحرب. ثانياً، لم ينجح في منع حزب الله من العمل بشكل بناء في معركته ضد إسرائيل بالقدر الجدير بالذكر.

الكثير من منتقدي الإجراءات الإسرائيلية خلال حرب لبنان الثانية - وبينهم الموقعون أدناه - يزعمون أن جزءاً من جذور الفشل منغرس في تدهور قدرة المناورة لدى الجيش الإسرائيلي لصالح مفهوم يرى أن الحرب ليست أكثر من عملية خلق أهداف ومهاجمتها بنيران مضادة. ولكن حتى لو كان الجيش الإسرائيلي قد خرج لمناورة محدودة في جنوب لبنان (في الظروف التي سادت آنذاك عملياً)، فإن

(1) جيورا روم، إيجاز مولد حرب لبنان الثانية، في مجموعة مقالات عدد 32، معهد فيشر، 2006.

أكبر إنجاز متوقع منه كان الإرباك والتشويش على معركة نيران حزب الله ضد إسرائيل وتحويلها إلى معركة عصابات مستنزفة. كما أن مناورة محدودة في جنوب لبنان - مهما كانت ناجحة - لم تكن كافية لتحقيق انتصار في المعركة المتوازية لإسرائيل ضد حزب الله، أعني تحقيق الأهداف التي وضعتها حكومة إسرائيل وهي المحو الكامل لتهديد حزب الله ضد إسرائيل وتفكيكه كلاعب مسلح في المنظومة الداخلية اللبنانية. يضاف إلى ذلك أن حزب الله لم يكن لديه مركز ثقل يؤدي هذه المناورة بضربه إلى تقويض مزيد من أجنحة الحزب، وبالتأكيد ليس تقويضاً دائماً لا يمكن ترميمه. وخلافاً لمنظمة التحرير الفلسطينية في عام 1982 (والتي - كما هو معروف - أبعدت شمالاً وطُردت بشكل دائم ونهائي من لبنان)، لم يعمل حزب الله بنمط يمكن أن يقوده إلى إبعاده كمنظمة من جنوب لبنان، ولكن للاختفاء والاختلاط في وسط السكان الشيعة المحليين، وبعيدا عن حرب العصابات ضد خطوط الإمداد وقوة الاحتلال التابعة للجيش الإسرائيلي. وبينما كانت منظمة التحرير عام 1982 غرسا غريبا في لبنان فأمكن استئصالها كلياً، يعتبر حزب الله متجذرا وسط الشيعة اللبنانيين ولهذا لا يُمكن استئصاله. ومن هنا كان من شأن احتلال جنوب لبنان أن يتحول إلى واقع ليس له إستراتيجية مخرج، لأن الوضع سيعود إلى ما كان عليه في الجنوب بعد الانسحاب.

وعليه فإن إسرائيل لم تكن مؤهلة منذ البداية للانتصار في حرب لبنان الثانية داخل إطار طابع ومنطقية الحرب التي أملاها حزب الله. وهجوم إستراتيجي - بالتأكيد ليس بدنيا - على مخططات حزب الله وخطوطه العريضة، أو مهاجمة مراكز ثقل تجريدية أو خارجية عن حدود المعركة التي جرت وفرض حرب ذات طابع ومنطقية أخرى، ربما كان ذلك سيسفر عن حسم وانتصار.

هل كان يمكن العمل بشكل آخر؟

إزاء صعوبات التنافس مع تشابكات وتعقيدات حرب لبنان الثانية بواسطة وسائل تحليل عقيدة كلاوزفيتس، وكذلك بواسطة وسائل تحليل طفرة الشؤون العسكرية (RMA) والمفاهيم التي ترسخت في الجيش الإسرائيلي خلال السنوات الأخيرة، طُرح التساؤل التالي: أي وسائل تحليل وأي عملية تفكير كانت مطلوبة

من أجل تخطيط وإدارة الحرب مع حزب الله؟ أي: في ضوء ما قيل في هذا الفصل فإن نقطة البدء كان يجب أن تكون رصد أي مراكز ثقل إستراتيجية تجريدية لحزب الله، وكيفية استغلال مهاجمتها لتحقيق وضع نهاية سياسي إستراتيجي مرغوب فيه.. انتصار. وهناك خطوة ممكنة أخرى تتمثل في رفض قبول قالب تركزت فيه إسرائيل أمام غريم غير نظامي (عصابات) ومراكز ثقله البدنية قليلة، بدلا من توسيع نطاق الحرب حتى تتضمن لاعبين سياسيين: سوريا أو إيران أو لبنان.

وفيما يتعلق بسوريا أو إيران، فقد اختارت إسرائيل باحة الحرب وليس إدراج دولتين داخل حدودها. وكان يمكن انتقاد هذا القرار إذا كان حزب الله هو فقط اللاعب الثانوي في المعركة التي يشكل فيها إيران وسوريا لاعبين مهيمنين ولهما ثقل كبير جداً. فالحرب التي تتضمن سوريا أو إيران يجب النظر إليها أولاً وقبل أي شيء والاستناد إلى إستراتيجية متماسكة للاهتمام بهما، وليس كطريق ملتو لمعالجة حزب الله. كما أن إدراج إيران أو سوريا "بشكل غير مُتعمد" في المعركة التي يقع حزب الله في بؤرتها، يُعتبر اختيار الذيل المُهتز للكلب. ويُحتمل أنه يوجد مكان للتنافس عسكرياً ضد هاتين الدولتين، ولكن ليس بالعلاقة أو بالتوقيت اللذين يمليهما حزب الله.

ورغم ذلك يُمكن إدراج لاعب نظامي متمثل في دولة إضافية، وهو لبنان، حيث توجد مراكز ثقل إستراتيجية تجريدية تابعة للمنظومة اللبنانية تحل محل حزب الله في هذه المعركة. وبعد انسحاب القوات الأجنبية - سوريا وإسرائيل - من لبنان، أصبح موضوع شرعية حزب الله كلاعب مسلح في المنظومة اللبنانية موضوع الاختبار الذي أنهك المنظمة، فبالنسبة لإسرائيل حزب الله المسلح كان قادراً على تبرير وجوده كإرث قيّم لدولة لبنان، ولكن بعد انسحاب القوات الأجنبية قد يُنظر إليه كعبء. وهذا التوتر يتفاقم عندما يُنظر إلى حزب الله أنه يستخدم قوته من أجل خدمة مصلحة أجنبية (إيرانية أو سورية) وليس من أجل خدمة مصلحة لبنان القومية، وخاصة عندما تدفع دولة لبنان ثمناً فادحاً بسبب بقاء نفس المصلحة الأجنبية. والتساؤل الأساسي المُحتمل طرحه هو: هل يرتبط حزب الله كلاعب مسلح ارتباطاً حيويًا بنظام الدولة اللبنانية، أم أنه يُمثل تهديداً لنفس النظام الواهن برمته؟ وهناك مركز ثقل داخلي لبناني آخر يتغذى منه حزب الله،

وهو الوضع المعقد والمتناقض للطائفة الشيعية في لبنان. والتساؤل المطروح للاختبار هنا هو: هل يعتبر حزب الله جناح الفرس الأبيض للشيعية المحليين أو أن أنشطته قد تكلف ثمناً لا يُحتمل؟

أنشطة إسرائيل في حرب لبنان الثانية عوّمت بقدر ما التوترات الظاهرة والخفية بين حزب الله وباقي الأطياف في لبنان، وكذلك التوترات المتعلقة بكونه أيضاً "مبعوثاً" إيرانيا تدفع الدولة اللبنانية ثمن أنشطته. تلك الأنشطة قادت إلى كشف النقاب عن خطوط منكسرة ومتعرجة أيضاً بين حزب الله والدول العربية السنية المعتدلة. بيد أن تعويم تلك التساؤلات لم يتم تنفيذه من خلال محاولة لتحقيق فكرة حربية متماسكة أو ربطها بوضع نهاية ما، فهل كان يُمكن عمل ذلك بشكل مختلف على الأقل في واقع 2006؟

النقطة الأولى التي تستوجب إزالة الغموض هي: هل وكيف كان يُمكن تشغيل قوة عسكرية إلى جانب وسائل غير عسكرية إزاء منطق ترابطي وعملي يهدف إلى الإقناع بأن حزب الله عبء على لبنان ويهدد نظامها كدولة، وربما - أيضاً - عبء على الشيعة المحليين؟ والتحدي هنا هو في قدرة - أو في عدم قدرة - ترجمة تلك الأفكار الغامضة إلى مخطط تنفيذي حاسم وقابل للتحقيق. **والنقطة الثانية:** هل كان ممكناً ربط تشغيل قوة كهذه بشكل مباشر بوضع نهاية سياسي إستراتيجي؟ وإذا افترضنا أن حكومة لبنان وجيشه على السواء يتميزان بضعفهما، فإنه لم يتضح ما إذا كان يمكن دفعهما لصدام مع حزب الله. وإذا كان هذا حقاً، فماذا ستكون النتيجة؟ (الأقوال تتطرق إلى واقع 2006، ولكن في واقع 2008 الاعتقادات أن الحكومة اللبنانية أو الجيش سيخرجان ضد حزب الله كانت ضئيلة جداً، والحزب بمحد ذاته أصبح عنصراً مهيماً وله حق الفيتو داخل الحكومة، ويزيح أرجل الجيش خارج مجالاته). ومن المهم كذلك أن ندرك أن حكومة إسرائيل كانت تعتقد أنه إن أجلاً أم عاجلاً ستندلع حرب بسبب حزب الله، وفي هذه الحالة يُنظر إلى المصلحة القومية الإسرائيلية كمصلحة شرعية تغطي على مصلحة الحكومة اللبنانية والولايات المتحدة وفرنسا وأيضاً مصالح الدول العربية السنية المعتدلة (التوافق العالمي ملحوظ مثلاً في بيانات G-8 يوم 16 يوليو 2006). ولذا كان ممكناً وصحيحاً البدء في بلورة وضع نهاية سياسي حتى قبل اندلاع حرب

لبنان الثانية، حتى إسرائيل كان يجب عليها المساهمة في وضع النهاية هذا عن طريق الرد الإيجابي على قسم من مطالب الحكومة اللبنانية. ولكن وفي وقت متأخر جداً، ومع اندلاع الحرب، كان تشغيل القوة العسكرية ضروريا لتوفير العامل المحفز ولخلق الصلة التي من خلالها يتم فرض وضع نهاية إستراتيجي سياسي. بيد أنه وخلافاً لعام 1973 فإن الصلة في الحالة التي أمامنا بين تشغيل القوة العسكرية وبين وضع النهاية يجب أن تكون وطيدة جداً. ويُحتمل فعلاً أنه كان ممكناً إنجاز مكونات مختلفة في وضع النهاية السياسي بدون صلة سببية مباشرة بوضع النهاية العسكري (كل ما يتعلق بأسلوب تصرفات ودوافع الحكومة اللبنانية بتشكيلتها عام 2006)، ولكن ليس كذلك فيما يتعلق بتفكيك القدرة العسكرية لحزب الله.

ولذلك فإن النقطة الثالثة هي أنه يجب عدم التوقع أن يكون لعنصر ما - لبناني أو أجنبي - الاستعداد أو القدرة على تفكيك المنظومة العسكرية لحزب الله في جنوب لبنان، ولكن فقط احتلال المجال من الحدود وحتى نهر الليطاني - وربما شماله - بواسطة الجيش الإسرائيلي وتطهيره الأساسي كان يسمح بوضع النهاية السياسي (بما في ذلك نقل المجالات التي تم تطهيرها إلى الجيش اللبناني). ومن هنا، يتضح أن تشغيل القوة العسكرية كان يجب أن يخدم محورين: محور إستراتيجي يُجسد أن حزب الله كمنظمة مسلحة يمثل عبئاً على لبنان وهذا تم إيجاد الصلة التي ستُمكن حكومة لبنان من تنفيذ قسمها (كما ذكر في واقع 2006 وليس 2008)، ومحور فعال يهدف إلى المساس بقدرة حزب الله على العمل ضد إسرائيل، وكذلك الإعداد بشكل بدني لوضع النهاية السياسي (والذي قد يكون متفقاً عليه من البداية). والمحور الإستراتيجي يهدف إلى تحقيق أهداف إسرائيل من الحرب (انتصار، تنفيذ المسؤوليات السياسية للحكومة اللبنانية على كل أراضيها وعلى حزب الله). والمحور الفعال يهدف إلى إحباط المعركة المضادة لحزب الله (الحسم) وأيضاً إعداد وضع النهاية باعتباره بدنياً. وعلى صعيد متعدد المداميك كهذا يُحتمل أن يكون للمناورة الإسرائيلية قيمة إيجابية، وهي كذلك كانت مؤهلة لطرح إستراتيجي. بمخرج موضوعي.

النقطة الرابعة هي أن الفكرة الحربية لاحتلال جنوب لبنان وتطهيره كان يجب أن تضع لحزب الله تحديات بعيدة عن نطاق نجاعته. وها هو نموذج واحد

لتجسيد هذا الأمر، فحزب الله كمنظمة صغيرة مع مئات من المقاتلين النوعيين كان سيصعب عليه الصمود أمام جهد ضخّم متعدد البؤر على جبهة واسعة وعميقة يُنذر لأيام عديدة متتالية.

العبر الحقيقية من حرب لبنان

هذا الكُتيب لا يحتوي على آراء قطعية وحاسمة فيما يتعلق بالجانب العملي والتنفيذي لتلك النقاط الأربع لواقع عام 2006 أو 2008، وليس بديهيًا بأنه كان يُمكن تحويل مثل تلك الأفكار إلى مخططات تنفيذية لوضع نهاية مستقرة ودائمة. ولكن بدون شك كان يجب على حكومة إسرائيل قبل أن تصدر تعليماتها بالخروج إلى الحرب، الاقتناع بوجود ردود إيجابية كافية لتلك التساؤلات أو لتساؤلات أخرى من نوعها. ولذا يجب عدم الخروج إلى الحرب دون توضيح المشهد برمته من البداية إلى النهاية. وإحدى العبر الأساسية التي توجز فشل حرب لبنان الثانية والتي ستوضح في هذا الفصل هو التأكيد أن أي خروج إلى الحرب يستوجب إجراء تنظيمياً يُعرف فيه منذ البداية وضع النهاية السياسي الإستراتيجي المرغوب فيه، ويُعرف قربه من وضع النهاية العسكري. كما أن عملية تمييز الحرب تستوجب تعريف الموضوعات التي نرغب في وضعها للاختبار في الحرب، مثل اختبار الفعاليات العسكرية للأطراف أو غيره (موارد، قدرة الصمود، تسريح المنظومة الدولية.. إلخ). ولكن اختيار الموضوعات التي سيتم طرحها للاختبار في الحرب مترابط الصلة دائماً، ويتعلق بتقديرات الربح والخسارة أمام العدو المعين وفي ظروف مُعينة.

وبعد ذلك علينا تمييز المحور الأساسي لتشغيل القوة، ليوجه الحرب نحو الموضوعات المختارة. ففي الحروب التي نرغب في اختبار النجاعات العسكرية للأطراف، من شأن هذا المحور أن يكون - مثلاً - مهاجمة مباشرة أو ملتوية لتشكيلات العدو الميدانية (إسرائيل في حرب الأيام الستة عام 1967)، أو سلب العدو حرية العمل على مواصلة القتال (مثل التهديد الذي مثله سيبو على قرطاجنة)، أو مهاجمة مخططات الحرب لجيش العدو (ألمانيا ضد فرنسا في الحرب العالمية الثانية). أما في الحرب التي تختبر قدرة الصمود للأطراف فإن القوة من شأنها

أن تكون مُشغلة ضد إرث قومي قِيم في محاولة للتأثير على رغبة المستوى السياسي للعدو في مواصلة الحرب (الولايات المتحدة ضد صربيا)، أو في محاولة لتكبيد جيش العدو أضراراً وتقويض التأييد الشعبي للعدو على مواصلة الحرب (الفيتكونغ ضد الولايات المتحدة). أما في الحرب التي ترغب في اختبار موارد الأطراف يمكن مهاجمة موارد الحرب للعدو (الحرب الجوية ضد الصناعات الألمانية في الحرب العالمية الثانية)، أو مهاجمة خطوط إمداده (حرب الغواصات الألمانية في الأطلسي في الحريين العالميتين) وما شابه ذلك، وهذا الاختيار أيضاً مترابط الصلة ويتعلق بالظروف.

النجاح في توجيه الحرب نحو الطابع الملائم لنا ليس بديهياً، ويجب العمل على ذلك بشكل جاد ومكثف. وحقاً، ففي الحرب العالمية الثانية أرادت ألمانيا اختبار الفعاليات العسكرية للأطراف. ولكن في نهاية المطاف دارت الحرب حول حجم الموارد القومية ووتيرة حشدتها وقدرة الصمود للأطراف. وفي حرب فيتنام أرادت الولايات المتحدة اختبار عمق الموارد القومية والفعاليات العسكرية للأطراف، ولكن الحرب دارت حول قدرة الصمود المدنية السياسية. وفي حرب يوم الغفران (1973) رغبت إسرائيل في اختبار الفعاليات العسكرية للأطراف، ولكن الحرب دارت حول قدرة الصمود وقدرة حشد المنظومة الدولية لقبولة وضع نهاية سياسي. ولذلك فإن النقطة الأولى هي الفهم والانتصار في الحرب على طابع الحرب وعلى الموضوعات التي ستطرح فيها للاختبار.

وكنتيجة من تمييز وضع النهاية ومن تمييز الموضوعات التي ستدور حولها الحرب ومحور الحرب الأساسي، يُمكن تحديد مكونات الحسم التي نطمح في تحقيقها. وحينذاك يمكن تمييز الفكرة الحربية التي ستسفر عن تحقيق الحسم، ومن هنا فقط يُمكن البدء وتخصيص مخططات تنفيذية معينة. وكما هو معروف يجب اختبار ما إذا كانت القدرات التنفيذية واللوجستية تسمح بتنفيذ مخططات الحرب. وفي مقابل تمييز الجهد العسكري هناك ضرورة أيضاً لتمييز تشغيل أذرع الحكومات الأخرى من أجل خلق إستراتيجية شاملة متماسكة طويلة المدى وبناءة. فعلى الأقل هناك ضرورة لتشغيل مشترك للجهد العسكري والجهد الدبلوماسي (سواء على المحور الحكومي أو على المحور الحكومي الشعبي) في مسعى لقبولة

هدف الحرب ومفهومها الشرعي، وأحيانا في جهد اقتصادي صناعي. أما إسرائيل فلا يوجد فيها حاليا وكالة مؤهلة لذلك، ولا يوجد فيها وكالة مؤهلة لخلق تماسك بين أذرع الحكومة والقائمين على المناصب بأنواعها. علاوة على ذلك، في حالات مثل حزب الله، عندما كانت الحرب متوقعة منذ البداية وموقف المجتمع الدولي معروف ومتعاطف، كان يُمكن مناقشة جميع التساؤلات قبل اندلاع الحرب بفترة زمنية ملحوظة، حتى عندما تندلع تكون الإستراتيجية الشاملة مُبلورة، والقاعدة الدولية تتعجب من العملية، ووضع النهاية سيكون متفقا عليه.. وحتى هذا لم يُفعل في إسرائيل.

وعلى عكس تام لهذا النهج المُنظم، بدأت إسرائيل حرب لبنان الثانية بخطة هجوم جوية موضوعية ليومين أو ثلاثة ليس أكثر، دون أن تحدد لنفسها منذ البداية طابع الحرب ومحور تشغيل القوة المطلوب، ومواضع النهاية ومكونات الحسم المطلوبة، ومراكز الثقل التي ستم مهاجمتها. كما أن قائمة الأهداف لم تُشكل من خلال محاولة لخلق منطق حربي متماسك، أو لفهم المنطق الواضح من تشكيل قائمة أهداف مُقترحة. كما أن الإنجاز المتوقع (المُحدد) من مهاجمة تلك الأهداف لم يُوضح من قبل القادة. والأدهى من ذلك، أنه رغم أن المستوى السياسي صدّق فقط على عملية محدودة جداً تتلاءم مع الفكرة الأساسية التي عرضها الجيش الإسرائيلي والتي وضعت حكومة لبنان في مركز الحرب ومهاجمة البنى القومية اللبنانية.. رغم ذلك لم يجد المستوى السياسي أو العسكري ضرورة لتعطيل الحرب من أجل البحث عن أفكار بديلة مُنظمة (وبالمناسبة فإن الفكرة الأساسية المنتظرة أيضاً عندما يتم تنفيذها بمفردها تخدم نموذج منطق استنزاف الصمود وليس الحسم). كما أن إسرائيل لم ترسم خطاً منتظماً يربط النقاط الحيوية: فهي حددت بغموض أهداف طموحة مغايرة للواقع وربما للحرب، ولكن تبنت نمط عملية تنفيذية محددة، وأطلقت النيران بعد استعداد وبيجادول زمنية تتناسب والرد الهدي.

إسرائيل لم تسأل ولم تحب على التساؤل الأساسي للغاية والذي يجب مناقشته قبل الخروج إلى حرب إضافية في لبنان، وهو: كيف نهزم قالب الحرب لدى حزب الله؟ (مثلما هزمت مصر القالب الإسرائيلي عام 1973، وهزمت ألمانيا القالب الفرنسي عام 1940، وهزم سيبو قالب هنيبل في الحرب البونية الثانية).

لذا يجب - كما هو معروف - استخلاص عبر الفشل الفني التكتيكي للمعركة بالنيران المضادة، وإلى جانبها أيضاً فشل تشغيل مستويات الميدان التكتيكية كتدهور قدرة المناورة، ونقص تدريب المقاتلين والقادة، والخلل اللوجستي، والخلل في تكافؤ المستويات الهجومية كالالتصاق بالمهمة، والعدوانية والنهائية. ولكن كل ذلك لا يكفي، فإذا تطلعنا في المرة القادمة فقط إلى مهاجمة نفس قائمة الأهداف بنيران أرضية سطحية المسار في ظل هجوم تكتيكي ناجح لقوة مُدربة تعتمد على إمداد كبير، فهذا يعني أننا لم نتعلم ما يكفي من فشل الحرب.

على هوامش الأمور يشار إلى نقطة يحتاج الاستقصاء الإسرائيلي فيها إلى تفكير إضافي وهي إضافة ضلع دفاعي لمفهوم الأمن، فإسرائيل استخلصت من الحرب أنه يجب عليها إنفاق موارد وبذل جهود في الدفاع المضاد لتشكيل القذائف (خاصة الاعتراض.. إلخ). ولكن الأضرار المباشرة التي حدثت من جراء القذائف لم تكن جوهرية، خاصة أضرارها على التأثير الاستراتيجي الذي أوجدته وأربك نمط الحياة المدنية في شمال إسرائيل. ونظراً لأنه لا يوجد أي نظام أو تشكيل يمكنه توفير اعتراض كامل للقذائف بنسبة 100% - بل حتى في حالة التفاؤل بإمكانية اعتراض هذه النسبة من القذائف - ستبقى هناك ضرورة لإنزال المدنيين إلى الملاجئ وربما إخلاء السكان من مناطق الحرب، ولهذا لم تتضح ما هي فعليا القيمة الاستراتيجية للنظام الدفاعي. إسرائيل ستنفق موارد وجهودا في نظام الدفاع الذي تقاس نتائجه بمصطلحات فنية تكتيكية/متشائمة (اعتراض نسبة كهذه أو غيرها من القذائف) رغم وجود تشكيل قذائف لدى العدو وتنفيذه لأهدافه الاستراتيجية، أعني: إرباك أنماط الحياة لدى المدنيين في إسرائيل، وزعزعة الثقة والترابط والتماسك بين الحكومة والجيش والمدنيين. وذلك عندما تكون الموارد والجهود الضخمة التي سيتم إنفاقها على إقامة النظام الدفاعي وتشغيله غير كافية لإسرائيل خلال جهد الحسم الأساسي.

إضافة إلى ذلك، ففصد منظومة الاعتراض يُمكن للعدو الرد ببضعة وسائل، منها تكثيف النيران وزيادة حجم إطلاق المدافع، وكذلك بوسائل مضادة تقنيا. وهذا يُلزم حكومة إسرائيل بزيادة تكثيف منظومة الدفاع، وهلمّ جرّاً، لأن تكاليف

زيادة تهديد القذائف جزء يسير جداً من تكاليف وتعقيدات زيادة توفير الرد، أي أننا قد نجد أنفسنا في سباق مُسلح لـ "قذيفة - ضد - وسائل اعتراض"، كل خطوة لنا فيه تزيد أضعافاً مضاعفة ومعقدة تقنياً أكثر من الخطوة المضادة للعدو. نظراً لأنه كما ذكر آنفاً لا يوجد اختلاف جوهري على مداмик الحرب العالية بين سقوط 250 قذيفة يومياً وبين سقوط 100 يومياً، أو - لضرورة التأكيد - بين سقوط 2000 قذيفة يومياً وبين سقوط 6000 يومياً، فهذا هو الإنفاق على التنافس المباشر ضد القذائف غير واضح. فالجهد السائد وموارد الاعتراض الضخمة التي سيتم إنفاقها لتقليل عدد سقوط القذائف بنحو 70 أو 80%، ستكون تقريباً ليس لها دلالة من ناحية التأثير الإستراتيجي الذي سيتم تحقيقه. ولذا من المفضل لإسرائيل أن تُنفق مواردها على تحقيق حسم سريع على العدو تُقصر به أمد كشف المؤخرة، بدلاً من تخصيص موارد كبيرة لجهد دفاع علم الجدوى إستراتيجياً، عندما تكون تلك الموارد ضعيفة في جهد تحقيق حسم أساسي.

الحرب المستقبلية: حرب متوازية ضد عدو نظامي ومتكيف للتنافس مع طفرة الشؤون العسكرية وتبني قالب حرب عصابات

في هذا الفصل سنعرض نموذجاً محتملاً لحروب الجيل القادم التي ستدور رحاها أمام عدو نظامي ومتكيف للتنافس مع قدرات طفرة الشؤون العسكرية (RMA) بواسطة تبني قالب العصابات (المماثل لقالب حزب الله). ومن أجل تحليل الحرب المستقبلية وفهمها، سنستخدم الوسائل التحليلية والمفاهيم التي تراكمت في الفصول السابقة، كما سيتم طرح الادعاءات التالية:

1. تبني عبر حربي الخليج كنموذج لحرب مستقبلية ضد جيش نظامي، قد يكون فرضية مُضللة. بسبب أن الجيش العراقي لم يتكيف للتنافس مع القدرات الأميركية، ولم يعرض قالب حرب بديلاً لمهاجمة قالب الحرب الأميركي.
2. قدرة التدمير بالكفاءات العالية لمفهوم طفرة الشؤون العسكرية والمحاولة الناجحة لحزب الله أمام الجيش الإسرائيلي عام 2006 من شأنهما دفع جيوش نظامية إلى تبني قالب حرب العصابات.
3. الجيش النظامي الذي يتبنى حرب العصابات سيحاول - من ناحية - مهاجمة قدرة الصمود المدنية السياسية الإسرائيلية لخلق وضع لا يُمكن تحمله لفترات زمنية طويلة بواسطة النيران أو الاستنزاف في ميدان المعركة. ومن ناحية ثانية، سيخفي مراكز ثقل بدنية، ويُقلل المشاركة بالجنود في ميدان القتال، وينشر كتلته العسكرية، ولا يتركز للقتال الأساسي الكبير.

4. في تلك الظروف يوجد تراجع سواء في الإنجاز المتوقع أو في الجدوى المتوقعة جراء الضربات الموجهة ضد تشكيل الميدان الأمامي للعدو. وحينذاك لن يتبقى خيار سوى مهاجمة مراكز ثقل إستراتيجية للعدو، ولكن كتلك التي تخدم طابع الحسم وليس كتلك التي تدور حول موضوعات قدرة الصمود والاستنزاف.

5. المناورة وسيلة أساسية داخل قولبة طابع حرب الحسم. وستقود مناورة التلاقي بين الجيوش إلى تعجيل وتعظيم اختبار الفعاليات العسكرية للأطراف، أما المناورة السريعة تجاه مركز ثقل إستراتيجي فتسلب من العدو حرية العمل على مواصلة حرب الاستنزاف لمدة طويلة، ولكن المناورة الصحيحة هي التي تفرض على العدو ردا من شأنه زعزعة قالب حرب العصابات لديه.

6. المناورة مؤهلة لجعل العدو يُعد مراكز ثقل فعاليات، وتسمح لنا بفرض قتال أساسي كبير وفقا لشروطنا. والمناورة التي ستخلق تركيز كتلة العدو توفر ظروفًا وشروطًا أمثل لتشغيل النيران بشكل بناء.

7. مناورة تكتيكية قد تنتهي باستنزاف حربي وإستراتيجي، حيث إن مناورة جبهوية إلى داخل منظومة الدفاع الزائدة أو في غضون توتر لوجستي زائد، قد تختبر إذن قدرة صمودنا، وهكذا سيتم اختبار الفعاليات العسكرية للأطراف على جميع مداмик الحرب. ولن يتم عن طريق الخطأ اختبار قدرة الصمود.

8. حسم العدو النظامي الذي يتبنى قالب حرب العصابات ليس ممكناً عبر عملية كاذبة نسبياً، خلافاً لحسم كابح لكتلة جيش عدو كلاسيكي متمركز بمشاركة عالية لخوض القتال الأساسي الكبير.

الدلالة الحربية والإستراتيجية لدولة تتبنى قالب حرب عصابات

بعد اختبار سلسلة من الحالات والظروف وأنواع مختلفة لحرب تُزَعزَع فيها سريان عقيدة كلاوزفيتس الكلاسيكية، وبعد أن أكدنا أنها لا توفر رداً على تشابك ظروف كالتى سادت إبان حرب لبنان الثانية، نصل إلى المحطة الأخيرة في هذا الكُتيب وهي الجيل القادم من الحروب، وهي الحرب المستقبلية ضد عدو

نظامي يتبنى قالب حرب العصابات. وهذا النوع من الحرب أكثر تشابكاً وتعقيداً ويستوجب تطوير وسائل تحليلية ملائمة كالتظاهر والتحديات التي حللناها في الفصول السابقة، مثلاً، الحرب حول طابع الحرب، أي: هل ستكون حرب حسم أم حرب استنزاف، حرباً غير متوازية أم متوازية يدير فيها كل طرف معركة منفصلة ضد غريمه، حرباً ضعيفة الصلة بين نتائج الحرب على المداميك المختلفة تتبنى قالب حرب العصابات، أم نهج المقاومة والانتصار عن طريق عدم الخسارة الذي تبناه حزب الله؟

فمن خلال سباق التحسينات الفنية التكتيكية بين الدول الغربية التي تبنت طفرة الشئون العسكرية أو مكونات منها وبين بضع دول تُعتبر أعداء محتملين للغرب في ذروته، يُمكن أن يتبين وبوضوح أن الأعداء المحتملين تزودوا بوسائل تهدف إلى إرباك القدرات الاستخباراتية وتشغيل السلاح الدقيق والسيطرة والمراقبة اللاسلكية الغربية. بيد أنه ربما لم يتم تكريس أهمية كافية لإدراك وفهم الدلالة الحربية والإستراتيجية لمواجهة غير متوازية ضد جيش نظامي متمثل في دولة ومُتكيف ووجود رد صادم وصاعق على قدرات وتجهيزات الهجوم الإسرائيلي وجيوش الغرب.

والأدهى من ذلك، أن رؤية حربي الخليج كنموذج للحرب المستقبلية تُعتبر رؤية مضللة، لأن الجيش العراقي لم يتكيف للتنافس مع القدرات الأميركية وعمل بنمط - فقط - تنفيذ القالب ومخططات الحرب الأميركية. في الحالتين العراقيتين تم وضع أطر عسكرية كبرى قديمة وبمشاركة كبيرة بالجنود في مجال صحراوي مكشوف من أجل محاولة التنافس بشكل متواز مع الجيش المتقدم المُسلح والأكثر تنظيماً وتنسيقاً عالمياً. ولكن علاوة على ذلك فمن حين لآخر نفذ العراقيون تحركات لأطر عسكرية كبرى لمسافات ملحوظة في منطقة مفتوحة وفي وضوح النهار وتحت سماء صافية سيطر عليها سلاح الجو الأميركي دون أي اعتراض. وتجند العراقيون وأدخلوا أنفسهم إلى لب غطاء النجاعات الأميركية ولعبوا بدقة الدور الذي رسمه الأميركيون لهم. ولذا يُستفاد من حربي الخليج أساساً عدم الفهم والإدراك العراقي لنقاط القوة والضعف للأطراف، وعدم قدرة التكيف مع الواقع المتغير، وضعف الفكر العراقي في قولبة قالب يتحدى المفهوم الأميركي.

وهكذا، اليوم - وأكثر من هذا مستقبلاً - فإن تكيّف جيوش نظامية مختلفة متمثلة في دول للتنافس ضد القدرات الاستخباراتية والنيران الدقيقة للغرب، من شأنه أن يدفع جزءاً منها للعمل وفقاً لمنطق وطابع ونمط مشابه لتلك التي كانت المنظمات تستخدمها في الماضي أكثر من الجيش النظامي. فالعدو النسبي المستقبلي الذي نحن بصددده في هذا الفصل هو إذاً جيش دولة يعمل بقدر كبير وفقاً لقلب العصابات.

للطفرة الأميركية في الشؤون العسكرية وفي التقنيات التي تم تطويرها في بيئتها بضع أفضليات ساطعة مثل قدرة التدمير بتجهيزات عالية لأطر عسكرية كبرى ذات مشاركة عالية في مجال مكشوف، والعدو في هذه المرحلة على الأقل ما زال يواجه صعوبات محتملة لتوفير رد فني تكتيكي مباشر لها. لذا فالقدرة على تدمير قوة عدو مدرعة أو متأهبة تُنفذ مناورة كلاسيكية أمر ممتاز، وتمنح طفرة الشؤون العسكرية عن بحث الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي عن سبل لكسر هجوم سوفياتي ضخّم على أوروبا.

ولذلك على الإستراتيجية الهجومية للعدو النظامي التكيّف لحرب ضد ثورة الشؤون العسكرية وقدرة النيران الدقيقة أن تكون غير متوازية وتشدّ عن نمط الحرب الكلاسيكية، لأن الإستراتيجية لن تتأسس على محاولة تنفيذ أهداف الحرب بنهج مباشر ولكن بنهج ملتوٍ عن طريق خلق وضع يُعتبر - من ناحية - استنزافاً لا يمكن للديمقراطية الغربية تحمله طيلة الوقت، ومن ناحية ثانية، يوازن أفضليات القدرات الاستخباراتية والنيران الغربية، ويحاول عملياً سلب فرصة الحسم العسكرية والمخرج العسكري من الحرب من إسرائيل. وهذا الأمر يُذكر قليلاً بالمحاولة المصرية عام 1973 لإبطال مفعول وتحييد قدرة الجيش الإسرائيلي على تحقيق حسم عسكري، وتمديد الحرب كما تشاء مصر بالشكل الذي يُبقي فقط مخرجاً دبلوماسياً من الحرب، والذي من أجل تحقيقه تستوجب الموافقة المصرية. وبهذا المخرج المتفق عليه رغبت مصر في تحريك عملية تحقيق أهداف الحرب.

إستراتيجية كهذه تُهاجم أساساً قدرة صمود المنظومة المدنية السياسية لإسرائيل أو للديمقراطية الغربية. وكما في حالة حزب الله فإن هجوماً كهذا ممكن بطريقتين: غير مباشرة، عبر المساس بالجنود في ميدان القتال، وبطريقة مباشرة ضد

المؤخرة المدنية عبر سلاح القذائف والصواريخ⁽¹⁾. ولذا فإن إصابة العدو النسبي بتشكيلنا الميداني لا تهدف إلى تحقيق حسم أو هدف فعال كلاسيكي كاحتلال منطقة، ولكن تهدف إلى الإضرار بالرغبة الإسرائيلية في مواصلة القتال، وكذلك رغبة الديمقراطية الغربية إثر زعزعة الثقة والترابط بين الحكومة والمدنيين والجيش. ولكن الإضرار بالرغبة في القتال يستوجب بضعة شروط، منها إطالة توقع مواصلة القتال، وعدم رؤية المنظومة المدنية لتحقيق حسم يعادل ويبرر ثمن الحرب، ويُنظر إلى الحرب بعد مرور كل يوم تنافسي إضافي لا يثمر نتائج، على أنها عديمة الجدوى ولهذا يجب إنهاء الحرب عاجلاً. وهكذا وبالتدريج قد يتبلور الاعتراف بأنه من الأفضل الإنقاذ من الحرب عاجلاً حتى لو كان بثمن إبرام اتفاق ثنائي يتضمن إعطاء إنجاز سياسي للعدو أو انسحاب أحادي الجانب من التحدي.

الهجوم المباشر على المؤخرة المدنية بالقذائف والصواريخ يُلزم العدو بأن يُطور تشكيلاً نيرانياً تتلشى معه القدرة الاستخباراتية والهجوم الدقيق لمفهوم طفرة الشؤون العسكرية، بدءاً بعملية خارج غطاء العمليات الاستخباراتية، ونهاية بأفضليات وطول نفس كبيرة تمنح التشكيل النيرانى قدرة امتصاص ضربات بناء واسعة ويواصل نجاحه في خلق مقاومة كافية طيلة الوقت.

كما ذكر، هناك مكون أساسي آخر في إستراتيجية الحرب المستقبلية للعدو النسبي، وهو محاولة سلب فرصة تحقيق حسم ومخرج عسكري من إسرائيل أو من دول غربية. وهذا الأمر يتحقق بطرق متنوعة، فنظراً لأن إستراتيجية العدو قائمة على نهج غير مباشر واستنزاف فإن جيشه مؤهل للتنازل عن الأطر الثقيلة التكتيكية وإشباع ميدان القتال بوحدات خفيفة تعمل بمشاركة ضئيلة وتحاول إنجاز أقصى قتال ممكن. وفي إسرائيل تم الحديث كثيراً مؤخراً عن "ميدان قتال خال بدنياً". وبهذا فميدان القتال لن يكون خالياً بل على العكس سيكون مشبعاً ولكن بعدو وفير النيران قليل المشاركة البدنية. ولإبطال وتحييد مفهوم طفرة الشؤون

(1) معضلة الهجوم الضخم المباشر للمؤخرة المدنية في هذه المرحلة لإسرائيل، ولكن للأعداء الفعالين للغرب توجد قدرة هجومية رمزية ضد أوروبا والولايات المتحدة وروسيا، وقدرة هجوم ضخمة ضد كوريا الجنوبية واليابان وممتلكات أميركية في الخليج العربي وضد دول الخليج المعتدلة. مع الارتفاع في مدى الأسلحة الباليستية ودقتها، من شأن هذه المعضلة أن تشكل تهديداً أكبر على الغرب.

العسكرية ومحاولتها للمساس بأداء مهمة العدو كمنظومة (EBO) ينبغي بناء قوة وتسبني نمط "منظمة بدون أداء مهمة كمنظومة"، وهو ما فعله حزب الله في حرب 2006. كما أن الجيش النظامي مؤهل للعمل كشبكة سطحية منتشرة الخلايا المجالية المستقلة، وفي كل خلية ميدانية مقاتلون وقطع سلاح ومنظومة إمداد منذ البداية، إضافة إلى تحديد الأوامر والتعليمات التي تلقتها منذ البداية أيضاً، ولم تعد بحاجة كبيرة لتحريك قوات وإمداد أو الاعتماد على منظومات سيطرة ومراقبة متشابكة. فالمنظمة في حد ذاتها بُنيت بالشكل الذي لا يُتوقع أن يقوم بوظيفته كمنظومة ذات علاقات متبادلة نشطة وضحمة وكثيفة.

الانتقال من تشكيل عسكري كلاسيكي إلى شبكة خلايا استقلالية ومنتشرة سيوفر دلالات إضافية. ونقصه البارز يتمثل في أن شبكة خلايا كهذه يصعب عليها الرد بنجاحات حربية على مناورة في طريقها، إذ ستفقد منطقيتها وأفضليتها إذا حاولت تركيز كتلة عسكرية لجهد دفاعي، ونحن لا نتحدث عن تنفيذ هجوم مضاد بتنظيم كبير يزيد عن مقيدات الاستقلالية التكتيكية. كما ستواجه صعوبات تشغيل بشكل بناء للموارد التي تنتمي لمستويات القيادة العليا، مثل القدرات الاستخباراتية أو الاحتياطي المتحرك. عملياً تعمل كل خلية تقريباً بمفردها على تحقيق أقصى إصابات في القوة التي تُناور عبر جبهتها حتى تتقوض هذه القوة وتنهار. ومع ذلك من المعروف أن شبكة كهذه ستخسر من منطقيتها وأفضليتها إذا حاولت المناورة في مجال قتال غير مُتوقع (مناورة تستوجب تجميع كتلة عسكرية، ومشاركة عالية وتشغيل منظومة الإمداد)، ولذا سيخلق دوراتها وطريقها غير المباشر أزمة كبيرة للعدو.

ولكن منظومة كهذه لها أفضليات كثيرة، فشبكة الخلايا الاستقلالية ليس لها مركز ثقل فعال بارز يقود المساس به إلى تقويض أغلب أجنحة المنظومة أو نصف هيكلها الأساسي. وهيكل شبكة الخلايا يستلزم خوض حرب خاصة ضد كل خلية متواجدة في مجال المناورة على حدة، ويصعب وجود عقد حرجة ونقاط ضعف وتمركز قوات أو أطر تضر مهاجمتها بقدرة العدو على الاستمرار والعمل بشكل بناء. فكل خلية منظمة في أساسها على حدة مع علاقات متبادلة وأداء مهمة محددة لكل الخلايا، ولذلك هناك صعوبات في توجيه صعقة مباشرة لمنظومة

العدو بالشكل الذي يربك نظامها الحربي حتى لا يمكنها تنفيذ هدفها الأساسي. ولذا فإن ضرب شبكة خلايا استقلالية يماثل في أفضل حالة الضربة الجوية، وفي أسوأ حالة ضرب سُنْد (ما يتدرب عليه الملاكم) مليء بالمسامير، وهذا بالتأكيد سيؤلمنا ولكنه لن يُحطم السُنْد. من تلك الأسباب أيضاً توجد صعوبات في إدارة القتال الأساسي الحاسم، كما أن تقليل وتعتيم مراكز الثقل البدنية للعدو إلى حد إخفائها يقلل من الإنجاز المتوقع ومن الجدوى المتوقعة (على المداميك العالية) نتيجة الضربة الموجهة ضد تشكيل الميدان الأمامي للعدو.

ميزة هامة إضافية في الجيل القادم للحروب، وهي أنه من أجل مهاجمة قدرة صمودنا طيلة الوقت، فإن الأمر لا يتطلب من العدو إيجاد فعاليات عسكرية كلاسيكية كاملة، ويكفي أن تبقى لديه قدرة دائمة تكفي للاستمرار والمقاومة. ويُمكن اعتبار حزب الله محافظاً على قدرة نيران مقاومة ضد إسرائيل سواء أطلق 300 قذيفة أو 200 يومياً أو أطلق فقط 100، أما الفيتكونغ فقد حافظت على قدرة عصابات مقاومة ضد الولايات المتحدة سواء قتلت في قتال معين 100 جندي أميركي أو عشرة فقط. وحتى تحقيق إنجاز تكتيكي ممتاز مثل تقليل إطلاق حزب الله للقذائف من 250 قذيفة يومياً إلى 100 قذيفة (إذا حدث)، لن يكون كافياً لسلب القدرة من الحزب على إحداث تأثير إستراتيجي أراد إنجازه. لذا فإن الحسم - أعني سلب القدرة من جيش العدو على العمل بنجاعة لتنفيذ أهدافه - لا يمكن قياسه في تلك الظروف بمصطلحات تكتيكية أو بدنية، ولكن بمصطلحات سلب الإنجاز الحربي أو الإستراتيجي الذي رغب العدو في تنفيذه. ولهذا فالرغبة في سلب مباشر لقدرة المقاومة الدائمة من العدو (مثل: خفض عدد عمليات الإطلاق إلى مستوى الهجر الذي يصعب تعريفه من البداية) تضع رفاً عالياً جداً، وفي حالات كثيرة لا يمكننا الوقوف عليه، ومن هذا السبب توجد صعوبات حقيقية لتحقيق حسم عسكري فعال كلاسيكي.

صعوبة أخرى نابعة من السابقة، وتُثار في مسألة توجيه الحرب نحو وضع النهاية. تاريخية تحقيق حسم عسكري فعال قادت بشكل عام إلى إنهاء الحرب، وانتهت الحرب في مواعيد متقاربة بعد تحقيق حسم عسكري. وربما الصعوبة التي أثّرت خلال محاولة سلب العدو قدرة مقاومته الدائمة تلقي بظلال الشك على

قدرتنا على إنهاء الحرب حتى في حالة الوقوف على أهداف خططنا التنفيذية. والمناورة إلى الحد المخطط أو تدمير كتلة العدو بأحجام دلالية تُمس كثيراً بقدرة العملية التكتيكية للعدو، قد لا تسلب العدو قدرته على الاستمرار والمقاومة لفترة زمنية على المداميك الحربية والإستراتيجية.

في حالة كهذه تتحول الحرب المستقبلية لحرب متوازية، أي بدون تلاق بين كتلتين في نفس ميدان القتال في محاولة متوازية لتدمير بعضهما البعض، ولكن يقوم كل طرف بتنفيذ عملية بمعايير أخرى في حين يحاول العدو التملص من القتال الأساسي لتحقيق الحسم والعمل بصورة مباشرة أو ملتوية على استنزاف منظوماتنا المدنية. ففي وضع كهذا يُحتمل بالتأكيد أن يُنفذ كلا الجانبين مخططات الفعالية لديه دون أن تُفسد أو تُربك مخططات أحدهما مخططات الآخر، الأمر الذي يطرح تساؤلاً: ما هو الحسم؟ وتنفيذ هذه المخططات يتمتع العدو بتفوق غير متواز إضافي حتى إذا كان يحتاج لفترة زمنية لتفتيت الرغبة في القتال لدى منظومتنا المدنية السياسية. ولنفترض أنه بمفاهيم معينة بدأ العدو الحرب بسيطرته منذ البداية على جزء من أوضاع النهاية التي يأملها، إذاً يكون العدو حينها قد مُنح عدم الخسارة (وها هو مطمحه فقط "انتصار عبر عدم الخسارة") ويمتلك قدرة مقاومة، أي يوجد عدم تواز في هذا الأمر، وأنه في نقطة اندلاع الحرب نبدأ فقط حملة التحدي لتنفيذ أوضاع النهاية لدينا، بينما يسيطر العدو على شطرها، ويُطلب منا آنذاك العمل على سلبه منه. العدو النظامي الذي يتبنى قالب حزب الله يتحدى إذاً عقيدة كلاوزفيتس الكلاسيكية:

1. العدو من المنتظر أن ينتصر في الحرب بواسطة عدم الخسارة فقط: خلق وضع استنزاف ولكنه بلا مخرج عسكري، يؤدي إلى فقدان رغبتنا المدنية السياسية في القتال، وكذلك دون تحقيق حسم عسكري لصالح العدو.
2. العدو مؤهل لامتنعاص ضربات تكتيكية قاسمة، ولكنه يواصل التمسك بقدرة مقاومة دائمة تُمكنه من تنفيذ مخططة على المدماك الحربي والإستراتيجي، ولذلك نواجه صعوبة تحقيق الحسم بالمفهوم الكلاسيكي.
3. العدو النسبي يُخفي ويقلل مراكز الثقل العسكرية لديه، ويُحتمل أن لا يكون له مركز ثقل عسكري فعال بارز متواجد في مجال الفعالية للحرب.

4. لعدم وجود مركز ثقل عسكري فعال بارز، وبسبب اختفاء نشر كتلة عسكرية، سُلِبَت منا فرصة إدارة قتال أساسي كبير.

الرد على دولة تتبنى قالب العصابات:

تقويض الخطوط العريضة للقالب

إذا كان كذلك، كيف نتنافس مع عدو نظامي متمثل في دولة يتبنى قالب العصابات؟ في حين أن إخفاء مراكز ثقل الفعالية البدنية يخلق واقعا - لا خيار فيه وليس بواسطة تفضيل عقائدي - تظل فيه إمكانية تمثيل تهديد على مراكز الثقل الإستراتيجية والتجريدية، والتنافس مع قسط منها معقد ومتشابك.

أولاً، مراكز ثقل كتلك تعتبر دائماً مترابطة الصلة، وليس قائمة لمجرد رسم مراكز ثقل. ثانياً، هناك صعوبة في تمييز مراكز الثقل التجريدية إذ إن قسطاً منها مخططات وقوالب وخطوط عريضة للعدو تميزها ورصدها عبر مهاجمتها غير بسيط. ثالثاً، من الضروري اختيار مراكز الثقل الإستراتيجية التي ترسم مهاجمتها الحرب التي تختبر الفعاليات العسكرية للأطراف والتي من شأنها جلب الحسم في غضون فترة زمنية وجيزة، وعدم الانجرار عن طريق الخطأ إلى حرب هجمات إستراتيجية متبادلة ومتواصلة، تختبر قدرة الصمود وطول النفس أو قدرة حشد المنظومة الدولية. ويوجد إغواء ملحوظ للعمل ضد أهداف قومية ثمينة القيمة وسهلة المهاجمة وفقاً للنموذج الأميركي في كوسوفو، ولكن مثلما رأينا في الفصل الأول فإن التمركز لمهاجمتها قد يوجه الحرب نحو اختبارات ملائمة للولايات المتحدة وليس لدولة صغيرة كإسرائيل.

يُمكن تقسيم مراكز الثقل الإستراتيجية الموضوعية وفقاً لبضعة محاور أساسية من شأن ضربها أن يحقق جدوى ونجاعة:

أولاً، مراكز ثقل بدنية تضر مهاجمتها بقدرة العمل الإستراتيجية لجيش العدو، فمراكز ثقل كتلك قد تحتوي على تشكيلات القتال الإستراتيجية للعدو والاحتياطيات الإستراتيجية وقوات دفاعية وشرطية وتشكيلات القيادة والسيطرة وأي تشكيل آخر حيوي لقدرة العمل الإستراتيجي وللاستقرار الإستراتيجي للعدو. ومن نماذج مهاجمة مثل هذه التشكيلات، تدمير سلاح الجو المصري في

مستهل حرب الأيام الستة (1967)، والمساس بتشكيلات القيادة والسيطرة العراقية في بداية حربي الخليج، وتدمير الأسطول الفرنسي بواسطة الأدميرال نلسون بعد محاصرة الجيش الفرنسي في مصر وعزله عن الساحة الأوروبية.

ثانياً، مراكز ثقل بدنية تضر مهاجمتها أو تهديدها بحرية العمل الإستراتيجي للعدو على مواصلة القتال. نموذج ذلك هو تهديد سيبو للعاصمة قرطاجنة والذي أجبر هنيئيل على ترك المعركة في إيطاليا. وفي حالة كهذه يدور الحديث عملياً عن نوع من تحقيق حسم غير مباشر لأن العدو لم يفقد قدرة عمله بصورة مباشرة، ولكنه فقد فقط الفرصة اللازمة من أجل القتال في الحرب التي أرادها. ومن المهم أن نُسب أن التهديد الذي مثله سيبو على قرطاجنة كان احتلالها الفوري والبدني، وبالنسبة لهنيئيل لم يبق أمامه أي بديل سوى ترك المعركة في إيطاليا. وعلى خلاف تام فإن هجمات سلاح الجو الأميركي على "هانو" خلال حرب فيتنام رفعت ثمن الحرب، ولكنها لم تخلق تهديداً فورياً وبدنياً يجبر شمال فيتنام على وقف القتال، فقد أبقّت في أيدي قيادة الشمال خيار قرار دفع الثمن المنتظر ومع كل ذلك مواصلة القتال.

ثالثاً، مراكز ثقل تجريدية تزعزع مهاجمتها قالب الحرب للعدو. ومن بين نماذجها نموذج سلب فرصة خوض حرب مخططة وفرض حرب أخرى هي الهجمة المصرية على مخططات الحرب الإسرائيلية عام 1973، والهجوم الألماني على مخططات الحرب الفرنسية عام 1940.

من طرق زعزعة قالب جيش نظامي يتبنى أنماط العصابات هو المناورة الإستراتيجية. ولذا فإن مفهوم الشبكة ذات خلايا القتال الاستقلالية المنتشرة وقليلة المشاركة يقوم على عدد من الفرضيات "البديهية" للعدو، من بينها فرضية أن حدود جبهة المعركة تعتبر متوقعة وأن العدو مستعد على جبهة القتال حتى قبل بدئه، وأنه في أي تلاق بين الجيوش يكون العدو في دفاع دائم. فشبكة خلايا القتال الاستقلالية يصعب عليها الانتشار في مجال جديد وغير متوقع، وإذا حاولت تحريك قوات كبرى إلى مجال جديد ستفقد تفوقها وأفضليتها، إذ يستحيل تحريك قوات كبرى لمسافات بمشاركة ضئيلة وأثناء عملية تكتيكية استقلالية. وتقليل المشاركة المفضلة يتحقق أثناء الانتشار الدفاعي الدائم في مقصورة منطقة معلومة،

بينما المهاجمة والتحرك يستوجبان تركيز قوات وتشغيل منظومة لوجستية متشابكة. من هنا، فالمناوراة الإستراتيجية التي تفتح جبهة إضافية العدو فيها غير مستعد أو على الأقل تُوسّع الجبهة القائمة بشكل غير متوقع، من المنتظر أن تحل محل المعضلة التي يضعها العدو لنا على معضلة أخرى فرضناها نحن على العدو، أو أنه سيسمح لنا بحرية تحقيق عملية برية للمناورة تجاه مركز الثقل الإستراتيجي عبر مجال العدو فيه غير مهياً أو يحاول بنفسه المناورة بأطر كبرى ولمسافات، كل ذلك سيفقده تفوق المشاركة الضئيلة والعملية الاستقلالية، ويدخله إلى قلب غطاء نجاعاتنا. وفي وضع كهذا سيكون أي خيار للعدو جيداً لنا.

وفعلاً فإن المناورة أحياناً تعد وسيلة بناءة لخلق مراكز كتلة للعدو، فمثلاً: المناورة الألمانية في الحرب العالمية الثانية إلى داخل هولندا وبلجيكا أوجدت مركز كتلة للقوات الفرنسية والبريطانية في شمال فرنسا وبلجيكا، والمناورة الألمانية تجاه مراكز الثقل الإستراتيجية للاتحاد السوفياتي (النفط في القوقاز، وستالينغراد وموسكو) فرضت على الروس الانتقال من معارك الانسحاب والبقاء للدفاع صارم وإدارة معارك كبرى بمشاركة عالية للدفاع عن مركز الثقل الإستراتيجي هذا، وهذا يوجد مركز ثقل فعالاً ويخلق فرصة لإدارة المعركة الأساسية الكبرى، وهي الفرصة التي نوى العدو سلبها منا. وهكذا تم إبعاد العصابات الحقيقية عن جيش نظامي يحاول العمل كعصابات: الفيتكونغ لم تستعد للدفاع عن مقاطعة معينة، وبصورة عامة لم تحاول منع الأميركيين من حرية تنفيذ عملية برية متزامنة في أي مكان أرادوه. أما الجيش النظامي فلا يتمتع بهذه الإمكانيات الثرية.

بهذا الأسلوب تحسن المناورة أيضاً من نجاعة النيران، ففي الحرب الدائمة عديمة المناورة يُمكن للعدو تقليل المشاركة والاختفاء، كما يمكنه التمرکز في مواقع محصنة مضادة للنيران، وفي مثل هذه الظروف تُفقد النيران الدقيقة تفوقها وأفضليتها. ولكن المناورة من شأنها أن تفرض على العدو الظهور وزيادة المشاركة والعمل كمنظومة لوجستية ذات فعالية ضخمة، وهي التي تجعل النيران أكثر نجاعة وتسمح بحرب موجهة التأثير (EBO)، وبهذا يتم إيجاد دفاع حيوي بين النيران والمناورة.

وإحدى العبر الكبيرة التي تم استخلاصها من المعركة الجوية التي أدارتها الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي في كوسوفو، أنه في غياب مناورة برية من جانب الحلف لم يُجبر الصرب على تركيز كتلة قوات في الجهد الدفاعي أو في تشكيل مُركز آخر، وبدلاً من هذا تناثرت القوات الصربية واختفت، ولذلك تضررت نجاعة القوة الجوية الأميركية ضد القوات الصربية، حتى أنها فقدت تماماً. يستنتج من ذلك أن المناورة تعتبر مصدراً حيوياً تؤدي إلى بلورة تركزات لقوات العدو تجعل النيران الجوية بناءة⁽¹⁾. وهذا الاستنتاج ملائم مع العبر الأميركية من حرب الخليج الثانية، حيث إن المناورة الأميركية جعلت العراقيين يغيرون إعادة انتشار كبير في وضح النهار وفي منطقة مكشوفة. وهذا الوضع منح سلاح الجو الأميركي فرصة للوصول إلى تعبير أمثل في ميدان القتال، ومكنته من إنجاز تدمير في التجهيزات العالية، ومن تحقيق حسم في نفس قسط المعركة⁽²⁾.

من هنا فإن المناورة ليست مجرد نهج فني تكتيكي قديم ومهجور لجلب عناصر نيرانية أرضية قصيرة المدى إلى داخل غطاءها النيران، ولكنها أساس حاسم لا يمكن تبديله في قولبة الحرب على كل مدايمها، بما في ذلك المدمك الإستراتيجي.

وعليه فمن الضروري الإدراك بأن نية مهاجمة مراكز الثقل الإستراتيجية للعدو لا تُعبر عن نمط العملية الحربي أو الفني التكتيكي المرغوب فيه، كما أنها لا تُعبر عن تفضيل هجمات جوية طويلة المدى. فنمط العملية العسكرية يجب دائماً أن يتم اختياره كملتصق بمجموعة كاملة من الظروف، ونظراً لأن مركز الثقل المهاجم للعدو هو دائماً مترابط الصلة، فالمناورة الأرضية ستُمكن من مهاجمته بشكل بناء للغاية. وبالفعل فإن تهديد مراكز ثقل إستراتيجية بالمناورة يُعتبر ظاهرة معروفة بدايةً بمناورة "سييو" على قرطاجنة في الحرب البونية الثانية، و"الحملة البحرية" لـ "شرمان" في الحرب المدنية الأميركية، وهجوم الحلفاء على قلب الفيلق الثالث، واحتلال برلين في الحرب العالمية الثانية، والتقدمات الإسرائيلية تجاه دمشق عام

(1) Benjamin S. Lambeth, NATO's Air War for Kosovo: A Strategic and Operational Assessment, Rand Corporation, California, 2001.

(2) Johnson, Learning Large Lessons: the Evolving Roles of Ground Power and Air Power in the Post-Cold War Era, p. 114-115.

1973، وأخيراً تدمير الحرس الجمهوري العراقي واحتلال بغداد على أيدي الأميركيين عام 2003.

والأهم من ذلك، تُعتبر المناورة أيضاً أساساً حيوياً في قولبة طابع الحرب والموضوعات المختارة فيها. ومناورة التلاقي بين الجيوش بصورة مباشرة أو ملتوية، تجسد وتقوي اختبار الفعاليات العسكرية للجيوش وتوجه الحرب نحو صدامات قصيرة قد تنتهي بتحقيق الحسم. أما الحرب بالنيران فقط فتطيل أمد القتال، وفي حالة مثل حالة إسرائيل عندما تكون النيران متبادلة، توجد نافذة فرص تدخل فيها عناصر تأثيرية أخرى مثل طول النفس وقدرة الصمود والموارد وحشد المنظومة الدولية. أما المناورة الصحيحة فتساعد بالذات في قولبة حرب تحقيق الحسم.

المناورة الأرضية تجاه مراكز ثقل إستراتيجية للعدو تخلق نوعاً من التهديد ذا نوعية مباشرة وشديدة، فلا توجد أي ضربات نيرانية مضادة وضخمة ودقيقة مهما كانت غير مؤهلة مقارنة بها⁽¹⁾. ومناورة كهذه تشكل ضغطاً على العدو وتدفع إلى التسرع، كما تثمر تحقيق إنجاز بارز. إلى جانب ذلك تمثل المناورة الإستراتيجية السريعة - عملياً - هجوماً على مخططات العدو لإدارة حرب ذات طابع استنزاف متسمر وتحدي قدرة الصمود لإسرائيل أو للدولة الغربية. ومثلما رأينا سالفاً، فمن أجل تفتيت قدرة صمود المنظومة السياسية المدنية الديمقراطية يحتاج العدو بصورة عامة إلى إرساء أسس موحدة، ومنها أمد حرب طويل وكاف تبلور فيه تدريجياً زيادة التفتيت للتأييد الشعبي للحرب، وكذلك غياب قدرتنا على التصويت على إنجازات حرب واضحة. ولهذا ينتظر من مناورة سريعة تجاه مراكز ثقل إستراتيجية للعدو أن تسلبه هذين الأساسين.

علاوة على ذلك وعلى أصعدة معينة، يمثل المنطق ذاته مركز ثقل إستراتيجياً، لأن المساس بالسلامة الإقليمية لدولة العدو يُمثل هجوماً على الشرعية الداخلية والوضع الداخلي وحق الوجود لنظام العدو، الأمر الذي يوجد تهديداً إستراتيجياً عليه.

ومع ذلك، فمن أجل تحقيق طابع الحرب المطلوب يجب قولبة المناورة بالشكل الصحيح، والمناورة التكتيكية التي لم يتم قولبتها بالشكل الصحيح على مَدَمَاكَ

(1) مذكرة 89، عمود 27-29.

الحرب العالية قد تُسفر عن حرب استنزاف. وعليه فإن المناورة الشرقية للبرماخت (الجيش الألماني) ودفع الجيش الأحمر إلى داخل الاتحاد السوفياتي (1941-1943) أوجدا في نهاية المطاف وضع تدهور حربي وإستراتيجي عانى فيه البرماخت من زيادة التمدد (overstretching) على الجبهة التي يبلغ مجاها 3000 كلم، ومن خطوط إمداد طويلة متضررة وعاجزة. أما المناورة التي حدثت في بداية الحرب العالمية الأولى في ميدان قتال مُشبع بالجنود والعوائق داخل كتلة العدو، فأُسفرت عن حرب الأنفاق. ولهذا فقبولة المناورة من الضروري أن تكون مشابهة لما يضمن اختبار الفعاليات العسكرية للأطراف على جميع المداميك الموضوعية للحرب، ولن تُسفر عن طريق الخطأ عن اختبار موضوعات أخرى (مثل قدرة الصمود وطول النفس).

عدا المناورة، توجد أيضاً نقاط إضافية تلعب لصالحنا في التنافس مع العدو النسبي الذي تم وصفه في هذا الفصل. فالواقع أكثر تشابكاً وتعقيداً من التقاليد العقائدية، ولذا يستحيل تنفيذ العقيدة بشكل كامل في الواقع. كما أن العدو الذي يعمل على تقليل المشاركة ما زال يخلق مشاركة متوسطة كهذه أو كتلك. والعدو الذي يعمل على تقليل وتعتيم مراكز ثقله ما زال لديه نقاط ضعف حيوية أيا كان نوعها. والعدو الذي يطمح للعمل ليس كمنظومة لا يمكنه التواجد في فضاء خاو. وفي نهاية الأمر، فإن الجيش النظامي - على عكس منظمات العصابات - لديه قيادة وسيطرة بارزة إضافة إلى جهاز إمداد. وبشكل عام، يهتم القائد العسكري بإمداد منظم وطبيعي لوحده حتى تكون مؤهلة للتدخل والتأثير على الحرب، كما يوجد آلية يحصل عن طريقها على معلومات متدفقة عما يحدث في القتال ويتطلع لأن يكون مزوداً بقدرة لتمثيل قراراته عبر سلسلة القيادة واتصالات ووحدات تابعة له بشكل مباشر. كل ذلك يستوجب مشاركة أياً كانت، والعمل كمنظومة مع كل ذلك بهذا القدر أو بذاك. ولذا فإلى جانب الحاجة إلى مهاجمة مراكز ثقل إستراتيجية للعدو، يجب وإلى أقصى حد استنفاد الإنجاز الممكن عن طريق المساس المباشر بقدرة العدو على العمل العسكري وبتدمير جيشه وتشكيل الميدان له.

الطريق إلى تحقيق الحسم في الجيل القادم من الحروب ضد دول تعمل بقوالب عصابات خفية، يتم - على ما يبدو - بدمج واضح بين تهديد مراكز الثقل

الإستراتيجية للعدو ومهاجمة قالب الحرب له، وإيجاد ما يمكن تحقيق ذلك بهجوم كلاسيكي على قدرة الصمود للعدو وخلق كتلة حسم لتدمير قواته.

وفي نهاية المطاف، وكما رأينا نمط تحقيق الحسم الإسرائيلي عام 1973 لتجسيد التفوق العسكري التكتيكي بمصطلحات قوة - ضد - قوة والاستحواذ والهيمنة على ميدان القتال التي تتحقق عبر تدمير كتلة قوات العدو، يوجد تأثير ملحوظ على تحقيق الحسم وعلى مفهومه على مدايمك الحرب العالية. وعلى الجانب الثاني لنفس العملية، أوجد الارتداد الإسرائيلي عن التنافس التكتيكي المباشر للقوة - ضد - القوة في ميادين القتال جنوب لبنان عام 2006، معضلة دلالية بمفهوم القوة الإسرائيلية على مدايمك الحرب (والسلام) العليا للغاية. وإذا كان كذلك، يوجد للتدمير التكتيكي المباشر والبسيط للعدو قوة كامنة تخلق قيمة إستراتيجية، ولنفترض أنها "مبدأ التدمير" الذي كتب عنه كلاوزفيتس.

في أساس الحرب يُدار نضال غير متوازٍ حول سجيّتها، فالعدو يحاول أن يختبر فيها قدرة الصمود للأطراف عبر هجوم مباشر على مؤخراتنا المدنية، وعدم التمرکز لخوض معارك كبرى. ورغم ذلك فنحن نحاول أن نفرض حرب حسم سريعة بتهديد مراكز ثقل إستراتيجية وزعزعة الخطوط العريضة التي عليها يعتمد العدو لدى إقدامه على قولبة مخططاته الحربية. ولمثل هذا السيناريو دلالات بعيدة المدى، أهمها أن يُدرك ويُفهم أنه من أجل تحقيق الحسم والانتصار قد يكون من الضروري القيام بمناورة خلف مجال الفعاليات وداخل العمق الإستراتيجي، أي يستحيل تحقيق الحسم في حرب مُحددة بمهاجمة مستويات الميدان الأمامية للعدو. وكما وُصف أعلاه، فحتى في حرب يوم الغفران التي تُعتبر - ربما - الأعنف في الحروب الإسرائيلية العربية، حددت الحرب بصدامات بين كُتل عسكرية في ميدان المعركة، وحرص الجانبان طيلة الوقت على تشغيل القوة فقط ضد أهداف عسكرية. فوضع قتالي تقليدي كهذا قد يحل محله هجوم متبادل وغير مقيد بمراكز ثقل إستراتيجية.

الحرب أصبحت أكثر تعقيدا

توجد نقطتان للإيجاز جعلتا المشهد أكثر تعقيداً وتشابكاً: الأولى، أن تقنية التسليح الدقيق مكنت الجيش الإسرائيلي والجيش الغربية من تحقيق ضرر دقيق

وناجح في أهداف أعدائنا، بينما هم يضطرون في هذه المرحلة إلى الاكتفاء بنيران غير دقيقة ضد أهداف ميدانية كبرى. نيران كهذه تذعر وتربك نمط الحياة المدنية، ولكنها غير بناء خاصة لأن أضرارها البدنية المباشرة ضئيلة. ومع ذلك فتوجيه دقيق لمنظومات الأسلحة يبدو بسيطاً وسهل المنال، وعاجلاً أو آجلاً سيصل إلى أيدي كل من يدفع الثمن المريح نسبياً. وفي حالة التوازي تخلق النيران الإستراتيجية بالتحديد عدم توازن في العمليات والأضرار بين دول صناعية وبين دولة من العالم الثالث. ففي الديمقراطية الصناعية يوجد إرث من بُنى تحتية واقتصادية عديدة أكثر مما يوجد في دولة عالمنا، فهي تشعر كثيراً جداً بالثمن الاقتصادي للحرب، ومواطنوها يشعرون كثيراً جداً بالإضرار بنمط حياتهم ورفاهيتهم، وعلى الحكومة والجيش أن يكونا أكثر إنصاتاً للحالة المزاجية للمواطنين ورفاهيتهم. كما أن تزود العدو بأسلحة دقيقة تمكنه من المساس بنجاعة البنى التحتية للدولة، يُمثل انعطافاً آخر في قالب الحرب ويجبرنا على تحقيق حسم إستراتيجي سريع وعنيف جداً ومحدود. علاوة على ذلك، إذا حقق العدو إصابة مباشرة عميقة بالإرث العسكري فإنه يضع تحدياً حقيقياً أمام فعاليتنا العسكرية، وهذا التحدي يستوجب إدخال تغيير إضافي في قالب الحرب.

الثانية، أن البروفيسور ميخائيل هندل زعم أن التفوق الفني التكتيكي لمفهوم طفرة الشؤون العسكرية قد يدفع دول العالم الثالث عديمة القدرة على التجهيزات والتسليح المتوازية نحو التسليح بأسلحة دمار شامل. فعزم تلك الدول على استخدام أسلحة دمار شامل بسيطة من شأنه أن يقلل وبسرعة شهية الجيوش التي تعتمد على الصناعات عالية التقنية لإدارة حرب، وهذا بالتأكيد مثال واحد للظروف التي فيها تكون فيها اللاتقنية مؤهلة للانتصار على التقنية الدقيقة⁽¹⁾. من هنا استنتجنا أنه في حرب أمام عدو نظامي يتبنى قالب العصابات، يصعب علينا إنجاز حسم عسكري فعال وراوع لمهاجمة تشكيلة الميداني. ولهذا ليس لنا خيار سوى أن نحقق حسماً عسكرياً عن طريق تهديد مراكز الثقل الإستراتيجية للعدو، بمعنى أنه من شأننا أن نواجه خيارين سيئين: إدارة حرب مدمرة وغير محددة لهاجم فيها مراكز الثقل

(1) Michael I. Handel, Masters of War-Classical Strategic Thought, 3rd Edition, Frank Cass, London-Portland OR, p. xxii.

الإستراتيجية للعدو المسلح بأسلحة دمار شامل، أو الانسحاب من التحدي جراء عدم القدرة على تحقيق حسم وإعطاء إنجاز للعدو (أقصد: الخسارة في الحرب). رغم أن الأعداء النسبيين لإسرائيل والولايات المتحدة والدول الغربية من شأنهم الاندفاع نحو تبني قالب العصابات بسبب تدنيهم في اختبار الصدمات المتوازية بين أطر عسكرية كبيرة، وظاهرياً، تبني قالب عصابات يمثل تهديداً أقل بكثير من تهديد الغزو البري الكلاسيكي، فإن تبني قالب العصابات يجعل الحرب معقدة جداً، حيث يُصعب كثيراً رصد مراكز ثقل فعالة وإدارة القتال الأساسي الكبير، كما يصعب كثيراً إنجاز الحسم ورصد وتحديد المخرج العسكري من الحرب. ولذلك من شأن الجيل القادم للحرب أن يتمركز على هجوم متبادل لمراكز ثقل إستراتيجية. هذا الهجوم الإستراتيجي عندما يتم تنفيذه أمام أعداء محتملين مستقبلاً ومسلحين بأسلحة دقيقة وأسلحة غير تقليدية، فإنه يجعل الحرب المستقبلية أكثر تعقيداً وعنفاً.

لا يكمن مفتاح الحسم والانتصار في تدمير كتلة مقاتلين للعدو وحدها، ولا في صعوبات رصد وتحديد هذه الكتلة، وإنما يكمن في هزيمة قالب ومخططات العدو، أي: في تخطيط صحيح للحرب. ولهذا فإن الأيام الحرجة لتحقيق حسم وانتصار ليست بالضرورة أثناء إدارة المعارك، وإنما أثناء التخطيط.

هذا لن ينتهي أبدا

حجرة، ورقة، مقص

الحرب تماثل في حالات كثيرة لعبة الأطفال التي يُطلق عليها "حجرة، ورقة، مقص"⁽¹⁾، فعندما نستخدم خاصية الحجر، يستخدم العدو خاصية الورق، وعندئذ نضطر لاستخدام خاصية المقص، فيردّ العدو باستخدام خاصية الحجر، وهلمّ جرّاً. وفعلاً، فبنفس طريقة هذه اللعبة، لا يوجد إجراء استحواذي ومهيمن يخلق تفوقاً تاماً ونهائياً على العدو. ففي الحرب توجد تغيرات دائمة من الوزن الثقيل بين المناورة والنيران والإخفاء والدفاع بين التحركات، وبين إشباع ميدان القتال بقوات وعوائق، وبين أفضليات الدفاع والهجوم، وبين قوة الصمود وقوة الانقضاض وقالب جديد يحل محل قالب قديم، وهلمّ جرّاً. ومفهوم طفرة الشؤون العسكرية أوجد تفوقاً واضحاً في مجال تدمير أهداف بمشاركة ميدانية بدنية عالية في مجالات مفتوحة، ومع ذلك لم تجلب نهاية لتاريخ الحروب.

بُعد مُعَيّن أدى مفهوم طفرة الشؤون العسكرية إلى إفساد الحمض النووي (DNA) لحرب الغرب، إذ لا يوجد درب حربي شامل صحيح، وتاريخياً يُمكن ملاحظة تلاقات مختلفة للحرب حتى داخل الغرب. مثلاً، حتى منتصف القرن الأخير فطنت بروسيا/ألمانيا إلى نفسها كدولة صغيرة بالنسبة لأعدائها، وأنها مهددة من بضع جبهات متزامنة، وأنها عديمة الموارد وليس لها طول النفس المطلوب لإدارة حرب متواصلة. هذا المفهوم الشامل ألزم بروسيا/ألمانيا بإدارة حروب قصيرة وشجاعة وديناميكية وإبداعية، كانت دعائمها قيادة عسكرية ممتازة وإستراتيجية مصقولة وتحمل المخاطر. وفي مقابل ذلك، أدركت الولايات المتحدة ذاتها كقوة سائدة في العالم حتى وإن كانت مصالحها العالمية مهددة فإنها آمنة على نفسها إلى الأبد/على المدى البعيد

(1) شكر للعميد احتياط عوديد تيرا على التصور والفكر.

(إلا إزاء حرب نووية)، ولذلك فهي تُدير حروباً وفق شروطها وليس وفق إملاءات العدو. فالأميركيون يمتلكون كل الوقت الذي يحتاجون إليه، مع أنه منذ الهجمة اليابانية على بيرل هاربر وحتى إخضاع اليابان، مر ثلاث سنوات ونصف. كما أن القوة العظمى للولايات المتحدة تُمكنها من إدارة حروب تستنزف اللب الإستراتيجي للعدو وتعتمد على قوة زائدة ذات بأس، كما أن بعدها الجغرافي عن ساحة الحرب يُمكنها من عدم كشف مؤخرتها بشكل متبادل. وحقاً، فعلى مدار الأيام الـ 78 التي نفذت فيها الولايات المتحدة 38 ألف غارة جوية ضد نظام ميلوسوفيتش، لم يُخدش مواطن أميركي واحد، ولذلك تُعتبر الولايات المتحدة معفية من ضرورة الإسراع، وتحمل المخاطر الزائدة والقيادات العسكرية الجسورة.

بمبالغة مُعينة يُمكن القول إن طريق الحرب الذي يمتد على أساس التوسط اللوجستي الإداري التنظيمي يضع منتجات الصناعة العسكرية القوية للولايات المتحدة على رؤوس زعماء العدو وجنوده. والتعريف الأميركي لمصطلح "إستراتيجية" هو تخصيص الموارد من أجل تنفيذ هدف قومي (هذا التعريف لا يناسب الفيتكونغ ومصر ولا حتى ألمانيا). وليس من العجيب أن أبرز القادة العسكريين الألمان - مثل "هينتس جودريان" و"أرفين رومال" - كانوا قادة ميدانيين شجعاناً وجسورين (أحياناً إلى حد التهور). أما قائدا الحرب الناجحة المهيبة في تاريخ الولايات المتحدة "دويت أيزينهاور" و"جورج مارشال" فقضيا جزء ملحوظاً من مجرى حياتهما في مناصب القيادة والأركان دون حصولهما على خبرات قتالية ذات دلالة كبرى. وهناك أيضاً قادة ميدانيون أميركيون بواسل مثل "جورج بتون"، اعتمدوا على قوة زيادة تكتيكية ولوجستية وبوسائل قتال دون الحاجة إلى تألق حربي أو إستراتيجي. لذا ليس من المدهش أن ننسب لـ "بتون" مقولة: "تكتيك جيد يمكنه إنقاذ حتى الإستراتيجية الأسوأ، وتكتيك سيئ يدمر حتى الإستراتيجية الأمثل" (من الجلي أن "هو تشي مين" كان لا يتوافق مع هذه المقولة). حتى بريطانيا القوية نسبياً في طابعها وظروفها إلى الولايات المتحدة، انفصلت عنها بشكل سحيق في طريق الحرب القومية. فبريطانيا كانت قوة بحرية ذات بأس، ولكنها تمتلك جيشاً برياً محدوداً ولديها حساسية عالية من الاستنزاف. لذا اعتمد النهج البريطاني التقليدي للتنافس مع أعداء قارين على ثلاثة محاور: استخدام

الأسطول البريطاني لفرض حصار بحري، وتأييد بناء القوة لدى القوى القارية الأعضاء في نفس التحالف المقاتل بالأموال والموارد، والمشاركة في منظومات قارية خارجية آمال نجاحها كبيرة. وبالفعل، ووفقاً لهذا النهج أغوت بريطانيا الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية لتسليح الاتحاد السوفيتي وللخروج إلى الحروب في شمال أفريقيا وفي البلقان وفي جزر البحر المتوسط وفي إيطاليا. ورويداً رويداً ظلت تتواجد شكوك فيما يتعلق بـ "التعهدات القارية" في غرب أوروبا. وحاول منظرون بريطانيون - على رأسهم "ليدل هارت" - تحويل طريقة الحرب البريطانية وصياغتها صياغة شاملة من أجل تفضيل النهج غير المباشر واستخدام المعايير التي تنتقي بحرص التحديات التي يجب التمرکز صوبها. وفي رده تعجب "بول كندي"⁽¹⁾ كيف يُمكن بالتحديد لدول مثل بولندا تنفيذ طريقة الحرب البريطانية؟! فالأميركيون - برأيهم - رأوا أن النهج البريطاني خلال الحرب العالمية الثانية غير مرغوب فيه بسبب التبعر، وفتشوا عن الجبهة الأرضية والكتلة الأساسية التي يأتي عبرها مكبس ومعصرة الموارد والتنظيم الأميركي. فلم ير الأميركيون أي ضرورة لبعثرة الموارد على بضعة جهود مختلفة، لأنه عندما يضع كل جانب جميع أوراقه على المنضدة، فالتفوق النسبي الأميركي يصل إلى أقصاه.

طريقة الحرب الأميركية تناسب الولايات المتحدة فقط

طريقة الحرب الأميركية تناسب القوى الكبرى فقط، ولا يمكن تصدير الولايات المتحدة لحلفائها الصغار جداً الحمض النووي لمفهوم طفرة الشؤون العسكرية. هذا المفهوم الذي يعتبر من العقائد الأولية التي لم تطلبها الولايات المتحدة من الآخرين وإنما طورتها بنفسها. وهذا المفهوم يفترض أن لنا فائضا قويا يوفر لنا القدرة على إدارة حروب وفقاً لشروطنا وبدون أن يكون العدو مؤهلاً للعمل في نفس التوقيت بشكل بناء ومتبادل ضد مؤخرتنا الإستراتيجية.

على عكس التركيز الغربي على الجانب الفني التكتيكي، يوجد في آسيا والشرق الأوسط تقليد عتيق يعزز الانتصار في الحرب بفضل إستراتيجية متلائمة

(1) Paul Kennedy, Grand Strategies in War and Peace, Yale University Press, New Haven, 1991, p. 3.

الصلة والمهمة للوضع برمته (بلسان ماو). فقد حقق "سون تتسو" و"ماو تسي تونغ" و"هو تشي مين" و"أنور السادات" و"حسن نصر الله" الانتصار في الحرب بدون تحقيق حسم عسكري أمام غرمائهم، وبدون تقويض الهيكل الأساسي لجيش العدو، وبدون التنافس بشكل كلاسيكي في القتال الأساسي الكبير. وفي حالات معينة تحقق الانتصار من جوهر عدم الخسارة ولو على أحد مدا ميك الحرب.

وليس من المدهش أن تستعرض الولايات المتحدة وإسرائيل ودول غربية أخرى في أغلب الحالات تفوقات عسكرية على مستوى الفعاليات ولكنهم لا يحققون أهدافهم السياسية، وبهذا المفهوم يخسرون الحرب (الجزائر، وفيتنام، وحرب يوم الغفران عام 1973، وحرب الخليج الثانية، وحرب لبنان الثانية.. مع أننا أحصينا فقط بضعة نماذج).

ومن داخل نفس "نقطة العمى" لفهم الوضع برمته، لم تستخلص إسرائيل العبر من فشلها في حرب لبنان الثانية بالشكل الصحيح، فقد فشلت أصلاً حين رأت الحرب مجرد قائمة أهداف لمهاجمتها بنيران مضادة، ومن هنا كانت العبرة الأساسية لها أن تعيد المناورة إلى بؤرة الإنجاز والتنفيذ العسكري. فالمناورة والقدرات التكتيكية المباشرة للقوة - ضد - القوة تظل حيوية مثلما كانت منذ الأزل، ولكن إذا تطلعتنا فقط إلى مهاجمة نفس قائمة الأهداف بدبابات ونيران سطحية المسار بدلاً من النيران المضادة، فلن نكون تعلمنا كثيراً من الحرب. ولذلك إعادة المناورة أمر حيوي لأنها وسيلة ليس لها بديل في خزانة الوسائل العسكرية وقولبة طابع الحرب، وهي عكس مفهوم الحرب كقائمة أهداف لمهاجمتها بنيران مضادة، تنظر إلى الحرب برؤية واسعة وأكثر عمقاً. ولكن المعضلة في قائمة الأهداف التي نهاجمها بنيران مضادة هي أساساً قصر الرؤية للأمور، وليس فقط نقص نجاعة النيران في ظروف الحرب المنتظرة.

كيف تؤثر الظروف والأسباب الخاصة لإسرائيل على طريقة الحرب التي نخوضها؟ المفهوم التقليدي يدور حول تبني إستراتيجية دفاعية تتطلع إلى منع وليس إحداث تغييرات في وسائل الحرب مع الاقتران بنمط عملية هجومية تهدف إلى نقل الحرب إلى أرض العدو وتقصير أمد الحروب واختبار الفعاليات العسكرية للأطراف (قوة الانقضاض) وليس قدرة صمودهم. هذا المفهوم الصحيح يُعبر عنه في ثلاثة جوانب: الردع، والردع، والحسم؟؟، ومؤخراً يدور الحديث عن إضافة جانب آخر رابع هو الدفاع.

مثلاً زعمنا في هذا الكتاب، فإن للردع جانباً إشكالياً بسبب صعوبة إدارته وقيامه على نقل القدرة على الردع لجعل العدو يدفع ثمناً باهظاً للحرب. ولكن هذا - عملياً - يحدث في بندقية العدو وعقله. وإذا افترضنا أن العدو سيقدر أنه مستعد لدفع ثمن الحرب المتوقع، فإن الردع سيفقد وزنه وثقله، وهذا ما فعله أنور السادات عشية حرب يوم الغفران (1973).

كما أن الردع يعاني من صعوبتين إضافيتين: الأولى أن ردع دكتاتورية من دكتاتوريات العالم الثالث المستعدة لدفع ثمن باهظ بمصطلحات اقتصادية وحياة بشرية أمر مُعقد، والأكثر تعقيداً ردع منظمات غير نظامية (عصابات). الثانية أن سريان مفعول الردع مرتبط بقلب الحرب الذي يعتمد عليه العدو وبقوالب حرب متناسبة مع قوتنا المقررة، أو مساوية لقوة العدو. فمثلاً كانت معظم القدرات الأميركية غير متناسبة مع ظروف وأسباب حرب فيتنام، ولهذا لم تنجح القوة الكبرى النووية الأقوى في العالم في ردع الفيتكونغ أو شمال فيتنام. ومن أجل إيجاد ردع فعال علينا تمييز قواتنا والعمل بمفهوم تشغيل القوة بالشكل الذي يُبين كيف نعرف الحصول على ثمن لا يُحتمل من العدو ونعلم أننا وجدنا رداً على قلب الحرب للعدو.

هذا الكتاب لا ينصب على الموضوعات المتعلقة بعمق الردع، ولكنه يشير إلى أن قوة الردع ترتبط أيضاً بفهم وإدراك قلب الحرب المعتمد من قبل العدو. ومثلاً رأينا في تحليل الحرب ضد مصر عام 1973 فقد فشلت الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان) في ممارسة الردع نظراً لأنها لم تفهم قلب الحرب المصرية والتصور الذي اعتمد على بحث أوضاع معينة لتنفيذ قلب لم يُخطط له بشكل عام على أيدي مصر.

موضوع الحسم يعتبر أكثر تعقيداً، ويُمثل حجر الأساس في هذا الكتاب. وعليه من المهم أن نشير إلى أن تحقيق الحسم الموضوعي هو أساساً للحروب القصيرة التي تختبر الفعاليات العسكرية للأطراف. لذا فالحسم لا يتناسب كثيراً مع الحروب المتواصلة التي تُهيمن وتستحوذ فيها عناصر أخرى، مثل الموارد وقدرة الصمود واستخدام المنظومة الدولية. ومن الوهلة الأولى نجد أن إسرائيل تتفوق نسبياً في الفعاليات العسكرية، وتنقص نسبياً في بقية أنواع الاختبارات. وبناءً عليه فالحرب المناسبة والصحيحة لإسرائيل هي الحرب الخاطفة التي يتم فيها تشغيل

أقصى قوة لتحقيق وضع النهاية المأمول في أقصر فترة زمنية بهدف سلب قدرة العدو العسكرية أو حرية عملياته الإستراتيجية قبل توقع موضوعات قدرة الصمود والموارد وقبل احتشاد المنظومة الدولية.

لذا، من أجل تحقيق حسم يجب على مفهوم الأمن الإسرائيلي التركيز على قبولية وخلق الظروف والأوضاع التي ستؤدي إلى إحداث حرب قصيرة تدور حول فعاليات عسكرية وعدم الانجرار إلى حروب أخرى (مثلما حدث خطأ عام 2006). وهذا الإجراء يعتبر ديناميكياً ومعقداً لأن أعداء إسرائيل يدركون جيداً هذه النقطة ويعملون على قبولية حروب تسلب تحقيق فرصة الحسم من إسرائيل، بينما تتحول عناصر أخرى - خاصة قدرة الصمود - إلى مهيمنة ومستحوذة. وتحقيق تفوق في النضال بين رغبتنا في قبولية حروب حسم قصيرة وبين رغبة الغريم في قبولية حروب متواصلة، تؤكد ضرورة الوقوف على قاعدة مفهوم الأمن الإسرائيلي.

لقولية طابع الحرب اعتبارات كثيرة - جزء منها تم استعراضه أعلاه - أحد أركانها المناورة البرية، وهي ليست مجرد طريق فني تكتيكي قديم لإدخال منظومات أسلحة أرضية داخل غطاء نيرانها المحددة، ولكنها حجر أساس في قبولية طابع الحرب. فالمناورة من شأنها أن تقود إلى تحفيز الحرب لتجسيد الصدمات بين الجيوش التي تقود إلى ذروة اختبار الفعاليات العسكرية لها وسلب سريع لحرية العملية الإستراتيجية من العدو. فمناورة باتجاه مركز ثقل إستراتيجي قد تحفز جيش العدو على التخلي عن قالب الاستنزاف والعصابات والتمركز لقتال دفاع كبير كلاسيكي، وهو ما يرغب العدو في الامتناع والابتعاد عنه. وبدون مناورة قد يتواجد هجوم متواصل بنيران متبادلة، وعملياً حرب الاستنزاف تختبر قدرة الصمود للأطراف أو تدعو إلى تدخلات دولية. ومع ذلك، فمن الضروري أن تكون المناورة مقبولة بشكل صحيح، لأن المناورة غير الصحيحة - مثل هجمة جبهوية لتشكيل دفاعي مُشبع - من شأنها أن تقود إلى التفتيت والجمود، وعملياً العودة إلى اختبار قدرة الصمود للأطراف (مثلما حدث في أنفاق الحرب العالمية الأولى). كما أن المناورة التكتيكية قد تنتهي باستنزاف حربي وإستراتيجي، ولذلك هناك حاجة إلى فهم تأثير كل مداмик الحرب ومحاورها على قبولية المناورة. ويجب أن تخلق المناورة التفوق المأمول وتزعزع قالب الحرب التكتيكي والحربي والإستراتيجي للعدو.

وإضافة جانب الدفاع إلى مفهوم الأمن الإسرائيلي غير بديهي. ومثلما زُعم في هذا الكتيب، فإن تفوق نيران القذائف والصواريخ ليس بنجاحاتها المباشرة وإنما بالتأثير الإستراتيجي الذي يُخلق من إرباك نمط الحياة المدنية لفترة زمنية ومن زعزعة الثقة والترابط والتماسك بين الحكومة والمدنيين والجيش. ونتيجة كهذه لا ترتبط بشكل مباشر بعدد القذائف التي تسقط، ولكنها ترتبط بامتلاك العدو قدرة مقاومة دائمة تحقق جدوى. ومنظومة الاعتراض المعروفة حالياً غير مؤهلة لتوفير الدفاع من القذائف، ويكفي أن يخرقها عدد محدد نسبياً من القذائف حتى يواصل العدو امتلاك قدرة معارضة دائمة وثابتة. ومع ذلك كان الإنفاق على منظومة الاعتراض باهظاً، في حين سنحتاج إلى تلك الموارد في جهد الحسم الأساسي. كما أن هناك عدم توازن بين الإنفاق المتواضع نسبياً اللازم من أجل زيادة تهديد القذائف وقدرة الاختراق وبين الإنفاق الباهظ المطلوب لتحسين رد الاعتراض. يبدو أن سباق التسلح بين القذيفة والمعترض يميل دائماً تقريباً لصالح القذيفة. وعلى الأقل في العالم الفني التكتيكي اليوم، يبدو أن الرد على تهديد القذائف ليس بالاعتراض، ولكن بتقليل أمد كشف المؤخرة للنيران بتحقيق حسم سريع على العدو. وكلما تحسنت دقة القذيفة والصاروخ وتفاقم طابع التهديد الذي يوجده، تأكدت ضرورة تحقيق حسم سريع وأكثر عنفاً.

هناك عدة نقاط إضافية من الضروري توضيحها من أجل التنافس الملائم مع ظروف الأمن الخاصة لإسرائيل، حيث يجب عليها أن ترفض - كلما كان ذلك عملياً - إدارة حروب التصعيد التدريجية، وألا تعطي العدو فرصة تحديد بداية الحرب وأمدتها ومكانها وبأسها. كما يجب عليها أن لا ترد بشكل متغير نسبي على عمليات العدو، لأنها بذلك تسمح له بإملاء طابع الحرب، وهي بذلك ستعجز إلى تبادل ضربات متواصلة، أقصد: الاستنزاف وتبادل الضربات النيرانية والانتشار وسلسلة طويلة من العمليات المحددة تدير المواجهة نحو اختبارات غير مرغوب فيها بالنسبة لإسرائيل. ولأن خلق استنزاف يستلزم وقتاً فإن تقصير أمد الحرب من الضروري أن يكون عنصراً أساسياً في مفهوم الأمن الإسرائيلي. لذا فإنه منذ اللحظة التي تبدأ فيها المواجهة المسلحة، يجب على إسرائيل أن تمسك بعنان السيطرة على مرسوم ومخطط المواجهة على جبهة العدو التدريجية، وتشغيل أقصى قوة في أقل فترة بهدف تحقيق الحسم أو على الأقل سلب العدو حرية العمل الإستراتيجي لمواصلة القتال.

يجب استخلاص العبر الصحيحة من حرب لبنان عام 2006

التوتر بين تنفيذ جهد الحسم الإسرائيلي وإرباك جهد استنزاف العدو يؤثر أيضاً على تخصيص الموارد، حيث يجب تفضيل بناء قوة الانقضاض والعملية المباشرة لتنفيذ منطق الحسم الإسرائيلي على بناء قدرة دفاعية أو تخصيص قوات لإرباك المعركة المضادة للعدو والتشويش عليها. أما إحباط إستراتيجية العدو فيتم عبر تحقيق حسم إستراتيجي سريع، وليس عبر محاولة لعملية بدنية مباشرة ضد منظومات مثل صواريخ أرض - أرض أو عصابات. والحسم السريع يستوجب شجاعة وبسالة وتحمل الأعباء والمكيدة والمفاجأة والخداع. ومع ذلك، من المهم أيضاً الحفاظ على سلة قدرات عسكرية متعددة الاستخدامات والجوانب ومتنوعة، فعندما يكون نمط تشغيل قوتنا أحادي الأبعاد - سفينة طوربيدو، ودبابات فقط عشية يوم الغفران عام 1973، أو نيران مضادة فقط عشية حرب لبنان الثانية - سيكون من السهل للغاية على العدو أن يتكيف ويُطور قالب حرب يقود إلى تحييد فعاليات قدرتنا. مع العلم أن الفعاليات العسكرية ومكونات الحسم هي دائماً مترابطة الصلة ويجب مواءمتها مع قالب الحرب المعينة.

حنكة تجارب صيف 2006 قد تقود جيوشاً نظامية إلى تبني قالب حرب حزب الله. وتطور كهذا يضع أمام تطورنا تحديات جديدة، وخاصة صعوبة تعريف الحسم ومركز الثقل الذي سيهاجم وكيف نفرض بكل ذلك القتال الأساسي الكبير بدلاً من الانجرار إلى حرب استنزاف ليس لها خط نهاية. فصعوبة المساس بقدرة العدو للعمل ضدنا بشكل بناء تتمثل في اعتماد العدو على منظومات خفية ضعيفة المشاركة ولكنها ثرية التفوقات، تحقق جدواها طالما بقيت لها قدرة مقاومة دائمة. وكلما بدت الحرب غير متوازية قد تختفي تجمعات الكتلة العسكرية للعدو أو على الأقل تتقلص مشاركتها. ومن يُشغل قوة عسكرية بقالب لا يعكس هذا الواقع ففي أفضل الحالات يكون كالضارب في سند (ما يتدرب عليه الملاكم) محشو بالريش، وفي أسوأ الحالات كالضارب في سند محشو بالمسامير، وفي كل الحالات سند الملاكمة لا ينكسر. ولهذا يجب في هذه الحالة رصد مراكز ثقل بديلة أكثر تعقيداً لأنها قد تكون الخطوط العريضة لإستراتيجيات وفعاليات العدو التي تقوض زعزعتها قلبه الحربي، أو قد تكون مراكز ثقل سياسية يزعم المساس بها الاستقرار

السلطويّ للعدو أو شرعيته. وتُلمزنا التعقيدات الآخذة في التزايد للحرب بالعمل على هزيمة مخططات الحرب لدى العدو، ليس أقل - بل ربما أكثر - من مهاجمة الكتلة والإرث القِيم للعدو، لأنه لا يوجد إنجاز للقائد العسكري أكبر من أن يكتشف العدو على حين غرة أن الحرب التي تُدار عملياً تختلف مطلقاً عن التي خطط لها.

وصعوبات تعريف الحسم ومراكز الثقل لا تقول إن تلك المصطلحات يجب تركها وإهمالها، ولكن تقول إنه يصعب كثيراً فهمها والتنافس معها، وهي ما زالت تمثل وسائل تحليلية حيوية في العملية الفكرية التي ترافق الحرب.

كما ذكر سلفاً، فإن لإسرائيل نقصاً نسبياً في القدرة على تحفيز المنظومة الدولية لتحديد نتائج الحرب، ولكن هذا النقص ليس مطلقاً. ففي السنوات الأخيرة خاصة وأمام أعداء مثل حزب الله وحماس وسوريا أو إيران، من شأن إسرائيل بالذات أن تتمتع بتفوق دبلوماسي. ففي السابق بدأ الحوار السياسي مع انتهاء الحرب، وبقدر كبير عكس وضع النهاية السياسي الواقع العسكري في نهاية المعارك. وهكذا كانت النزعة بين قوة النتيجة العسكرية وبين الإنجاز السياسي الذي يليها وطيدة. ومثل أي مدّماك آخر للحرب فإن للمدّماك السياسي أيضاً منطقاً مستقلاً. هذا الواقع يُمثل معضلة، ولكنه يمثل فرصة أيضاً. فجزء من الصدمات العسكرية متوقع منذ البداية في بعض الأحيان، ويُمكن محاولة تكهن الإنجاز السياسي حتى قبل اندلاع الحرب والوصول إلى تفاهات حذرة مع لاعبين مركزيين في المنظومة الدولية. وقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1701 على سبيل المثال (وصعوبات تنفيذه)، لم ينبع من داخل نتيجة المعارك، ولكنه عكس أساساً توازن القوى السياسية المُعقد بين إسرائيل والولايات المتحدة وفرنسا والدول العربية السنية والكتل السنية والشيعة في لبنان وسوريا وإيران. ولكن إسرائيل بدأت المعركة السياسية فقط مع بداية المعارك، وعلى مدار سنوات امتنعت عن المبادرة بحوار - كذلك مع صديقتها الولايات المتحدة ودول أوروبية - هدفه أن يتم منذ البداية تنسيق طابع النظام الصحيح الذي يجب التوصل إليه بعد مواجهة متوقعة وممكنة مع حزب الله. فإذا كُنّا قد فتحنا معركة سياسية قُبيل اندلاع المعركة العسكرية، فربما يمكن الوصول إلى نتيجة سياسية جيدة دون صلة بالنتيجة العسكرية.

واقع مماثل يتواجد حالياً في قطاع غزة، فالظروف التي تتطور من المنتظر أن تُلزم إسرائيل بالخروج بعملية عسكرية كبيرة في القطاع، وهذا السيناريو يجب الاستعداد له بجدية. ولكن، حتى لو كان الإنجاز العسكري للعملية ناجحاً فلن يقود إلى "خضوع دون شرط" وتفكيك حماس، وسيعكس وضع النهاية السياسي توازناً بين كل اللاعبين الموضوعيين. وليس صحيحاً أن نتظر بدء العملية حتى نفتح حواراً سياسياً حول قبولية وضع النهاية للعملية. ويجب على إسرائيل أن تُدير حالياً حواراً حذراً مع الولايات المتحدة ومصر ودول أخرى حول هذا الأمر. وإلى جانب المdahمات العسكرية القصيرة هناك ضرورة لإدارة معارك سياسية هجومية متواصلة (حماس، حزب الله، إيران... إلخ)، خاصة في الحالات التي تتمتع فيها إسرائيل نسبياً بتأييد وشرعية دولية. معارك كهذه يجب أن تستكمل الإجراءات العسكرية وتوزعها مع إستراتيجية شاملة متماسكة مترابطة (على عكس الميل الإسرائيلي في بعض الأحيان لخلق نقص في التماسك والترابط بين الجهد العسكري والجهد السياسي).

إذا كانت تعقيدات وتشابكات الحرب تلزمننا بالتنافس مع مشهدها الواسع - "الوضع برمته" في لغة ماو - فعلينا أن ندرك الحرب بكل مداميكها والإستراتيجية القومية والسياسية طويلة المدى والإستراتيجية الشاملة والإستراتيجية العسكرية والتخطيط الحربي والقتال التكتيكي والفني التكتيكي واللوجستي والمعلوماتي وبناء القوة ومفهوم تشغيلها.

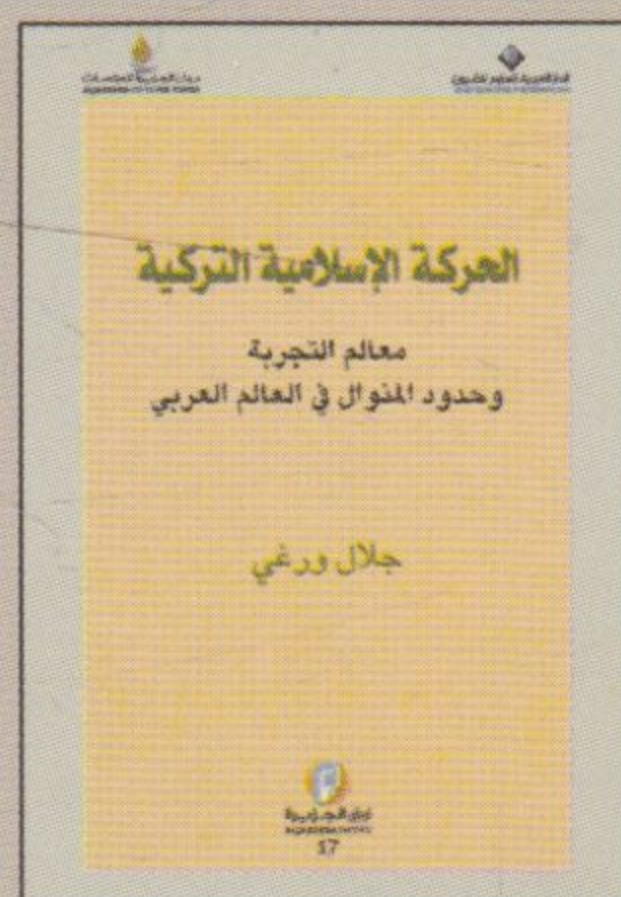
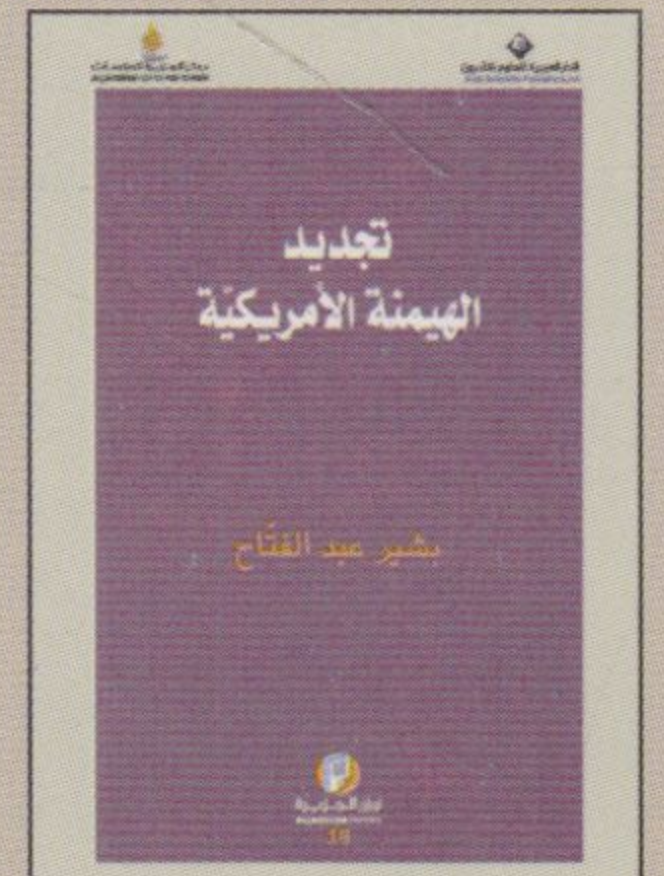
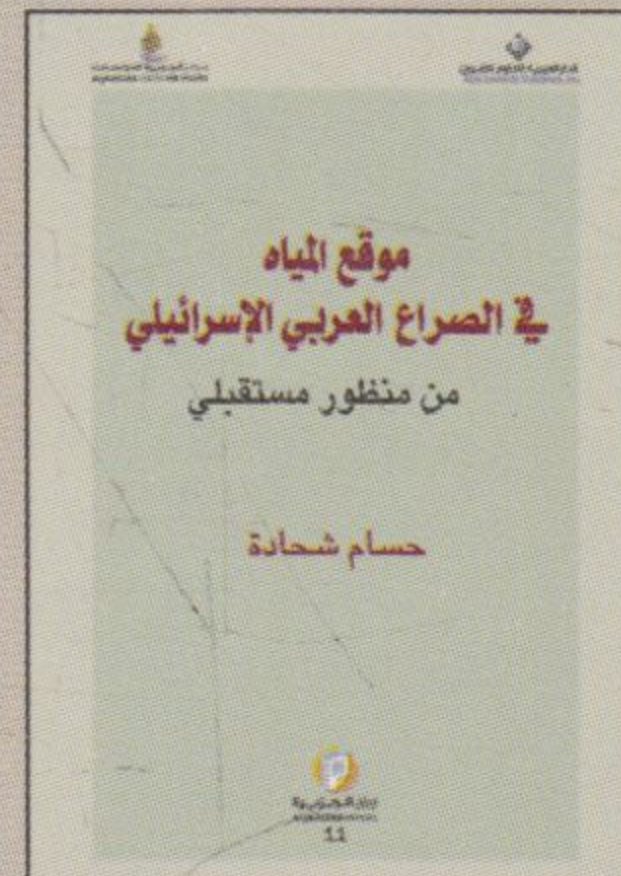
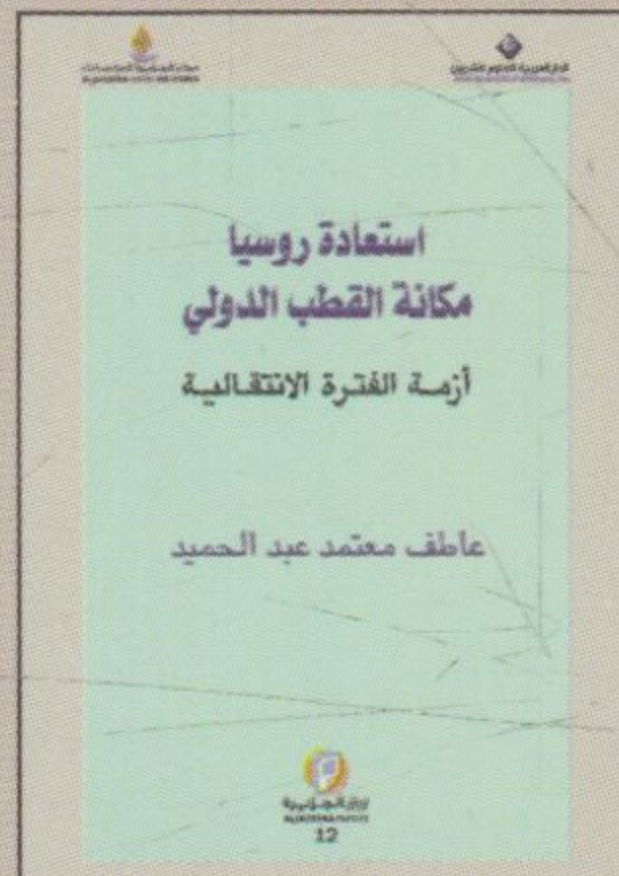
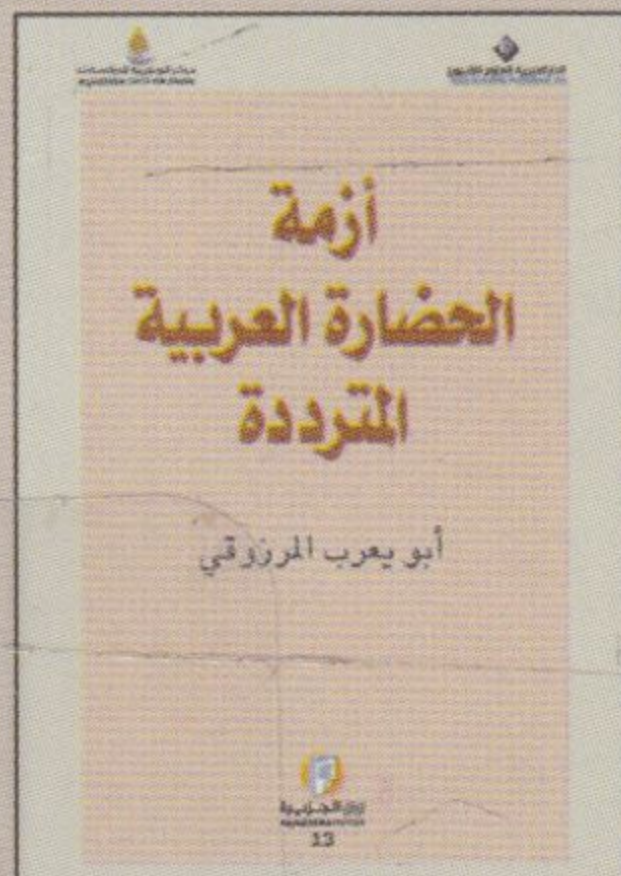
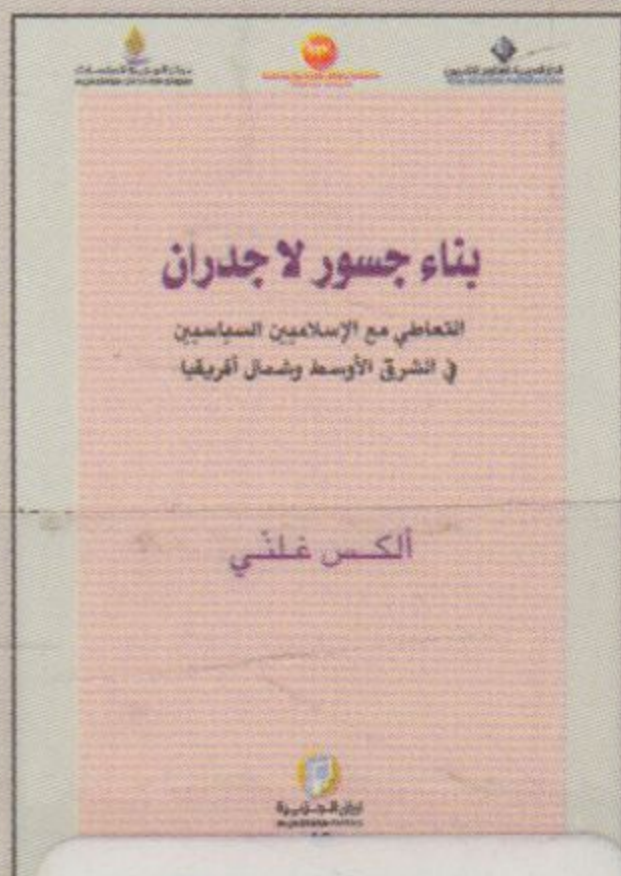
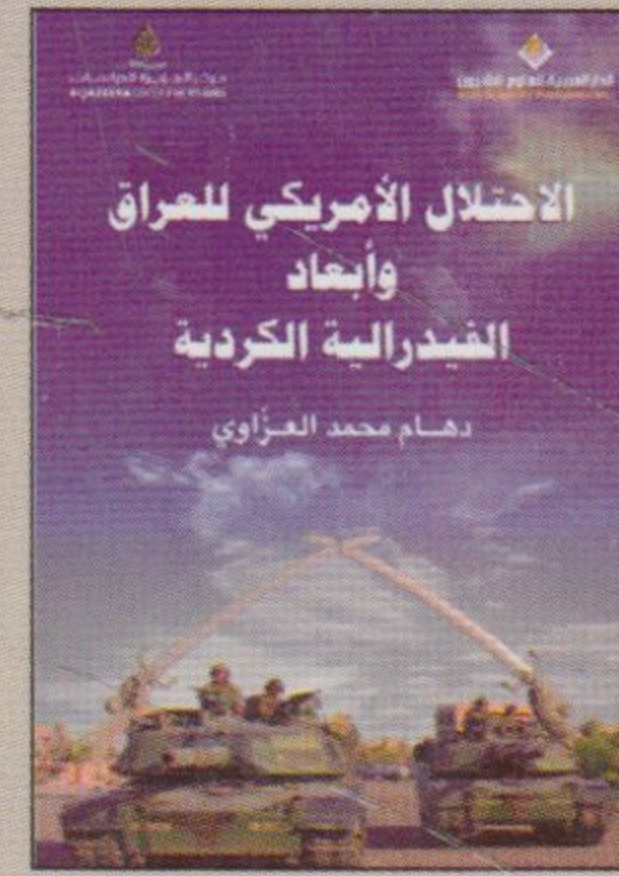
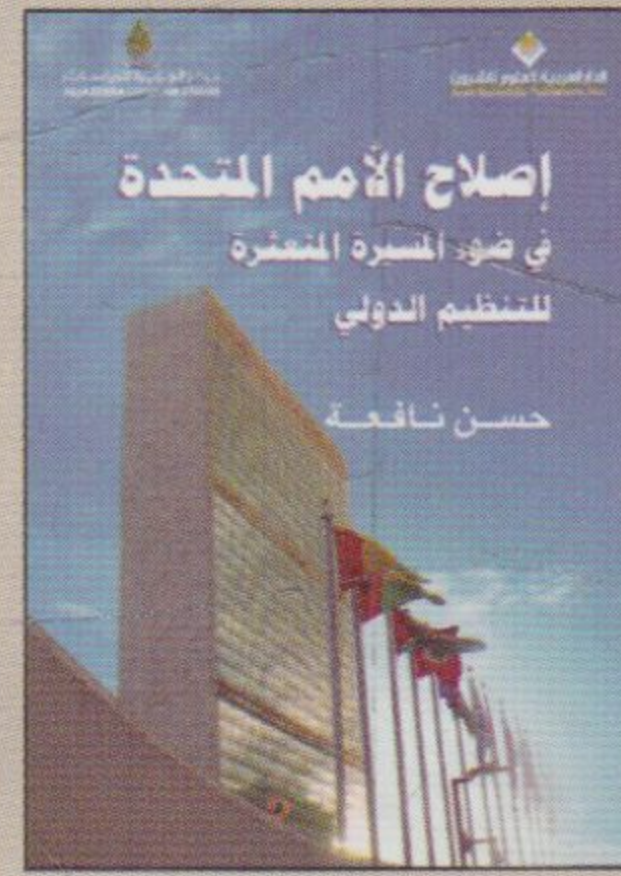
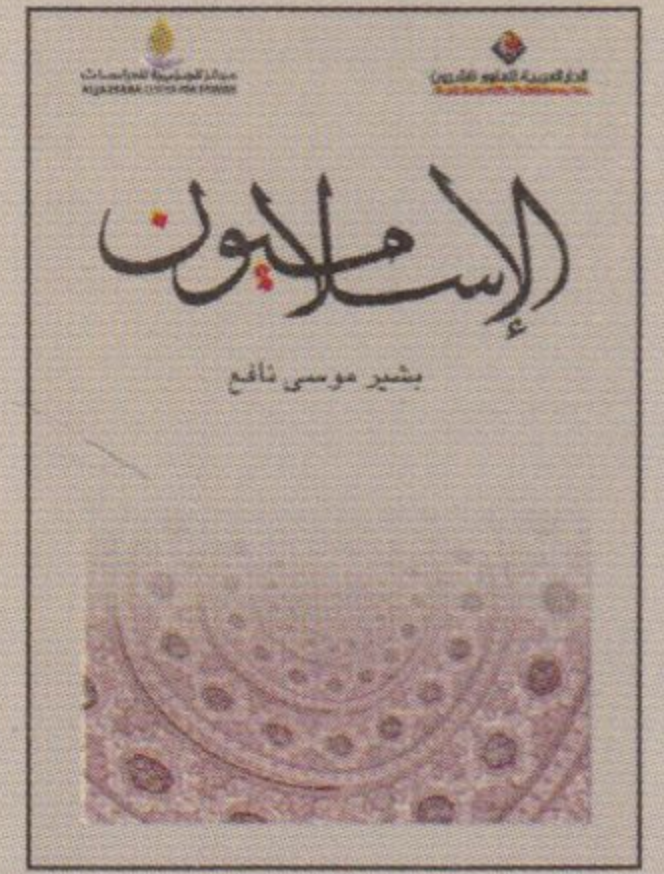
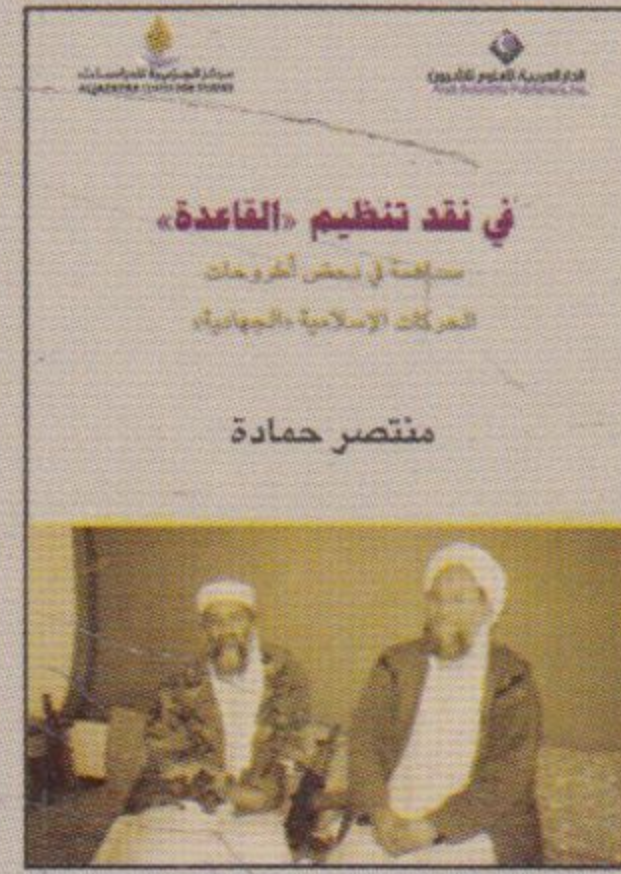
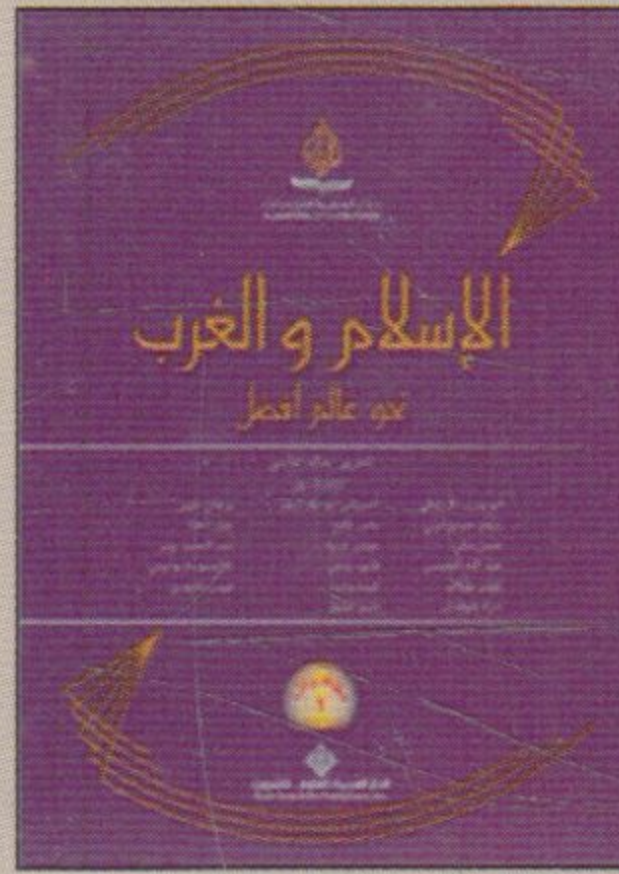
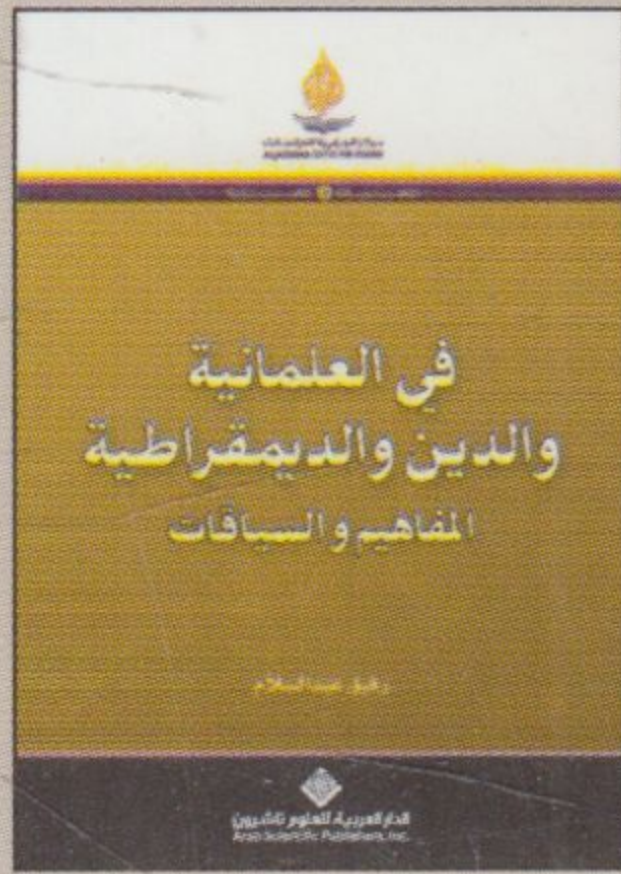
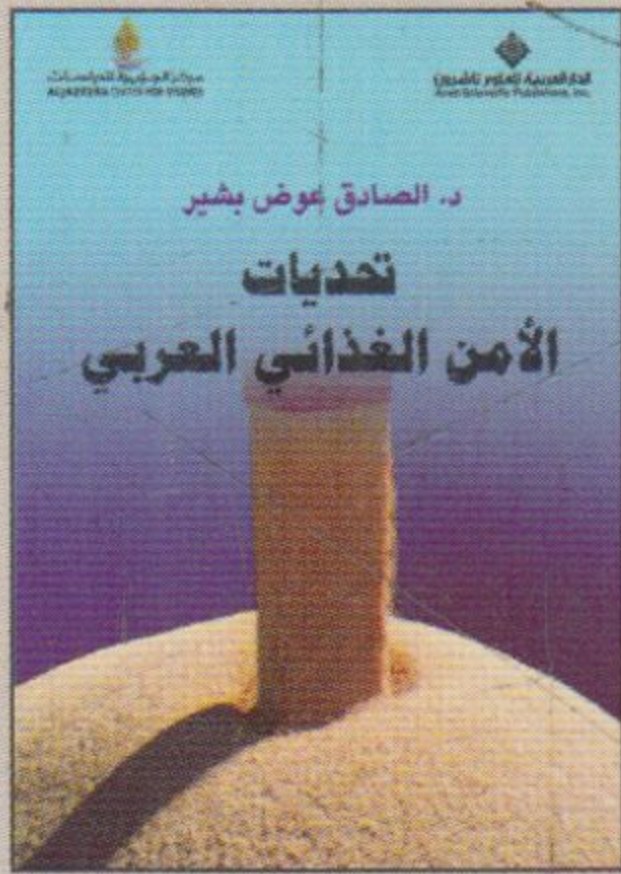
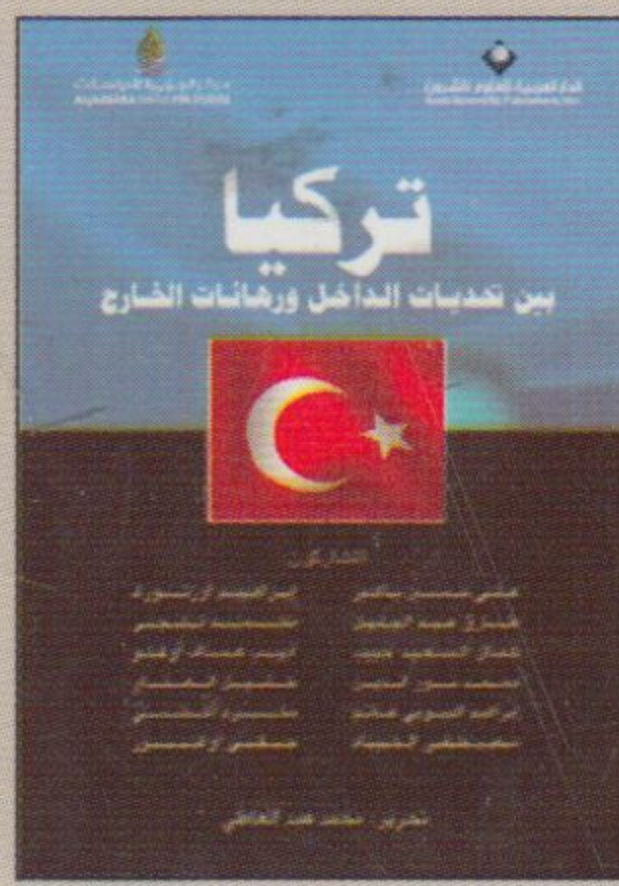
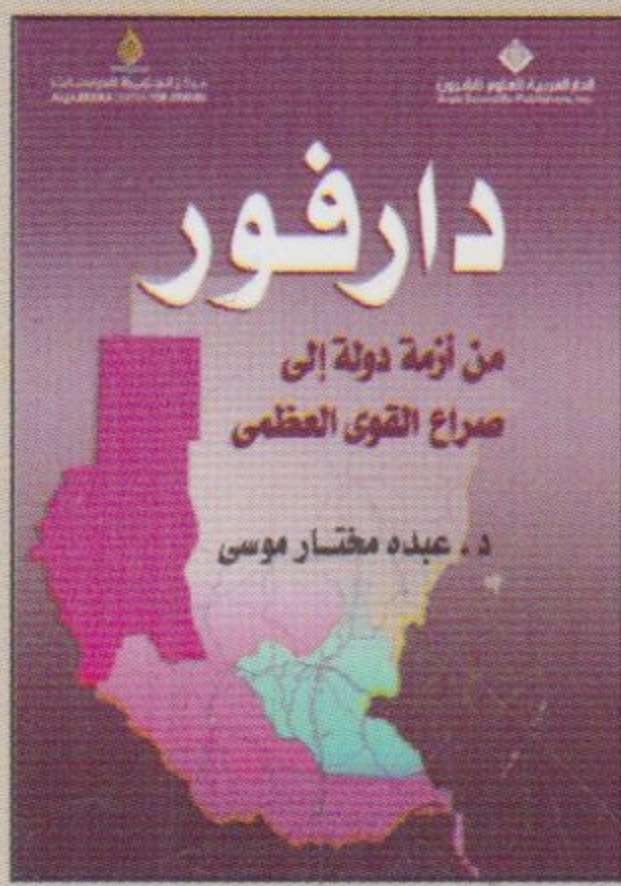
ومن أجل الانتصار في الحروب القادمة التي تتسم بالتعقيد وبغياب القيود، علينا استعراض تفوقاتنا على كل صعيد. علينا أن ندرك الحرب بجميع مكائدها، ونعرف الأهداف التي يسعى العدو إلى تحقيقها، ونفهم مقومات صموده، والخطوط العريضة "البديهية" التي قامت عليها أهداف العدو ومخططاته، وكيف نستطيع زعزعة تلك الخطوط وفرض أهداف أخرى مناسبة لنا.. وفي هذا نحن ما زلنا في قماطنا.

"إن من يجلب المخاطرة على العدو يُبدي روحاً أكثر تأهباً ممن يصددها، ناهيك عن أن الرعب غير المتوقع يزداد في غضون ذلك. فعندما تتغلغل إلى أرض العدو أنت ترى بوضوح عقده القوية والخرجة".

سييو الأفريكانوس

المترجم

- ثروت محمد حسن حسنين، من مواليد القاهرة 1972.
- محرر وراصد بالهيئة العامة للاستعلامات في وزارة الإعلام، ومترجم ومحرر لغة عبرية بالمركز الإعلامي العسكري لوزارة الدفاع المصرية.
- حائز على دبلوم في الإعلام العسكري من أكاديمية ناصر العسكرية العليا.
- ترجم عدة أعمال من بينها كتاب "إيران النووية: الانعكاسات وطرائق العمل" لفائدة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- شارك في إنجاز العديد من الدراسات والبحوث حول إسرائيل ومشروعها الاستيطاني.



ISBN 978-9953-87-974-1



9 789953 879741



جميع كتبنا متوفرة على الإنترنت في مكتبة نيل وفرات. كوم
www.nwf.com



دار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES